









مهاج الدالين و محمد المي في الرصة تأليف الامام

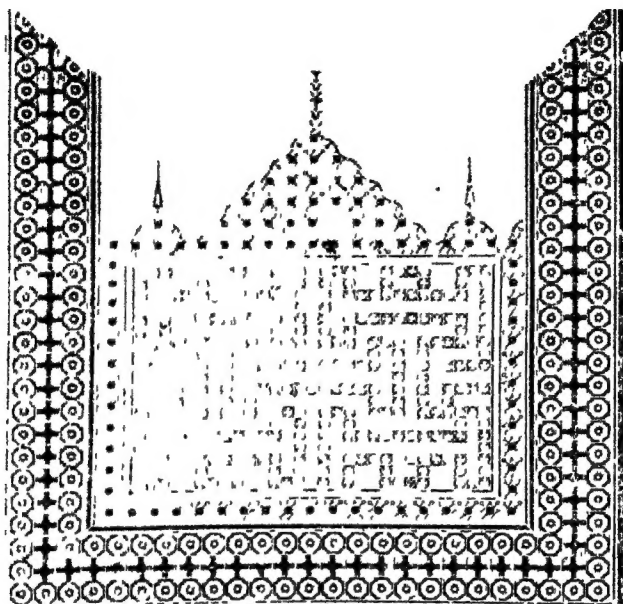
الحامد المي ناصر الله . قاع المدحة

أشرف - بحري يحيى مشرف الوحي

الشريف من الله ربه

سبحه و تحمده

آمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

أول المشهور من القولين أو الأقوال فان قوى الخلاف قلت الاظهر والا فاما مشهور  
وحيث أقول الأصح أو العجيب في الوجهين أو الأول به فان قوى الخلاف قلت الأصح  
والأفصح وحيث أقول المذهب من الطريقين أو الطريق وحيث أقول النص فهو  
نص الذي رجحه الله ويكون هذا وضعه ضعيف أو قول محترج وحيث أقول الجليل  
الجليل خلافة أو التميم أو قول قديم فالجديد خلافة وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه  
ضعيف والوجه أو الأصح خلافة وحيث أقول وقول كذا فالراجح خلافه ومنها مسائل  
بفقيه أسرها إليه ففي أن لا يحمل الكتاب منها وأقول في أوله اقلت وفي آخرها والله أعلم  
رما وجدته من زيادة لفظه وشيئا على ما في الخبر فاعتمدته فافلازمها وكذا ما وجدته من  
إدخالها في النظم في الخبر وروعه من كتب السنة والعهد ما يستفاد من كتب الحديث  
العهد وقد قدم في مسائل الفقه لمباشرة أو اختصار ورواه عنده وصل إلى المصنف  
وأرجو أن تم طبعها فيكون في معنى الشرح للمعبر في الأحكام شيئا من  
الأحكام أصلا ولا من الخلاف ولو كان وإحياء ما أشرفت عليه من الناس وتدرست  
في شرحه لكانت على سورة الشرح أفاضل من ذلك في عصره ومعه في التبيين على  
الحكمة في العدة ون عن عبارة الخبر روى في المأقولة أو حرف أثر شرط للمسته ونحو  
ذلك وكثير لك من الصرويات التي ألفتها وروى الله لي كتابا في عدة رآه  
بعضه في بعضه وأما ما سأله من كتابه في مسائل الفقه فإياه في بعضه في بعضه  
المؤمن

٢ (كتاب الماء، جزء ١)

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

بلا إعادة في الأصح ولو أخبره بتقصه مسئول الرواية وبين السبب أو كلفه فليس موافقاً لاعتقده  
ويحل استعمال كل أنماطها الأذهبا وفضة في حرم وكذا اتخاذ في الأصح ويحل الموت  
في الأصح والنفيس ككياقوت في الأظهر وما ضب بنهب أو فضة فضة كبيرة لا يمتنع  
أو صغيرة بقدر الحاجة فلا أو صغيرة لا يمتنع أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح ونسبة موضع  
الاستعمال كغيره في الأصح (قلت) المذهب تحريم فضة الذهب مطلقاً والله أعلم

### \* (باب أسباب الحدث) \*

هي أربعة أحدها حر وحشي من قبله أو دره الألبى ولو أنشد رجه واشتغ تحت معدنه  
خرج المعتاد نقض وكذا نادر كدود في الأظهر أو فوقها أو عومس لها ونحتها وهو من غير فلا  
في الأظهر الثاني ذوال العقل الأومس كمن مقعده الثالث الماء يشرى الرجل والمرأة  
الأحرما في الأظهر والموس كلام في الأظهر ولا تنقض صغيرة وشعر وس وطرف في  
الأصم الرابع من قبل الأذى سطح الكف وكذا في الجسد يد حدثه دره لا مخرج معة  
وينقض فرج الميت والصغير ويحل الحب والذكر الأثلي واليد الشلاء في الأصح ولا ينقض  
رأس الأصابع وما بينهما ويحرم الحدث الصلاة والطواف وحمل المصنف وحسن ورقة  
وكذا حمله على الصحيح وخريطة وصندوق فيهما مصنف وما كتب لدرس قرآن كوح في  
الأصم والأصم حل له في أمتعة وتسير ودناير لا قلب ورقه يعود وأن النسي المحدث  
لا ينع (قلت) الأصم حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم ومن تبقى  
طهراً أو حدثاً أو شك في ضده عمل بيقينه فلو تيقنتها وجعل السابق فصد ما قبلها أو الأصم  
\* (فصل) \* يقدم داخل الخلاء يساره والخارج يمينه ولا يحمل ذكر الله تعالى  
ويعتد باليساره ولا يستقل القلة ولا يسد بغيره أو يحجرمان بالعصاة ويده يدويستر  
ولا يبول في ما را كدو حجر ومهبر ريح ومحدث وطريق وتحت ممتدة ولاية كحل ولا يستتر  
بما في مجلسه ويستتر من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخث  
والخباياث وعند خروجه عذرك الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويجب أن يمسح  
بماء أو حجر وجعهما فصل وفي معنى الحجر كل ما مد طاهر قانع غير محترم ولا مدد مع دور  
غيره في الأظهر وشرط الحجر أن لا يصف الحس ولا يقتل ولا يطرأ أحصى ولو بدراً أو شرفه  
العادة ولم يجاوز صفحته وحشته حار الحجر في الأظهر ويحب ثلاث مسات ولو بطراي  
حرفاً لم ينقض وجب الاتقاء وس الأيتار وكل حجر لكل محله وقيل يرد عن المسية والوسط  
وبسن الاستحالة يساره ولا استحالة ودور ملا لوث في الأشهر

### \* (باب الوضوء) \*

فرض ستة أحدها رفع حدث أو استحالة مفتقر إلى طهر أراد عرض الوضوء ومن دام  
حدثه كاستحالة كفاية الاستباحة دون الرفع على الصحيح فيهما مومن تدرأ معية  
معترة جاز على الصحيح أو ما يندب له وضوء كقراءة فلا في الأصح ويجب قرنها بآونة الوجه وقيل  
يكفي سنة قبله لا تقر بها على أعصائه في الأصح \* الثاني غسل رجليه وهو ما يمسح

رأسه غالياً ومسمى لحية وما بين أذنيه منه موضع العم وكذا التعذيف في الأصبع لا الزعنجان  
وهما يياضان يكتمان الناصية (قلت) صحح الجمهور أن موضع التعذيف من الرأس وانه  
اعلم ويجب غسل كل هذب وجانب وعذار وشارب وتخذ وعنه شفرة شعر أو بشر أو قنبل  
لا يجب باطن عنقه كثيفة واللحية ان خفت كهذب والأفلب غسل طاهرها وفي قول لا يجب  
غسل - أرشح عن الوجه - الثالث غسل يديه مع مرفقيه فان قطع بعصه وجب غسل ماني  
أو من مرفقيه فرائص عظم العضد على المشهور أو مرفقه بباطن عضده - الرابع مسح مسح  
لشرة رأسه أو شعر في حده والأصبع حوازيله ووضع اليد بلامده الخامس غسل رجليه  
مع كعبيه - السادس ترتيبه هكذا قالوا غتسل بمحدث فالأصبع انه ان أمكن تقدير ترتيب بأن  
غطس ومكث مسح والأفلا (قلت) الأصبع العمة بلامكث والله أعلم وسنة السواله عرضا  
بكل حشن لا أصبعه في الأصبع ويس للصلاة وتعب القم ولا يصكره إلا للصائم بعد الروال  
والتمسجة أوله فان ترك في أثائه وعسل كفيه فان لم يتيقن طهرهما كره غسلهما في الأناقل  
عسلهما والمضضة والاستسحاق والأطهر أن يصلهما فأفضل ثم الأصبع يتمضمض بعرفة  
ثلاثاً ثم يستنشق أخرى ثلاثاً ويألف فيهما غي الصائم (قلت) الأطهر تعصيل الجمع  
ثلاث غرف يتمضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم وثالث العسل والمسح وبأخذ الشاك  
بالبقي ومسح كل رأسه ثم أذنيه فان عسر رفع العمامة كى بالمسح عليها وتحليل اللحية  
الكثفة وأصابعه وتقديم العبي وإطالة عثرته وتحويله والموااة وأوجها التقديم وترك الاستعانة  
والمنص وكذا الشيعي في الأصبع يقول بعده أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه  
لهم ومحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت - استغفرك وأتوب إليك وحذفت دعاء الأعضاء  
اذلاً أصله

### \* (باب مسح الخف) \*

يجوز في الوضوء المقيم وما وليه والمسافر ثلاثة نيليا لها من الحدث بعد لبس فان مسح حصرا  
ثم سافرا وعكس لم يستوف مدة سفر وشرطه أن يلبس بعد كمال طهر سائر محل فرضه طاهرا  
يمكن تنازع المني فيه ليردد مسافر طالبا قبل وحلا لا ولا يجزئ مسح لا يمنع ماء في الأصبع  
ولاحر موافق في الأطهر ويجوز مشقوق قدم شديد في الأصبع ويس مسح أعلاه وأسفله  
خطوطا ويكتفى مسحي مسح إحدى الفرض الأسفل الرحل وعقه باعلى المذهب (قلت)  
حرفه كاسفله والله أعلم ولا مسح الشاك في بقاء المدة فان أجب وجب تعذيب لبس ومن مرع  
وهو يطهر المسح غسل قدميه وفي قول يتوصا

### \* (باب العسل) \*

موجبه موت وجبص رفاً وكذا أودة بالي الأصبع وجباية بدخول حشفة أو قدوما  
مرجاو بحر وروح مني من طريقة المعتاد وغيره يعرف شدة فقه أوله بحر ورحه أربع غيب  
رطبا وياض من جافا فان فقدت الصفات فلا غسل والمرأة كرجل ويحرمها ما حرم



بالحدث والمكث بالمسجد لا عبوره والقرآن وتحل أذكاره لا بقصد قرآن وأقله نية رفع  
جسده أو استباحة مفقرا إليه أو أداء فرض العسل مقروبة بأول فرض وتعميم شعره وبشره  
ولا نجس مصغرة واستنشق أو كسبه إزالة التذوغم الوضوء وفي قول بونرفس غسل قدميه ثم  
تعلمه معاطفه ثم يفيض الماء على رأسه ويحمله ثم شقه الأيمن ثم اليسر ويدلك ويغسل ويتبضع  
بليص أثره مسكاوا الأضواء ولا يسجد بجديده بخلاف الوضوء ويس أن لا ينقص ماء الوضوء  
عن مدو العسل عن صاع ولا حمله من به نجس به غسله ثم يغسل ولا يكتفى له ما غسله وكذا  
في الوضوء (قلت) الأصح تكسيه والله أعلم ومن اتقى الحياضة وجمعة حصالا ولا حدهما  
حصل (قلت) ولو أحدث ثم أجسأ وعكسه كفي العسل على المذهب والله أعلم

### \*(باب الحاسة)\*

هي كل مسكر مائع وكلب وخبر وفرة عظام وميتة غير الأدمى والسمك والماردود دم وقيح  
وفي موروث وبول ومدى وودي وكذا منى غير الأدمى في الأصح (قلت) الأصح طهارة عن  
غيب الكلب والخبر وفرة أحدهما والله أعلم وليس ما لا يؤكل عبر الأدمى رائحة المسهل  
من الحية كميته الأشعر لما كوله فطاهر وليس العلة والضعفة ورطوبة الشرع نجس  
في الأصح ولا يظهر نجس العين الآخر تحلل وكذا إن شئت من شمس إلى الليل وعكسه في  
الأصح فإن خللت بطرح شيء فلا وجلد نجس بالموت فيطهر بدبوعه طاهره وكذا باطسه على  
المشهور والدبوع ربع فصولة بحري ف لا نجس وتراب ولا ينجس الماء في أنسائه في الأصح  
والمدبوع كثون نجس وما نجس علا فاقش من كلب غسل مسعا أحدهما من تراب والابلهر  
تعيين التراب وإن الحبر ككل ولا يكتفى تراب نجس ولا عمروح مائع في الأصح وما نجس  
يولص لم يطعم غير ليل اضح زمان نجس بغيره ما لم يكن عين كفي حرى الماء إن كسب  
وحب إزالة الطعم ولا يضرب شاة لون أو ربح عسرة والهوى الريح قول (قلت) لا نجس ما  
صر على الصحيح والله أعلم ويشترط ورود الماء العسرة في الأصح وأظهر طهارة عما له  
تفصل لا تعب وقد طهر المحل ولو نجس مائع تعدد طهيره وتبين بطهر الدرع من حمله

### \*(باب التيمم)\*

يتيمم المحدث والجنب لأسباب أحدها فقد الماء فإن تبص المسافر فقد تيمم لأصله وإن  
توهمه طلبه من رحله ورفقه ونظر حوا إليه أن كان محتوفا احتاج إلى رد رد قدره  
فإن لم يجد تيمم فلو مكث موضعه فالاصح وحون الطلب لما بطراً فالوع لم ماء فله التيمم  
لحاظته وحب قصده أن ليحس سر ريس أو مال فإن كان فوقه تيمم وترتبه أو ركب  
فأطاره أفضل أو طه فتجمل التيمم أفضل في الأطهر ولو وجد ماءه نجس لم يظهر وورد  
استعماله يكون قتل التيمم وبحب شراؤه ثم مثله أنه أن يحتاج إليه لين سعة ثم  
سعره أو بصفة حيوان محترم ولو وهب له ماء أو أخبره ولو احتج بالمولد المذبح  
ثم فلا ولو نسيه في رحله أو أهله فيه لم يجده بعد الطلب فتيمم قصي في المذبح أو في الرحل  
في حاله لا يقصى الثاني أن يحتاج إليه لعطش محترم ولو ما لا الثالث مرس

معصم استعماله على منفعة عضو وكذا بطلان الرء أو الشين الفاحش في عضو طاهر في الاظهر  
 وشدة الرد كمرض واذا امتنع استعماله في عصوان لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل  
 الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما الجنب فان كان محدثا فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل  
 الملبس فان جرح عضواه قتيما وان كان بكثرة لا يمكن رتمها فغسل الصحيح وتيمم كما سبق  
 ويجب مع ذلك مسح كل حذرتة مما وقيل بعضها فاذا تيمم لفرص ثا لم يتحدث لم يعد الجنب  
 غسلا وبعد الحدث ما بعد غسله وقبل يستأمن وقبل الحدث بجنب (قلت) هذا الثالث  
 أصح والله أعلم

• (فصل) \* يتيمم بكل راب طاهر حتى ما يداوى به ويرمل فيه غبار لا بعد ان وسحقا حرق  
 ومخلط يدقيق ويحوى وقبل ان قبل الخليلط حار ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بيني بعصوه  
 وكذا ما تاتى في الاصح ويستلزم قصد فلو سفته ربح عليه فردده ولو لم يجزى ولو تيمم بانته  
 حار وقبل يشترط عذر وأركانه نقل التراب فلو نقل من وجه الى يدا وعكس كفى في الاصح وبط  
 استحالة السلاة لارفع الحدث ولو بوى فرص التيمم لم يكف في الاصح ويجب قرها بالق  
 وكذا استدامتها الى مسح شيء من الوجه على الصحيح فان بوى فرصا ونفسلا أجماعا وفرع افله  
 النقل على المذهب أو نقلا أو الصلاة تنفل لا لفرص على المذهب ومسح وجهه ثم يديه مع  
 مرفقيه ولا يجب ايصاله بمصبت الشعر الخفيف ولا ترتيب في نقله في الاصح فلو ضرب يديه  
 ومسح يديه وجهه ويساره يمينه جاز وتندب التسمية ومسح وجهه ويديه بصر نين (قلت)  
 الاصح المصوص وحب نرتين وان أمكن بصر به محرقة ونحوها والله أعلم ويقدم عليه  
 وأعلى وجهه ويخفف العار وموالة التيمم كاللصوه (قلت) وكذا العسل ويندب تفريق  
 أصابعه أولا ويجب رعا حاتم في الناسة والله أعلم ومن تيمم لعقد ماء فو حاء ان لم يكن في  
 صلاة بطل ان لم يقتن عمانع كعطش أو في صلاة لا تسقط به بطلت على المشهور وان أسقطها  
 فلا وقيل بطل السعل والاصح ان قطعها ليسوا فصل وان المتسفل لا يجاور ركعتين الامن  
 بوى عدد اذيقه ولا يصلى تيمم غير فرص ويسفل ماشاء والندب كفر في الاظهر والاصح  
 صحة حائز مع فرص وان من نسي احدى الجنس كقاء تيمم لمن ران سى مختلقتين صلى كل  
 صلاة تيمم وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أربعاء ولا بالثاني أربعاء ليس منها التي بدأها  
 أو متفقتين صلى الجنس مرتين تيمم ولا تيمم لفرص قبل وقت فعله وكذا النقل الموقت في  
 الاصح ومن لم يجد ماء ولا ترابا لم يداوى بالجديدا أن يصلى العرص ويبعد ويقصى المقام الميم  
 لفقد الماء لا المسافر الا العاى لدره في الاصح ومن تيمم لدره في الاظهر وأمر من يمسح  
 الماء مطاء أو في عصو ولا سائر فلا الا أن يكون محرجه دم ككثير ان كل سائر لم يقص في  
 الاظهر ان وضع على طهر فان وضع على حدث وحب رعه فان عذر قصى على المشهور

• (باب الحيض) \*

أقل سه تدرع سبي وأقله يوم وليلة وأكثر خمسة عشر ليالها وأقل طهر بين الحيضتين خمسة  
 عشر ولا حده أكثره ويجزئ منه ما حرم بالجلابة وعبور المسحدا حافت تلويثه والصوم

ويجب قضاءه بخلاف الصلاة وما بين برتها وركبتها وقيل لا يجرم غير الوطء فإذا انقطع لم يحل قيسل العسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث دائم كطس فلا تنع الصوم والصلاة فتعسل المستحاضة فرجها وتغيبه وتتوضأ وقت الصلاة وتادرجها فلا أثر للحلقة الصالحة كـ ثم واستطار بجالعة لم يضر والافيض على الصبح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا تجدي العصابة في الاصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعسد انقطاعه وعوده أو اعتادت ووسع زمن الانقلاع وضوء الصلاة وجب الوضوء

\*(فصل) \* رأيت لسن الحصى أقله ولم يعبراً كثره فكله حصى والسنة والكبد حصى في الاصح فان عبره فان كانت معتدلة يرد بان ترى قويا وضعها عليه يجب استحاضة والقوى حصى ان لم يقص عن أقله ولا عبراً كثره ولا نقص الصعيف عن أقل الطهر أو معتدلة يرد بان رأته بصفة أو فقدت شرط تغييره فلا طهران حينها يوم وليست وطهرها تسع وعشرين أو معتدلة بان سقى لها حصى وطهر فترد الهماء قدرا أو واثبت برة في ادسح ويحسم المعتادة الميرة بالتغيير لا العادة في الاصح أو متغيرة بان سبت عاتمات اندراو وقتا في قول كندة والمثبور وجوب الاحتياط في الوطء ومن الاحتياط والقراءة في الصلاة وتصل على الفرائض أبدا وكذا المعلق في الاصح تعتسل لكل فرض وتصوم رده من ثم هرا كامل في صل من كل شهر أو بعة عشر ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها في صل اليومان السابقان ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر وان لم يلب شيئا فليقين حكمه وهي في الغتمل كأنص في الوطء وطهر في العادة وان اسبل انقطاعا وحل الغسل لجل فرض والطهر ان دم الحامل والنساء في أقل الحيس حصى وأقل الفاس لحطة وأكثره سنون وغاله أو يعون ويحرم به ما حرم بالحيس وعبره سنة

كعوده أكثر

### \*(كتاب الصلاة)\*

المكونات من الطهر وأول وقت العصر وبق حتى تغرب والاحتياط أن لا تخرج عن منه إلى استواء الشمس وهو أول وقت العصر وبق حتى تغرب والاحتياط أن لا تخرج عن منه إلى مثلين والمغرب العروب وبق حتى يغيب الشفق الأحمر في التمدد في الخليل فيبقى بقدر وضوء وسرعيرة وأذان وأقامة وخمس ركعات ولو خرج في الوقت من باب الشفق الأحمر حار على الصبح (قلت) القديم أطهر والله أعلم والله سبحانه يحب الشفق إلى المغرب والاحتياط أن لا تخرج عن ثلث الليل وفي قول نفسه والصبح بالشمس المشرق وهو المنة مرصود معتز بالاقوى في حتى تطلع الشمس والاحتياط أن لا تخرج عن الاستعداد (قلت) ذكره تسمية العرب عشاء والعشاء معه والدوم تلهوا والحديث بعد هذا الزمان والله أعلم ويسجل الصلاة في الوقت وفي قول تامة العدة أن صل ويسجل في وقت في المدة الحرة والاصح أخذه منه سجد حار وجهه صبحا بنية صدره من بعد من العبد صلاة في الوقت فالاصح انه ان وقع ركعة فالجرح ادعاء أو الاقصاء ومن جاز الزمان منه

بوردوشه فان تبقى صلاته قبل الوقت قضى في الاطهر والا فلا ويساير بالقائت ويسن  
ترتيبه وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وتكره الصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة  
وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح والعصر حتى تعرب الاسباب كفاتمة وكسوف ونجبة  
وسجدة فشكل والاقحرم مكة على الصحيح

\*(فصل)\* اعماق الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولاقصاعلى الكافر الا المرتد  
والأصم ويؤمر به السبع ويصرب عليها العشر ولاذى حبس أو جسون أو اعماء مخلاف  
السكر ولو زالت هذه الاسباب وبقي من الوقت تكبيرة وجبت الصلاة وفي قول يشترط ركعة  
والاطهر وجوب الطهر بادر التكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء ولو بلغ فيها اغما  
وأجرأته على الصحيح أو بعدها فلا اعاد على الصحيح ولو حاصت أو جبن أول الوقت وجبت تلك  
ان أدركت قدر العرص والاقلا

\*(فصل)\* الاذان والاقامة سنة وقيل فرض كناية وانما يشترعها مكتوبة ويقال في العيد  
ونحو الصلاة جماعة والحديث به المنفرد ويرفع صوته الاممعد وقعت فيه جماعة ويقم  
للقائتة ولا يؤذن في الجلبد (قلت) القديم أطهر والله أعلم فان كان فوات لم يؤذن لغير الأولى  
ويجب لجماعة النساء الاقامة لا الاذان على المشهور والادان مثنى والاقامة فرادى الا لسط  
الاقامة ويسن ادراجها وترتيله والترجيع فيه والتوسيع في الصبح وان يؤذن قائما للصلاة  
ويشترط ترتيبه وموالاة في قول لا يصر كلام وسكوت طويلا ون شرط المؤذن الاسلام  
والتميز والدكورة ويكره للحدث والعبث والخط ويسن صت حسي  
الصوت عند والامامة أفضل منه في الاصح (قلت) الاصح انه أفضل منه والله أعلم وشرطه  
الوقت الا الصبح من نصف الليل ويسن مؤذان للمشهد يؤذن واحدا قبل المغرب وآخر  
بعدد ويسن لسانه مثل قوله الاي جعلت فيقول لاحول ولاقوة الا بالله (قلت) والاي  
التوسيع فيقول صدقت ومررت والله أعلم ولكل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
بعدد اعراه ثم اللهم رب هذه الدعوة المامة والصلاة العامة آت محمد الوسيطة والقبيلة  
وانعمت ما محمودا النبي وعدته

\*(فصل)\* استقبال القبلة شرط للصلاة اذا قدر الا في شدة الخوف ونقل السفر والمسافر  
التغل راكوا مائتيا ولا يشترط طول سهره على المشهور فان أمكن استقبال الراكف في  
مركب أو اتمام ركوعه وسجوده لمه والا فلا يصح أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا  
ويختص بالتحريم وقيل يشترط في السلام أيضا ويحرم انحرافه عن طريقه الا الى القبلة  
ويومئ ركوعه وسجوده احص والاطهر أن المائتي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيها  
وفي اخره ولا يمشي الا في قيامه وشبهه ولو صلى مرصاعا دابة واستقبل وأتم ركوعه  
وسجوده وهي واقفة جارية وسائرة فلا ومن صلى على الكعبة واستقبل حذارها أو بابها  
مردودا أو مفتوحا مع ارتفاع عينه ثلث ذراع أو على سطحها مستقبلا من شأنها ما سبق  
جاز ومن أمكع على القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد والأخذ بفنول شنة يجبر عن علم فان  
وتنه وأسكن الاجتهاد حرم التقليد فان لم يجد في الاطهر وصلى كيف كان وبقيته وصلى

تجدد الاجتهاد لكل صلاة يحصر على الصحيح ومن عجز عن الاجتهاد فله الادلة كما عني قلثة  
عارفا وان قدر فالاصح وجوب التعلم فيجزم التقليد ومن صلى بالاجتهاد فيش الخطأ في  
الاطهر فلو يتقنه فيها وجب استئنافها وان تعذر اجتهاده عمل بالثاني ولا قصاص حتى لو صلى أربع  
ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قصاص

\*(باب صحة الصلاة)\*

أركانها ثلاثة عشر البنية فإن صلى فرضا وجب قصد فعله وتعيينه والاصح وجوبية القرصية  
دون الاضافة الى الله تعالى والله يصح الاداء بنية التماس عكسه والسبل ذو الوجب أو السبب  
كالحرص فيما سبق وفي بنية الشفعية وجهان (قلت) الصحيح لا يستلزمية التلبية والله أعلم  
ويكفي في النقل المطلق فعل الصلاة والنية بالتسليم والرب التعلق قبيل التكبير الا انه  
تكبيرة الاسرام وتعيين على الله اذ الله أكبر ولا قصر زيادة لاصح الاسم كله الا كبر وكذا  
الله الحليل أكره الاصح لأكره الله على الصحيح ومن عزز جموعه ووجب التعلم ان قدر وس  
رفع يديه تكبيرة واحدة والاصح رومعه مع ابتدائه ويجب قرب اليه ككبر وقيل  
يكفي تأوله الثالث القيام في فرض القادر وشرطه نصب قناره فان وثقه حسا أو ما لا  
يحيط لا يسمى قائما لم يفتح فان لم يطق استأنا وصار كرا كع قاله في الله يتق كذا ويرد  
اجتهاده لركوعه ان قدر ولو أمكنه القيام دون الركوع والله رقام وفعل ما يدركه  
ولو عجز عن القيام فعد كب أو اود رأسه أو فسل من تركه في الطهر ويكره الا انه ان  
يجلس على ركبته ناسا ركبته ثم يجي لركوعه بحيث تبارى جهته ما تدور ركبته  
والاكمل أن يحاذي موضع سجوده قال عمر بن القعود في بنية الذين نصب خمسة أو  
وللقادر التسفل قاعدا وكذا ما صلح في الاصح الرابع الراية ريسه ما روى  
الا تباح ثم التعوذ ويسرهما وفي عوذ في كل ركعة على المذهب والى آكد ربه الله  
كل ركعة الاركعة سوق والسجدة منها وتندباتها ولأول السجدة ثم السجدة  
ويجب ترتيبها ومواضعها في الملة كقطع المواضع التي تعلق الصلاة  
وفيه عليه فلا في الاصح وفيه السكون المولى وكذا يسر سجدته ثم الدراية  
فان حمل الله تحته مع آيات متواليه فان رتبة رقة (قلت) الا ان مؤمن  
المتفرقة مع حطه متواليه والله أعلم فان رأى ذلك ولا يجوز من حرره لم يزل من  
القائمين الاصح فان لم يحسن شيئا وقف قدر الفاشة وسن عتق الفاشة ثم من حطه  
الدويحور التسري ريق مع تأمين امامه ويحججه في الاية ريسه رتبة السجدة  
الاقى الثالثة والرابعة الطهر (قلت) فان سبق عمدا أو أخافه على الحصا  
ولا سودة لما مومل يستمع فان بعدا وكانت سرية فركب الاصح ويسر السجدة والحد  
المعص لولعصر والعشاء أو راطه وللمعرب فصاره واسع الخمسة أو راد لم يرد  
الثانية هل أتى الخامس الركوع وأقله أن يحيى قدر نوع راحيته ركبة سجدتين  
فصل رده عن هو ولا يقصد به غيره فلو شوى ثلاثة سجدة ركعتين أو سجدتين  
طهر وعبادة ونصب ساديه وأحد تركت به سجدتين وتفرقة أعادها سجدتين أو

هو به ويرفع يديه كحراره ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثا ولا يزيد الامام ويزيد المفرد اللهم  
للمركعتين ومن أمنت ولك أملت خضع لك سعى وبصرى ونجنى وعظمى وعصى وما استقلت  
به قدسى السادس الاعتدال قائما مطمئنا ولا يقصد غيره فلورفع فرعاه شئ لم يكف ويدن  
رفع يديه مع استدام رفع رأسه قائلا سمع الله لى حـ لله فاذا انصب قال رنالك الحمد ملـ  
السموات ومل الارض ومل ما شئت من شئ بعد ويريد المفرد أهل الثناء والمجد حتى ما قال  
العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما سئلت ولا نفعا إذا الجدمك الجذ ويسن  
القنوت في اعتدال ثمانية الصبح وهو اللهم اهدي فيمن هديت الى آخره والامام يقطع الجمع  
والصبح من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره ويرفع يديه ولا يسبح وجهه وان  
الامام يجهر به وانه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الثناء فان لم يسبحه فقت ويشرع السموات  
في سائر المكتوبات للبارئ لا مطلقا على المشهور السابع السجود وأقله مباشرة بعض جهته  
معتلا فان سجد على منصفه لم يحران لم يترك محركته ولا يحـ وصح يديه وركبتيه وقدميه  
ثا، ملهر (قلت) الاظهر وحوه والله أعلم ويجب أن يلمعن وينال مسجده تسلسل رأسه  
رأس لا يورى له غيره دلوته ملو حه وحب العود الى الاعتدال وان يرتفع أسافله على أعاليه  
في الاصح وأ كليه يكره ليريه فلا رفع ويصح ركبتيه ثم يديه ثم جهته وأ نفسه ويقول سدان  
رن الأعلى ثلاثا ويريد المفرد اللهم لك سجدت ومن أمنت ولك أملت سجدو حه لى لى  
حلقته وصورة وثق سمعه وحده تارك الله أحسن الخالقين ويصح يديه حذومه كسبه  
ويشرأصابعه مضمومة للقنوت ويفرق ركبتيه ويرفع يديه عن فخذي ومرفقيه عن سعيه  
في ركوعه وسجوده وتضم الما رأوا الحن الثامن الحائس من سجدتيه مطمئنا ويجب  
أن لا يقصد رفعه غيره وأن لا يطلوه ولا الاعتدال وأ كليه يكره ويجلس مفترقا أو أصاعديه  
قربا من ركبتيه ويشترأصابعه قائلا رب اعمرلى وارحمنى وارح من وارفعنى وارزقنى  
واهدنى وعافنى ثم يسجد الثانية كالارلى والمشهور من جلسة حذيفة بعد السجدة الثانية  
في كل ركعة يقرم عنها التاسع والعاشر والحادى عشر التشهد وقعوده والصلاة على النبى  
صلى الله عليه وسلم فالشهد وقعوده ان عقم ما سلام ركبان والافستان وكيف قعد جاز  
ويسن في انزل الافتراش فيجلس على كعب يسراه ويص يماه ويصح اضراف أصابعه  
للتسلي في الاخر التورك وهو كما عراش لكن يحرج يسراه من حجه بحسه ويلصق  
أوركه بالارض والاسبع يعرض المسوق الساعى ويصح يما يسراه على طرف ركبتيه  
مشودة الاصابع سلام (قلت) السبح اللهم والله أع لم يشهد من يساه الحضر  
والسفر وكذا الوسطى في الاظهر ويرسل المسحة ويرفعه أع د قوله لا اله الا الله لا يحركها  
والاظهر رسم الايام اليها كعامة لانه وحسن والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فرض  
ث التشهد الاخير والاطهر سنهاى الاول ولا تسر على ذلك الاول على الصحيح ونس  
في الاخر وقيل تحبوا كل التشهد من هور وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبى ورجة  
الله وبركاه سلام أع اذا الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا رسول  
الله يقبل يحذف وبركاه والصالحين ريقول وان محمدا رسوله (قلت) الاصح وان محمدا رسول

الله وثبت في صحيح مسلم واقفاً أعلم وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأهل آله وسلم  
 على محمد وآله والزيادة إلى جسد مجيد سنة في الآخر وكذا الدعاء بعده وما توره أفضل ومنه  
 اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت إلى آخره ويس أن لا يزيد على قدر التهنيد والله لا على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ومن هجرت عنهما تركهم ويترجم للدعاء والله كالمندوب الماحر لا القادر  
 في الأصح \* الثاني عشر السلام وأقله السلام عليكم والأصح جواز سلام عليكم (قلت)  
 الأصح المصوح لا يجوز والله أعلم وأنه لا تختبئة الخروج وأكمله السلام عليكم ورحمة  
 الله وبركاته وشمالاً لا تتقيا في الأولى حتى يرى حسنة الأيمن وفي الثانية الأيسر ناوياً السلام  
 على من عن يمينه ويساره من ملائكة راس وجن وبنو الإمام السلام على المنتدبين وهم  
 الرعد عليه \* الثالث عشر ترتيب الأركان كما ذكرنا فان تركه عمداً بان يصعد قبل ركوعه بطلت  
 صلاته وإن سهاها بعد التروك لعوفان تذكر قبل بلوغ مثله ففعله والاعتبة ركعتة وتدارك  
 الباقي فلو تنص في آخر صلاته ترك سجدة من الأخيرة سجداً أو أعادتها سجدة أو لم يجرها  
 ركعة وكذا إن شك فيها وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة فإن كان حاسباً بعد سجدة سجدة وقبل  
 أن يجلس ثانية الاستراحة لم يكنه وأدله ليس مطمئناً ثم يسجد وقبله سجدة فقط وأدله في آخر  
 رابعة ترك سجدة ثباً أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان أو أربع سجدة ثم ركعتان  
 أو خمس أو ست فثلاث أو سبع سجدة ثم ثلاث (قلت) يسس اداية نظره إلى موضع سجوده  
 وقبل يكره تعميم عينيه وعندى لا يكره أن لم يحس سره أو الخشوع وتذكر القرآن والله كرم  
 ودحول الصلاة نشاط وفراغ قلب وحمل يديه تحت صدره أخذاً يمينه يساره والدعاء  
 في سجوده وإن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه وتطول بقراءة أو على الثانية  
 في الأصح والله كرمها وإن ينقل للثقل من موضع قرصه وأفضله إلى يمينه وأدلى  
 وراعه يسارهم يسارهم حتى ينصرف وإن ينصرف في جهة طاحه واليمينه ويسارهم يسارهم  
 يسارهم الإمام فلهما موم أن يشعل بدعاء ويحوه ثم يسلم ولو أقصر ما مضى على تسليمه سلم ثنتين  
 والله أعلم

\* (باب) شروط الصلاة خمسة معرفة الوقت والاستقامة والستر العورة ومحورة الرجل  
 ما بين ركبته وركبته وكذا الأمانة في الأصح والحرة ما سوى الوضوء والكسبي وشروطه ما مضى  
 أدراك لون البشرة ولو طيس وماء كدر والأصح وجوب التطيب على فائدة الخوب ويحب  
 أعلاه وحواشيه لأسفله فلو ريت عورته من حبه في ركوع أو غيره لم يكن طاهر أو يشد  
 وسطه واستتر به صلبه في الأصح فإن وجد كل شيء سواً فيه تعين له ما أو أحداهما ففعله  
 وقبل دره وقبل تغيير وطهارة الحدث فإن سقته بطلت وفي القدم ندى وبحر فإن كل ما مضى  
 عرض إلا تقصير وتعذر دفعه في الحال فإن أمكن بأن كسسته ربح فسحق في الحال لم تطال وإن  
 قصر بأن فرغت مسددة خفف فيها بطلت وطهارة الحس في الثوب والبدن والمكان ولو أنشأه  
 طاهر وبحس اجتمع ولو بحس بعض ثوب أو ثوب وحمل وحس غسل كذا فلو طس طاهر لم يكن  
 غسله على الصحيح ولو غسل نصف بحس ثم باقيه فالأصح أنه أن غسل مع باقيه ما توره طهر كله  
 والأصح المستحب ولا تصح صلاة ملاق بعض لسانه بحاسة وإن لم يتحرك ولا قابض

طرفه شيء على نجس ان تحركه وكذا ان لم تحركه في الاصح فلو جعله تحت رجليه حتى يمشي مطلقا ولا يضرب بجره بحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح ولو وصل عظمه بنفس لعدته الطاهر بعد وزنه الاوجب نزعه ان لم يصف نرا طاهر اقبل وان خاف فان مات لم يزعج على الصحيح ويعني عن محل استجماره ولو جعل مستحسرا بطلت في الاصح وطير الشارع المتيقن بحاسته يعني منه عما يعتذر الاحترا منه غالبا ويختلف الوقت وموضع من الثوب والسدن وعن قليل دم الراغبت ووبيم الدنا والاصح لا يعني عن كثيره ولا قليل انتشار بعرق وتعرف الكثرة بالعادة (قلت) الاصح عند المحققين العفو مطلقا والله أعلم ودم البثرات كلها غيب وقيل ان عصره فلابا والدمامل والقروح وموضع القصد والحاجة قبل كالبثرات والاصح ان كل مثله يدوم عابا فكل الاستحاضة والاد كدم الاجسي فلا يعني وقيل يعني عن المبله (قلت) الاصح انها كالبثرات والاطهر العفو عن قليل دم الاجسي والله أعلم والقبح والصديد كالم وكذا ما من القروح والمستط الذي لم يزعج وكذا بالاربع في الاطهر (قلت) المذهب طهانه والله أعلم ولو صلى نجس لم يعلو وجب القصاص في الجديد وان علم ثم نسي وجب القصاص على المذهب

**\* (فصل) \*** تطل بالنطق بحرفين أو حرف مفهم وكذا مدة تعد حرف في الاصح والاصح ان التحص والصك واليكاه والايين والفتح ان طهر به حرفا بطلت والا فلا ويعدر في سائر الكلام ان سبق لسانه أو نسي الله لآه أو جعل تحريمه ان قرب عهده بالاسلام لا كثيره في الاصح وفي التحص ويحده للعدة وتعد القرائة لا الجهر في الاصح ولو أكره على الكلام بطلت في الاطهر ولو نطق بنظم القرآن قصد التفهيم كما يجبي حسد الكتاب ان تصدعه قراءه لم تطل ولا يبطل ولا تبطل بالذكر والنعاء الا ان يحاط بكفوله لعاطس برحك الله ولو سكت طويلا بلا غرض لم تطل في الاصح ويس لم ينافه شيء كتبه امامه وادته لدا حبل واداره أعني ان يسبح وتصفق المرأة بصرب اليدين على طهر اليسار ولو فعل في صلاته غير هذا كان من جنسها بطلت الا ان يسى والافتطل بكثيره لا لمبله والكثرة بالعرف والخطوبان أو الصربتان قليل والثلاث كثير ان نوات وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الخركت الحفيضة المتواليه كتحريك أصابعه سحبة أو حرك في الاصح وسهوا الفعل الكثير كعمده في الاصح وتطل قليل الا كل (قلت) الا ان يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم فلو كان بفمه سكره فبطلت في الاصح ويس للمصل الى جدار أو سارية أو عصا معرزة أو بسط مصلى أو حط قناته دفع المار والصحج تحريم المرورجة سد (قلت) يكره الالغان للحاجة ورفع بصره الى السماء وكف شعره أو ثوبه ووضع يده على فمه بلا حاجة والقيام على رحل والصلاة طاقا أو حاقا أو بحصة طعام يتوق اليه وأن ييضق فسل وجهه أو عن يمينه ورص يده على حاصرته والمساغة في خصص الرأس في ركوعه والصلاة في الحمام والطريق والمرأه والكبيسة وعطى الابل والمقبرة الطاهرة واقعاً أعلم

**\* (باب) \*** سجود السهو سنة عند ترك ما مأمور به أو فعل مهي عنه فالاول ان كان ركبا وجب تداركه وقد بشرع السجود كرامة حصلت تداركه ركن كما سبق في الترتيب أو بعضا وهو القنون أو قيامه أو التشهد الاول أو وقوعه وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه





مبئي أو عاص ويظهرها للعاصي لا للستى وهي كسعة التسلاوة والاصح جوازها على  
الراحلة للمسافر فان محدلتاوة صلاة جاز عليها قطعا

\*(باب) \* صلاة النفل قسمان قسم لايسن جماعة معه الرواتب مع القرائن وهي ركعتان  
قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء وقيل لا راتب للعشاء  
وقيل أربع قبل الظهر وقيل وأربع بعدها وقيل وأربع قبل العصر والجميع سنة وأما  
الخلاف في الراتب المؤكدة وركعتان خفيفتان قبل المغرب (قلت) هما سنة على الصحيح  
في جميع الحار والبارد وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم ومنه الوتر  
وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة وقيل ثلاث عشرة ولم يرد على ركعة الفصل وهو أفضل  
والوصل يشهد أو تشهد في الآخرتين ووقته بين صلاة العشاء وطول أو قصر وقيل شرط  
الابتداء بركعة سبق قبل بعد العشاء وليس جعله آخر صلاة المبدل فان أوتر ثم تمجد لم يعد  
وقيل يشفعه ركعة ثم يعيده وينتدب التسوت آخر وتره في النصف الثاني من رمضان وقيل كل  
السنة وهو كقوت الصبح ويقول قبله اللهم امانتي بك ونسحتك لي إلى آخره (قلت)  
الاصح بعده وان الجماعة تدب في الوتر عقب التراويح جماعة والله أعلم ومنه الضحى وأقلها  
ركعتان وأكثرها ثلث عشرة ونحية المسحدر ركعتان ويحصل بركض أو سئل آخر لا ركعة على  
الصحيح (قلت) وكذا الجسرة وسجدة التسلاوة والشكر وتكرار دخول على قرب  
في الاصح والله أعلم ويدخل وقت الرواتب قبل الفرس بدخول وقت الفرس وبعده فله  
ويخرج السوعان مخروخ وقت الفرس ووقات النفل المؤقت تدب بمصا في الاظهر  
وقسم بين جماعة كالعيد والكنوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا يسجد جماعة لكن الاصح  
تفصيل الراتبة على التراويح وان الجماعة تس في التراويح وحصر النفل المطلق وان أكرم  
بأكثري ركعة لله تشهد في كل ركعة بين وفي كل ركعة قلب العبيد معه في كل ركعة  
والله أعلم وإذا وى عسدا فله أن يريد ينقص بشرط تغيير الية قلبهما والافتدال ولو وى  
ركعة فقام إلى ثالثه سها فالاصح انه يقعد ثم يقوم للزيادة ان شاء (قلت) نقل الليل  
أصل وأوسطه أفضل ثم آخره وان لم يركع كل ركعتين وركعتين من المسحدر بركه قيام كل الليل  
دأماوة صبح ليلة الجمعة بقيام وترتبه بعد اعتاده والله أعلم

### \*(كتاب صلاة الجماعة)\*

هي في القرائن غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية لكل حال فتح بحيث يظهر الشعار  
في القرائن ان امتنعوا كلهم قوتوا ولا يتأكد السبب للامانة كده للرجال ذاء صبح (قلت)  
الاصح المنصوص انما فرض كفاية وقيل على والله أعلم وفي المسحدر لغير المرأة فصل  
وما كثرجه أو في الادعاء امامه أو نعتل مسجدة قرب ليعته وادراك مسكنة الاحرام  
فصله وأما تفصيل لا نتعال باحرم عقب تحريم امامه وقيل لا بدرك بعض القيام وقيل  
بأول ركوع والصحيح ادراك الجماعة ما لم يعلم ويحذف الامام مع فعل الابهاص والهيأت  
الآن يرضى بتلوينه محصورون ويكره التطويل للحق آخرت ولو أحسن في الركوع

أو التمسد الأصغر بد الخجل لم يذكره استظهار في الاظهار ان لم يبالغ فيه ولم يفرق بين الداخلين  
(قلت) المذهب استحباب التطاهر والله أعلم ولا ينتظر في غيرهما وبين المصل والجمعة وكذا  
جماعة في الأصح اعادتها مع جماعة يدركها وعرضه الأولى في الجسد والأصح انه ينوي  
بالثانية القرض ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا بعد دعاء كطرا أو ربح عاقب بالليل  
وكذا وحل شديدي على الصحيح أو خاص كرض وحور وشديدين وجوع وحش ظاهرين  
ومدافعة حدث وخوف طالم على نفس أو مال وملازمة غرم معسر أو عقوبة ربح تركها ان  
تعب أو أيا ما وعزى وتأهب لسفر مع رفقة ترحل أو كل ذي ربح كربه وحضور قريب مختصر  
أو مريض بالمرض أو يأنس به

(وصل) \* لا يصح اقتداؤه من يعلم بطلان صلاته أو يتقلده كجهتين اختلاف في الله أو أيا من  
فان تعمد الطاهر فالأصح الصحة ما لم يتعين انه الامام للحاسة فان طل طهارة اياه غيره اعدى  
به قطعاً مساواة به خسة هي انفس على خسة فطن كل طهارة اياه فتوضأ به وأم كل في صلاة  
في الأصح ويعيدون العشاء الامامها فيعيد المغرب ولو اقتدى شافعي بضمي من فرجه  
أو اقتصد فالأصح الصحة في العصد دون المن اعتسارية المقتدى ولا تصح قدوة بمقتدى ولا من  
تأمره إعادة كقيم تيم ولا قارئ بأي في الجسد وهو من يحل بحرف أو تنسيدة من السابعة  
ومنه أن يدعى في غير موضعه وأن يعيد حراً بحرف وتصح بمشله ويكره بان تمام والناهاه  
واللاح فان غير معنى كأنه تمت ضم أو كسر أو بطل صلاة من أمكنه التعلم فان عجز له  
أو لم يحسن زمن إمكان عمله فان كان في القاعة فكأن في الاقتصص صلاته والقنوة به ولا تصح  
قدوة رجل ولا خنثى بامرأة ولا خنثى وتصح فامتوضئ بالمقيم وبما سمع الخلف وللقاتم بالتأخذ  
والمطبع والكامل والسي والعد والاعى والبصير سواء على الص والصحة قدوة  
السليم بالسليم والمظهر بالمستحاضة غير المتحيرة ولو أن امامه امرأة أو كافراً معاً قبل  
أو محضاً وجبت الاعادة لاجساد انجاسة خفية (قلت) الأصح المصوح وقول الجهوران  
بحي الكهولها يكملها والله أعلم والاي كالأمر في الأصح ولو اقتدى بخصي فان رجا لم  
يسقط القضاء في الاطهر والمعدل أو من الماسق في الأصح ان الاقصة أو من الاقرا  
والاورع ويقدم اذ قدوة الاقرا على الاس النسيب والجسد تقديم الاس على اليه فان  
استوى افضلية الثوب والبدن وحسن الموت وطيب الصمة ومحوها ومستحق المسعة  
ملك ومحوه أو من لم يكن أهلاً له التقديم ويقدم على عبده الساكن لا مكانه في ملكه  
والأصح تقديم المكترى على المكري والمعبر على المستعبر والوالي في محله ولا يه أو من الاقصة  
والمالك

(وصل) \* لا يتقدم على امامه في الموقف فان تقدم ظلت في الحديد ولا تضر مساواة  
ويند تحاة قليلار الاعصار بالعقب ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة ولا يصح  
كوبه أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الأصح وكذا الوقوف في الكعبة وحملت  
جهتها ما يقف الدكر عن يمينه فان مصرأ حرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران  
وهو أصح ولو حضر رجلان أو رجل وصي صما خلفه وكذا امرأه أو أرسوة ويتبخله

الرجل ثم الصبيان ثم النساء وتقف امامهن وسطهن ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصف ان وجلسه والافحص شخصاً بعد الاحرام وليساعد المحرور ويستترط علمه باتتقالات الامام بأن يراه أو بعض صف أو يسجد أو يسلم أو اذا جمعهم اسجد صم الاقتداء وان بعدت المسافة وحالت أذية ولو كانا فضاء شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً وقيل بتحديد اقله ثلاثون شخصاً أو صفان اعتبرتا المسافة بين الاحير والاول وسواء القضاء المملوك والوقف والمعض ولا يضر الشارع المطروق والنهر المخوح الى ساحة على الصحيح فان كانا بنامين كص وصفة أو بيت فطريقان أحصهما ان كان بناء المأموم عينا أو شهما لا وجب اتصال صف من أحد البنايين بالآخر ولا تصرف درجة لاتسع واقفا في الاصح وان كان حلف بناء الامام والصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفي أكثر من ثلاثة أدرع والطريق الثاني لا يشترط الا القرب كلفضاء ان لم يكن حائل أو حال باب نافذ فان حال ما يمنع المرور لا رؤية فوجهان أو حدار بطلت باتفاق الطريقين (قلت) الطريق الثاني أصح والله أعلم واذا صم اقتداه في بناء آخر صم اقتداء من خلفه وان حال جدار بينه وبين الامام ولو وقف في علو وامامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض يده بعض يده ولو وقف في موان وامامه في مسجدها لم يحل شيء فالشرط التقارب معتبر من آخر المسجد وقيل من آخر صف وان حال جداراً أو باب معلق مع وكذا الباب المرود والشافعي في الاصح (قلت) يكره ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الحاجبة فيستحب ولا يقوم حتى يسرع المؤذن من الإقامة ولا يبتدئ نغلا بعد شروعه فيها فان كان فيه أغمه ان لم يحض فوت الجماعة والله أعلم

\* (فصل) \* شرط القدوة أن يسوى المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة والجمعة كغيرها على الصحيح فلورثه هذه السببة وتابع في الافعال بطلت صلاته على الصحيح ولا يجب تعيين الامام فان عيبه وأخطأ بطلت صلاته ولا يشترط للامامية الامامة وتستحب فأخطأ في تعيين نائبه لم يضر ونصح قدوة المؤتدى بالقاضي والمفتى والمفتل وفي الطهر والعصر والعكس وكذا الطهر بالصبح والمغرب وهو كالمسوق ولا يصح متابعة الامام في الصوت والخلوس الا في المغرب وله فراقه اذا اشتعل هما ويحوز الصبح خلف الطهر في الاطهر فادام للثالثة فان شاء فارقه وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه (قلت) انتظاره فصل والله أعلم وان أمكه الصوت في الثانية فنت والاتركه وله فراقه ليقبض فان اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف أو جسارة لم يصح على الصحيح

\* (فصل) \* يجب متابعة الامام في افعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداءه ويتقدم على فراقه منه فان فارقه لم يضر الاتكيرة احرام وان تحلف ركس بأن فرغ الامام منه وهو فيما قبله لم يطل في الاصح أو ركس بأن فرغ منهما وهو فيما قبلهما فان لم يكن عذر بطلت وان كان بأمر أسرع قراءته وركع قبل اتمام المأموم الماتحة فقبل يتبعه وتسقط البقية والصحيح تنها ويسعى حلقه ما لم يسبق أكثر من ثلاثة أو كان مقصودة وهي الطويلة فان سبق بأكثر فقبل يفارقه والاصح يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الامام ولو لم يتم

الفاخرة لشغلها بعبادة الافتتاح في هذا كله في الموافق فاما مسبق ركع الامام في فاتحة  
 فالاصح انه ان لم يستغل بالافتتاح والتعود ترك قرائته وركع وهو مدرك للركعة والارمه  
 قرائته بقدره ولا يستغل المسبوق بسنة بعد التحريم بل بالفاخرة الا ان يعلم ادراكها ولو علم  
 المأموم في ركوعه انه ترك الفاتحة أو شك لم يعد اليها بل يصلي ركعة بعد سلام الامام فلو علم  
 أو شك وقدر صكع الامام ولم يركع هو قرائتها وهو متخلف بعد وقيل يركع ويتدارك  
 بعد سلام الامام ولو سبق امامه بالتحريم لم تعقد أو بالفاخرة أو الشبهة لم يصبره ويجزئه  
 وقيل يجب اعادته ولو تقدم بفعل ترك ركوع وسجود ان كان كني بطلت والا فلا وقيل  
 تبطل ركعتين

\*(فصل) \* خرج الامام من صلاته انتظعت القدوة فان لم يخرج وقطعها الماء ومجاز  
 وفي قول لا يجوز الا بعد تركه من الجماعة ومن العذر وتطول الامام وتركه سنة  
 مقصودة كشبه ولو احرأ مفردا ثم نوى القدوة في سلاله صلاته ياتي الى الابد وان كان في  
 ركعة أخرى ثم يتبعه فاجبا كان أو قاعدا كان فرغ الامام أو لا فهو مكسوق أو هو فان شاء  
 فارقه وان شاء انظر ليس معه وما أدركه المسبوق فاولد لانه فبعد في الباقي السجدة  
 ولو أدركه ركعة من المعرب تشهد في ثابته وان أدركه ركعة (قلت) بشرط  
 أن يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم ولو شك في ادراكه لالزمه ان لم يحسب  
 ركعته في الاظهر ويكبر للاحرأ ثم للركوع فان نواهها تسكيرة لم تعقد وقيل بعدد فلا  
 وان لم ينوها شيئا لم تعقد على الصحيح ولأدركه في اعتداله فاعتداله أقل معه مكرا والاصح  
 انه يوافق في التشهد والتسليم وان من أدركه في محلة لم يكبر لا انتقال اليها واداسلم الامام  
 قام المسبوق مكرا ان كان موضع جلوسه والا فلا في الاصح

### \*(باب صلاة المسافر)\*

انما تقصر ربا عيمقودة في السفر الطويل المباح لفاتحة الحضر ولو قضى فاتحة السفر  
 فالأظهر قصره في السفر دون الحضر ومن سافر من بلدة فأول سفره مشورة أو تركه فان كان  
 وراءه عمارة اشترط مجاوزتها في الاصح (قلت) الاصح لا بشرط والله أعلم فان لم يكن سور  
 فاله مجاوزة العمران والخراب والنسايين والقرية كملت وأول سفره ما كان انيام مجاوزة  
 الحلة وادار جمع انتهى سفره ما عجزه ما شرط مجاوزته ابتداء ولو نوى اقامة أربعة أيام أو صغ  
 انقطع سفره ووصله ولا يحسب منها وما دخله وسر وجهه على العجيم ولأقام ببلد فبشرطه أن  
 يرحل اذا حصلت حاجته بتوقعها كل وقت قصر عتبة عشر يوما وقيل أربعة وفي قول اربع  
 وقيل الخلاف في حاتم القبال لا التار ونحوه ولو علم بقاها مدة طويلة فلا قصر على  
 المذهب

\*(فصل) \* طويل السفر عتبة وأربعون ميلا هاشمية (قلت) وهي مرحلتان كبيرتان لا انتقال  
 والبحر كالمقطع الاميال فيه في ساعة قصر واقعا علم ويشترط قصد موعده أو لا لا  
 قصر للهاثم وان طال تردده ولا طالب غرم وأتقرب مع متى وجسه ولا يعلم موضعه ولركن

للمقصود طريقان طويل وقصير فلكل الطويل لعرض كسولة أو أمن قصر والا فلا في الاظهر  
ولو توسع العبد أو الروجة أو الخندق ما لك أمر في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر فلو نوى  
مسافة القصر قصر الخندق دونهما ومن قصد سفر طويلا ففسر ثم نوى رجوعا انقطع فان  
سار قصر جديد ولا يترخص العاصي بسفره كاتق وناشزة فلو أنشأ مباحا ثم جعله معصية  
فلا ترخص في الاصح ولو أنشأ مباحا ثم تاب فسأ السفر من حين التوبة ولو اقتدى بجملة لخطئة  
لزمه الاتمام ولو رعى الامام المسافر واستخلف متماثما مقتدون وكذا الوعاذ الامام  
واقتدى به ولو لم الاتمام مقتديا فسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا ثم  
ولو اقتدى عن طمعه مسافرا فان مقبلا أو عن جهل سفره ثم ولو علم مسافرا وشك في بيته  
قصر ولو شك فيها فقال ان قصر قصرت والاعتقت قصر في الاصح ويشترط للقصر نية في  
الاحرام والحرز عن منافياتها ولو أحرمت قاصرا ثم تردد في انه يقتصر أو يتم أو في أنه نوى  
القصر أو قام امامه الثالثة فشك هل هو متم أم ساه أم ولو قام القاصر لثالثة عمدا بلا  
موجب للاتمام بطلت صلاته وان كان سهوا عاده وحده وسلم فان أراد أن يتم عادته من خص  
متما يشترط كونه مسافرا في جميع صلاته ولو نوى الإقامة فيها أو بطلت سفينة دارا فامته  
أتم والقصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ ثلاث مراحل والصوم أفضل من القصر  
ان لم يتصرره

\*(فصل)\* يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا والمغرب والعشاء كذلك في  
السفر الطويل وكذا القصر في قرل فان كان سائر وقت الاولى فتأخيرها أفضل والا فبعكسه  
وشروط التقديم ثلاثة البداهة الاولى فلو صلاهما فان سادها عدت الثانية ونية الجمع  
ومحلها اول الاولى وتحوز في اثباتها في الاظهر والموا الة بان لا يطول بينهما فصل فان طال  
ولو عذر وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يصرف فصل يسير ويعرف طوله بالعرف والمتميم الجمع  
على الصحيح ولا يصرف تحلل طلب خفيف ولو جمع ثم علم ترك رك من الاولى بطلت وبعدهما  
جامعا أو من الثانية فان لم يطل تدارك والاقاطلة ولا يجمع ولو جهل اعادهما ولو قتهما وادا  
أمر الاولى لم يجب الترتيب والموا الة ونية الجمع على الصحيح ويجب كون التأخير نية الجمع  
والا فبعضى وتكون قصدا ولو جمع تقديمًا فصار بين الصلاتين مقيما بطل الجمع وفي الثانية  
وبعد هذا لا يطل في الاصح أو تأخيرًا فقام بعد ذلك أعدهما لم يؤثر وقيل يجعل الاولى قصدا  
ويحوز الجمع بالطريق تقديمًا والجديد منه مأخرا وشرط التقديم وجوده أو لهما والاصح  
اشترطه عند سلام الارلى والثلخ والبر كطران دانا والاظهر تخصيص الرحلة بالمصلحة جماعة  
مستحددين عديتأدى بالمطرق طريقه

### \*(باب صلاة الجمعة)\*

اعانتعين على كل مكافحرد كمقيم بلامر ص ويحوى ولا جمعة على معذور عن حرص في ترك  
الجماعة والمكاتب وكذا من بعده رقيق على الصحيح ومن صحت طهره صحت جماعته وله أن  
ينصرف من الجامع الى المريض ويحوى بمجرم انصرافه ان دخل الوقت الآن يريد ضرره

بانتظاره وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان يوجد امر كالموت ينشق الركوب والاعوجج بمجد فائدة  
وأهل القرية ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة أو يلغى صوت عال في حدة من طرف يلهم لبلد  
الجمعة لزمهم والا فلا ويجزى على من لزمته السفر بعد الزوال الآية كنه الجمعة في طريقه  
أو يتضرر بتخلقه عن الرفقة وقبل الزوال كبعده في الجليل ان كان سفره اسحاوان كان  
طاعة جاز (قلت) الاصح ان الطاعة كالمباح والله أعلم ومن لاجعة عليهم تس الجساعة في  
طهرهم في الاصح ويحفظونها ان خفي عذرهم ويندب لمن أمكن زوال عذره تأخير طهره الى  
اليأس من الجمعة وبعده كالمرء أو الزم في جعلها واحتجاج شرط غير هاشر وطأ حدها وقت  
الطهر فلا تقصى جمعة فلو ضاق عنها صلاوا طهرا ولو حرج وهم فيها واجب الطهر بناءً وفي قول  
استسقاء والمسوق كغيره وقبل تنها جمعة الثاني ان تقام في خطبة ائمة أو طائفة المجمعين  
ولو لازم أهل الحيام الصغراء أبداً لاجعة في الاطهر الثالث ان لا يسهلها ولا يثارتها جمعة  
في بادتها الا اذا كبرت وعصر اجتماعهم في مكان وقيل لا تستثنى هذه الصورة وقيل ان حال  
نهر عظيم بين شقيها كانا كبلدين وقيل ان كانت قري فاصلت تعددت الجمعة بعددها ولو  
سبقها جمعة فالجمعة السابعة وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي العجعة والمعتبر  
سقى الحرم وقيل الحلل وقيل باول الخطبة فلو وقعت معا أو شكا استؤنفت الجمعة وان  
سقت احدهما ولم تتع أو تعبت وسيت صلاوا طهرا وفي قول بجمعة الرابع الجماعة  
وشرطها كغيرها وان تقام بأربعين مكلفا حاذرا كاستوطان لا يظعن شتاء ولا صيفا الى  
الحاجبة والصحيح انه قادها بالمركب وأن الامام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو انشخص  
الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المقبول في غيبهم ويجوز البناء على ما مضى ان  
عادوا قبل طول الفصل وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انشخصوا بينهما فان عادوا به خطبته  
وجب الاستئناف في الاطهر وان انقضوا في الصلاة بطلت وفي قول لان بقي المانع وتصح  
حلف العدو والصبي والمسا في الاطهر اذا تم العدد بغيره ولو بان الامام حساً أو مجداً تصحبت  
جمعهم في الاطهر ان تم العدد بغيره والا فلا ومن لحق الامام المحدث را كعالم تقسم ركعة  
على الصحيح الخامس حطتان قبل الصلاة وأركانها خمسة سجدة الله تعالى والصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولطعمهما متعين والوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصبي  
وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين والرابع قراءة آية في احدهما وقبل في الاولى وقبل فيها  
وقيل لا تجب والخامس ما يقع عليه اسم دعا للمؤمنين في الثانية وقبل لا يجب ويشترط كونها  
عربية مرتبة الأركان الثلاثة الاولى وبعد الروال والقيام فيها ان قدر والخامس بينهما  
واسماع أربعين كاملاً والجلدانه لا يحرم عليهم الكلام ويسن الانصات (قلت) الاصح  
ان ترتب الأركان ليس بشرط والله أعلم والاطهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والحدث  
والستر وتس على صبرا ومرتفع ويسلم على من عبد المبرور ان يقل عليهم امره او يسلم  
عليهم ويجلس ثم يؤذن وان تكون طيبة مفهومة قصيرة ولا يلبس ثياباً شمالية في شيء منها  
ويستعد على سيف أو عصا ويحويه ويكون جلوسه بينهما نحو سورة الاخلاص وا امره شرح  
المؤذن في الإقامة وبادر الامام ليلع الحراب مع قراعه ويقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية

## المتافين جهرًا

\*(فصل)\* يسّ العسل حاضرها وقيل لكل أحد ووقف من القعر وتقر به من ذهابه أفضل فان عجزت في الأصغر من المسون غسل العيد والكسوف والاستسقاء ولعاس الميت والميتون والمغنى عليه إذا أفاها والكافر إذا أسلم وأغسال المحم وأكدها غسل فاسل الميت ثم الجمعة وعكسه القديم (قلت) القديم هنا أظهر ورجمه الا كثرون وأحاديثه صحيحة كثيرة وليس الجديد حديث صحيح والله أعلم ويسّ التكبر اليها ما شيا بسكية وأن يشتغل في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر ولا يتخطى وأن يترين بأحسن ثيابه وطيب وازالة الطفر والريح (قلت) وأن يقرأ الكهف يومها وليلتها ويكثر الدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب فان باع صح ويكره قبل الأذان بعد الر وال والله أعلم

\*(فصل)\* من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة فيصلي بعد سلام الامام ركعة وان أدركه بعده فاتته فتم بعد سلامه ظهر أربعاً والأصح أنه ينوي في اقتدائه الجمعة وإذا حرج الامام من الجمعة أو غيرها حدث أو غيره جاز الاستحلال في الاظهر ولا يتخلف الجمعة الامتناع به قبل حدته ولا يشترط كونه حصر الحطة ولا الركعة الاولى في الاصح فيهما ثم ان كان أدرك الاولى تمت جمعتهما والاقتم لهم دونه في الاصح ويراعى المسوق نظم المسخلف فاداصل ركعة تشهدوا وأشار اليهم ليفارقوه أو ينظروا ولا يلزمهم استئذان في القدوة في الاصح ومن زعم عن السجود فامكنه على انسان فعل والا فالأصح انه ينتظر ولا يرمي به ثم ان عكس قبل ركوع امامه مسجد فان رفع والامام قائم قرأ أو ركع فالأصح ركع وهو كسوق فان كان امامه فرع من الركوع ولم يسلم واقته فيها فويس ثم صلى ركعة بعده وان كان سلم فانت الجمعة وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام ففي قول برأى نظم نفسه والاطهر انه يركع معه ويحسب ركوعه الاول في الاصح فركعته ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية وتدرجها الجمعة في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه عالماً بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته وان نسي أو جهل لم يحسب سجوده الاول فاداسجد ثانياً حسب والأصح ادراك الجمعة منه الركعة اذا كملت السجدة ان قبل سلام الامام ولو تخلف بالسجود فاسبى حتى ركع الامام للثانية ركع معه على المذهب

## \*(باب صلاة الخوف)\*

هي أنواع الاول يكون العدو في القلعة فترتب الامام القوم صدين ويصلي بهم فاداسجد معه صنف محدثيه وحرم صنف فاداموا مجيدين حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أو لا وحرم الآخر وهذا حل من سجد من حرم وتنهى بالصغير وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان ولو حرم فيها فرقتا صنف جاز وكذا فرقة في الاصح الثاني يكون في غيرها فيصل مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن محل أو توقف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة فاداسجد الثانية فارقته



وأنت ذهبت إلى وجهه وجاءوا واقفون فاقصدوا به فصلي بها الثانية فإذا جلس للشهد قاموا فأتوا ثابتهم وخطوه وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرفاع والأصح أنها أفضل من بطن ثقل ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية ويشهد وفي قول بؤحر لتلقه فإن صلى مغرباً بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه في الأظهر ويستطرفي تشهداً وقيام الثالثة وهو أفضل في الأصح أو رباعية فكل ركعتين ولو صلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع في الأظهر ومم هو كل فرقة مجزئ في أولاهم وكذا ثانية الثانية في الأصح لا ثانية الأولى ومم هو في الأولى يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الاثنتين ويس حمل السلاح في هذه الاوضاع وفي قول يجب الرابع أن يلتمع القتال أو يشتد الخوف فيصلي كيف أمكن راكباً ومشياً ويعذر في ترك القبلة وكذا الاعمال الكثيرة لحاجة في الأصح لا يصباح ويلقى السلاح إذا أدى فإن عجز أسكه ولا قضاء في الأظهر وإن عجز عن ركوع وسجوداً أو أوالسجوداً أخفض ولهذا النوع في كل قتال وهزيمة صاحبين وهرب من حريق وسيل وسبع وغيرهم عند الاعسار وخوف حبه والأصح معه لحرم خافه وتالحج ولو صلا السواد طمونه عدواً من غيره فتصلى في الأظهر

• (فصل) • يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وعيره ويحل للمرأة لبسه والأصح تحريم اقتراشها وأن الولي الباسه العبي (قلت) الأصح حل اقتراشها وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم ويجوز للرجل لبسه للصورة كحرو ورمه لئلا يكون أو طاعة حرب ولا يجزئ غيره والحاجة بحرب وحكمة ودفع قتل والقتال كدياح لا يقوم عيره مقامه ويحرم المركب من ابريسم وغيره إن زاد وزن الأبريسم ويحل عكسه وكذا إن استوى في الأصح ويحل ما طرأ وطرف بحري قد عاد العادة وليس الثوب النجس في غير الصلاة وبحواله جلد كلب وذئب والضرورة كنجاة قتال وكذا جلد الميتة في الأصح ويحل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور

### • (باب صلاة العيدين) •

هي سنة وقيل فرض كفاية وتشترع جماعة والمنفرد والعبد والمرأة والمسافر ووقتها بين طلوع الشمس وورائها ويسأخبرها لترتفع كرمح وهي ركعتان يحرم من ما ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم تسع تكبيرات يقف بين كل اثنين كأيقة معتدلة بهل ويكبر ويجدو يحسن سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثم يعوذون ويقرأون ويكبرون الثانية خما قبل القراءة ويرفع يديه في الجميع وليس فرماً ولا بعضاً ولو نسها وشرع في القراءة فانت في القديم يكبر المبرك ويقرأ بعد الصلاة في الأولى وفي الثانية اقترت بكليهما جهرًا ويس بعد ما خطمتان أركاهما كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطر الطرقة والصحي الأممية يفتح الأولى بتسعة تكبيرات والثانية تسع ولا وينت العسل ويدخل وقته صلب الليل وفي قول بالنصر والتطاب والثرين كالجعة وقطعها بالمسجد أفضل وقيل للصبراء لا العذر ويستحلف من يصلي بالضعفة ويذهب في طريق ربح في أخرى ويكره أن يصلي ويحضر الإمام



أرسلنا نوحا ولا تخشى بوقت العبد في الأصم ويخطب كالعبد لكن يستغفر الله تعالى  
بدل التكبير ويدعو في الخطبة الأولى اللهم استغفنا مبغضنا ههنا من يشاء ربنا غدا فاجعلنا  
مصاصا قاداتنا اللهم استغفنا العيب ولا تجعلنا من القاطنين اللهم أنت تستغفر لنا أنك كنت  
غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا ويستقبل القبلة بعد صلاته الثانية ويأخذ في  
الدعاء سرا وجهه ويحول رداءه عند استقباله فيصلي بينه يساره وعكسه ويكسبه على  
الجديد فيصلي أعلاه أسفله وعكسه ويحول الناس مثله (قلت) ويترك محولا حتى يبرح  
التياب ولوترك الإمام الاستغفارة للناس ولو خطب قبل الصلاة جاز ويسن أن يبرز لأول  
مطر السنة ويكنف غيرة ربه ليصبيه وإن بعثل أو تومأ في السيل ويسمع عند الرد  
والعز ولا يتبع بصره البرق ويقول عند المطر اللهم صيما فاعوا يدعو بمائها و بهر مطرا  
بفضل الله ورحمته ويكره مطرا شواء كذا وسب الرياح ولو تضرعوا وكثرة المطر فالسنة أن  
يسألوا الله تعالى دفعه اللهم حواليا ولا عسلا ولا يصلي للثلاث والله أعلم

\*(باب)\* أن ترك الصلاة باجدا وجوبها كفر أو كسلا قتل حدا أو العجم قبله بصلاة فسط  
بشرط أراحها عن وقت الضرر وقويت مبتدأ ثم تضرعت عنه وقبل بنفس بمجدة حتى  
يصلي أو يموت ويعمل ويصلي عليه ويدفن مع المسلمين ولا ينام في قبره

\*(كتاب الحدائق)\*

ليكثر ذكر الموت ويستعد بالتوبة ورد المالم والمريض أكد ويصح الختم لحبه الأيسر  
إلى القبلة على الصحيح فإن تعذر لنسيق مكان ويحوى ألقى على ثنائه ورحمته وأحياه لاسل  
ويلقى الشهادة بلا إلحاح ويقرأ عسده نس وليحسن طه ربه - هاهه وتعالى بأذامات نص  
وشدائيه بصاهه ولت مفاصله وسر جميع منه شوب - صيف ووضع على بطا شي ثبيل  
ووضع على سرير ويحوى ورعت ثبانه ووجهه لبقلة كتحضر ويتولى ذلك أرفق محاربه  
ويأمر بعسله أاتبى موته وعسله وتكسيه والصلاة عليه وودعه فروض كداه وأقل  
العسل تعميم به هذا زاله الجس ولا تحبقة العاسل في الخع فيكي عرقه أو غسل زمر  
(قلت) الصحيح المصوح وحب غسل العريق والله أعلم والأكمل وضعه ووضع ل  
مستور على لوح ويعمل في قبص عمارد ويحمله العاسل على المعدة لمانلا لورائه  
ويسمع عيه على كتفه وأمامه في قرة قعاه ويستطهره إلى ركسته اليمن ويتر يساره على  
بطيه أحرار إلى العالج مافيه ثم يصجعه لثناه ويعسل يساره ولطم حرقه سواتيه ثم  
يلف أخرى ويدخل أصغه هه ويمرها على أسماه ويريل مافى من يه من أدنى ويوصنه  
كالخى ثم يصلي رأسه ثم لحيه بسدر ويحوى ويسرحهما عسطة واسع الأسان رفق ويرد  
المتعب اليه ويعسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرقه إلى شقه الأيسر معسل ثم شقه الأيمن  
بلى القضا والطهر إلى القسليم ثم يحرقه إلى شقه الأيسر معسل الأيسر كذا ثم يد - له  
ويستحب ثانية وثالثة وإن يستعان في الأولى بسدرا وحطمي يضر بما قراح من فرقه  
إلى قدمه مدر والاسدروا يجعل في كل عسله قليل كافور ولو حرق به لم يحس وحب

ازالته فقط وقبل مع الفصل ان يخرج من الفرج وقيل الوضوء ويفسل الرجل الرجل والمرأة  
المرأة أو يعسل أمته وزوجته وهي زوجها ويلفان حرقه ولا مس فان لم يحضر الأجنبي  
أو أجنبية يم في الأصح وأولى الرجاله أو لاهم بالصلاة وهم اقرباها ويقدمون على زوج  
في الأصح وأولاهن ذات محرمية ثم الأجنبية ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم (قلت) الا ان  
الم وشعره فكلا الجنبين والله أعلم ويقدم عليهم الزوج في الأصح ولا يقرب المحرم طيبا  
ولا يؤخذ شعره وطفره وتطيب المعتد في الأصح والجديد انه لا يكره في غير المحرم أخذ طفره  
وشعرابطه وعاتيه وشاربه (قلت) الا ظهر كراهته والله أعلم

\*(فصل) \* يكفى غسله لبعده حيا واقله ثوب ولا ثنية وذو صيته باسقاطه والافضل للرجل ثلاثة  
ويجوز رداءه وخامس ولها خمسة ومن كفن منها ثلاثة فهي لفائف وان كفن في حصة زيد  
فيمس وعمامة تحتهم وان كفنت في حصة فازار وجاروة من ولفائفان وفي قول ثلاث لفائف  
وازار وخاروين الا يمس ومحبها أصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نعتة من قريب  
وسيد وكذا الزوج في الأصح ويسطاحسن اللفائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا  
الثالثة ويدبر على كل واحد نحو طوطي وضع الياف فوقها مستلقيا وعليه حوطا وكافور  
ويشدها لياها ويجعل على منافقته قطن ويلف عليه اللفائف وتشد فاداء وضع في قبره روع  
الشهداء ولا يلبس المحرم القمحيط ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة وحمل الجنائز بين  
العمودين أفضل من الترييع في الأصح وهو أن يضع الحسينين المقدمين على عاتقيه ورأسه  
بينهما ويجعل المؤخرين رجلا والوتريع أن يتقدم رجلا ويتأخر آخران والمشي امامها  
يقربها أفضل ويسرع من ان لم يحضر غيره

\*(فصل) \* لصلاته اركان اربعة والثنية ووقتها كغيرها وتكفي بية القرض وقيل تسترطية  
مرض كفاية ولا يجب تعيين الميت ما عين وأخطأ نطقت وان حصر موق نواهم الثاني أربع  
تكبيرات فان جس لم تنط في الأصح ولو خمس امامه لم يتأده في الأصح بل يسلم أو ينظره ليسلم  
سعه الثالث السلام كغيرها الرابع قراءة الفاتحة بعد الاولى (قلت) تجزئ الفاتحة بعد غير  
الاولى والله أعلم الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والصحيح ان  
الصلاة على الال لا تجب السادس الدعاء الميت بعد الثالثة السابع القيام على المذهب  
ان قدر ويسر رفع يديه في التكبيرات واسمرا القراءة وقيل يجهر ليللا والأصح سبب النعوت  
دون الافتتاح ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى آخره ويقدم عليه اللهم  
اعمر لحينا وصيتنا وشاهدنا وعاتبنا وصغيرنا وكبرنا وأثامنا اللهم من أحببته ما  
أحببه على الاسلام ومن نويت من افتوقه على الاعيان ويقول في الطهل مع هذا الثاني اللهم  
اجعله فرط الانوية وسلمنا ودعنا وعطنا واعشارا وشعبا ونقل به موارينها وأفرع الصبر على  
تاوهمها وفي الرابعة اللهم لا تجرمنا أجره ولا تفننا بعده ولو تحلف المقتدى لا عذر فليذكر  
حتى كبر امامه أخرى نطقت صلاته ويذكر المسوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها  
داو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة ككرمه وسقطت القراءة وان كبرها وهو في  
الساعة تركها وابعه في الأصح واذا سلم الامام تدرك المسوق باقي التكبيرات بأذكارها

وفي قول لا يشترط الاذكار يشترط شرط الصلاة لا الجماعة ويسقط فرضها واحدا وقيل  
يجب اثنان وقيل ثلاثة وقيل أربعة ولا يسقط بالنساء وهناك رجال في الاصح ويصلي على  
الغائب عن البلد ويجب تقديمها على الدفن وتصح بمسند والاصح تخصيص الصحبة من كان من  
أهل قريةها وقت الموت ولا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال \* (فرع) \* الجليل  
أن الولي أولى بالمسئلة من الولي فيقدم الأب ثم الجد وان هلك الابن ثم ابنته ثم الاخ والاظهر  
تقديم الاخ لابوين على الاخ لاب ثم ابن الاخ لابوين ثم الاب ثم له صبية على ترتيب الارث ثم  
ذوو الارحام ولو اجتمعوا في درجة فالابن العدل أولى على النصف ويقدم الحرة الممثلة على العبد  
القريب ويقف عند رأس الرجل ويحضرها ويجوز على الجنازة صلاة وتحرّم على الكافر  
ولا يجب غسله والاصح وجوب تكفين الذي ودفنه ولو وجد عضو لم علم موته صلى عليه  
والسقط ان اسم لوكبير والاخان ظهرت اشارة الحياة كاختلاج صلى عليه في الاظهر  
وان لم تظهر ولم يبلغ أربعة أشهر لم يصلي عليه وكذلك ان طعها في الاظهر ولا يغسل الشهيد  
ولا يصلي عليه وهو من مات في قتال الكفار بسببه فان مات بعد انقضاء اولى قتال البغاة  
فغير شهيد في الاظهر وكذلك في قتال لا بسببه على المذهب ولو استشهد حنبل فلا يصح انه  
لا يصلي وأما ترال بحاسته غير الدم ويكفى في ثيابه المغطى بالدم فان لم يكن فوبه ما بعائمه  
\* (مصل) \* أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع ويندب أن يوسع ويعمق فامة واسطة  
والحد أفضل من التقي ان حليت الارض ويوضع رأسه عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه  
رفق ويدخله القبر الرجال وأولاهم الا حتى بالصلاة (قلت) الا ان تكون امرأة حرة وجدة  
ما ولا هم الزوج واقعة علم ويكونون وترا ويوضع في الله على عينه للقبلة ويسند وجهه الى  
جداره ومظهره بلبنة ويحورها ويسد فتح الله بدلين ويحوس دنا ثلاث خيانت تراب ثم يمال  
بالمساحي ويرفع القبر شبرا فقط والصحيح ان تسطيه أولى من تسفيه ولا يدفن اثنان في قبر  
الا لضرورة فقدم أفضلهما ولا يجلس على القبر ولا يوطأ ويقرب زائره كقربه منه حيا  
والتعزية سنة قبل دفنه بعده ثلاثة أيام ويغري المسلم بالمسلم اعظم الله اجره وأحسن عرله  
وعضرايتك وبالكافر اعظم الله اجره وصبرك والكافر بالمسلم عمر الله ليعتق وأحسن عرله  
ويحوز الكافر عليه قبل الموت وبعد ويحرم الدلب بتعذيب ثمانية والروح والجرح تضرب  
صدره ويحوى \* (قلت هذه مسائل منثورة) \* يادد نقصا من الميت وصيته ويكره معنى  
الموت لضرب ربه لالفقة دين ويسن التداوى ويكره اكرامه عليه ويحوز لاهل الميت  
ويحوى تقبل وجهه ولا بأس بالاعلام عونه الصلاة وغيرها بخلاف بني الجاهلية ولا ينظر  
العاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة ومن تعدد غسله ويمرر بالماء والحناء  
الميت بلا كراهة وانما تاغلا غسلا واحدة فقط وليكن العاسل أميا ماد رأى حيا يذكرك  
أو غيره حرم ذكره الا له صلة ولو تنازع اخوان أو زوجتان أو فرع والكافر أحق بقرنه  
الكافر ويكره الكفن العصف والمعالاتية والمعسول أو من الجسد والصلى كالم  
في تكفينه بأثواب والحنوط مستحب وقيل واجب ولا يحمل الجنازة الا الرجال وان كانت أُنثى  
ويحرم حملها على هيئة حورية وهيئة يحاف منها سقوطها ويسند للمرأة ما يسترها كالبوت

ولا يكره الركوب في الرجوع منها ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر ويكره القفط  
في الجنازة واتباعها بآرولو احتل مسلمون بكفار وجب غسل الجميع والصلاة فان شاعلى  
على الجميع بقصد المسلمين وهو الافضل والمنصوص أو على واحد فواحد أو بالصلاة  
عليه ان كان مسلماً ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلماً ويشترط لعصاة الصلاة تقدم غسله  
وتكبره قبل تكفينه فلو مات يهدم ويغصه وتعذر اخراجه وغسله لم يصل عليه ويشترط  
ان لا يتقدم على الجنازة الحاضرة ولا القبر على المذهب فيه سماويته والصلاة عليه في المسجد  
ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فاكثر اذا صلى عليه حضرن لم يصل صلى ومن صلى لا يبعد  
على الصحيح ولا تؤخر لزيادة مسلمين وقائل نفسه كغيره في الغسل والصلاة ولو نوى الامام صلاة  
غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز والدفن بالمقبرة أفضل ويكره الميت بها ويندب ستر  
القبر بثوب وان كان رجلاً وان يقول بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا يقرش تحته شيء ولا يحده ويكره دفنه في تابوت الا في أرض نبيه أو رخوة ويجوز الدفن ليلاً  
ووقت كراهة الصلاة اذا لم يقصر وغيرهما أفضل ويكره تجصيص القبر والبناء والكتابة عليه  
ولو بنى في مقبرة مسلمة هدم ويندب ان يرش القبر بما هو موضع عليه حصي وعند رأسه حجر  
أو حصة وجمع الاقارب في موضع وزيارة القبور للرجال وتكره للنساء وقبل تحريم وقيل تباح  
ويسلم الراوي يقرأ ويدعو ويحرم نقل الميت الى بلد آخر وقيل يكره الا ان يكون بقرب مسكة  
أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه وينبش بعد دفنه للقل وغيره حرام الا لضرورة بأن دفن  
بلا غسل أو في أرض أو قوب معصومين أو وقع فيه مال أو دفن لغير القبلة لالة كفن في الاصح  
ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبر ساعة يسألون في التثبيت ويخبرون أهله تهنيئة طعام  
بشعرهم يومهم وليأتهم ويلع عليهم في الاكل ويحرم تهنيئة للسائحان والله أعلم

(\*) كتاب الزكاة \* باب زكاة الحيوان \*

اعما تجب عنه في النعم وهي الابل والبشر والعنم والخيول والرقيق والمتولد من غنم وطبائخ ولا تنى  
في الابل حتى تملع حساً وفيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاثاً وعشرين أربعاً وخمس  
وعشرين بنت محاص وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة  
وست وسبعين بنت لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون  
ثم في كل أربعين بنت لبون وكل خمسين حقة وبنت الحماض لها سنة واللبون سنتان والحقه  
ثلاث والجذعة أربع والشاة جذعة صان لها سنة وقيل ستة أشهر أو ثنية معر لها ستان  
وقيل سنة والاصح انه يجزئها ولا يتعين غالب غنم البلد وماه يجزئ الذر وكذا بهيمة  
الزكاة عن دون خمس وعشرين فان عدمت بنت الحماض فابن لبون والممينة كهدومة ولا يكلف  
كرمية لكن تمنع ابن لبون في الاصح ويؤخذ الحق بمن بنت محاص لللبون في الاصح  
ولو اتفق فرسان كما تنى بهي فالذهب لا يتعين أربع حقائق بل هي أربع بنات لبون فان وجد  
بها أحدهما أحطوا الا فلا تحصيل ما شاء وقيل يجب الا غطت له مقرا واد وحدهما والعصبي  
نص الا غط ولا يجزئ غيره ان دلس أو قصر الساعي والاصح في الاغصاء وجوب قدر التفاوت

ويجوز آخره درهم وقيل ليعين بمحصيل شقص به ومن رآه يفتي بخاض فقدمها وبعده  
بفت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو بنت لبون فقدمها دفع بنت مخاض مع  
شاتين أو عشرين درهما ورحمة وأخذ شاتين أو عشرين درهما والخيار في الشاتين والدرهم  
لداقها وفي المعود والنزول للمالك في الأصح إلا أن تكون ابلة معيبة وله صعود وجنتين  
وأخذ جبرائيل ونزول درجتين مع جبرائيل بشرط تعدد درجة في الأصح ولا يجوز أخذ جبرائيل  
مع ثنية بدل جذعة على أحسن الوجهين (قلت) الأصح عدم الجهور والجوار والله أعلم ولا تجزئ  
شاة وعشرة دراهم وتجزئ شاتان وعشرون لجبرائيل ولا القر حتى تبلغ ثلاثين فقيم اتيسع  
ابن سنة ثم في كل ثلاثين تيسع وكل أربعين مسنة لها ستان ولا العثم حتى تبلغ أربعين فشا.  
جذعة صان أو ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرون شاتان ومائتين واحدة ثلاث  
وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة

\* (فصل) \* أن التحدف الماشية أخذ الفرض منه فلو أخذ ص ضرر معزا أو عكسه جاز  
في الأصح بشرط رعايه القيمة وإن اختلف كصان ومعز في قول يؤخذ من إلا كثر فإن استويا  
فالاغبط والأظهر به جرح ماشاء مقسطا على ما بالقيمة فإذا كان ثلاثون عنرا وعشرين  
أخذ عنرا ونجدة بقيمة ثلاثة أرباع عز وربع نجدة ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة إلا من مثلها  
ولا ذكر إلا إذا وجب وكذا لو تمسخت كوراني الأصح وفي الصغار صغيرة في الجديد ولا يربى  
وأصكولة وحامل وخيار الأبرضا المالك ولو اشتراك أهل الركاف في ماشية فزكا كرجل  
وكذا لو خلطا بمجاورة بشرط أن لا تتميز في المشرع والمسرحة والراح وموضع الحلب وكذا  
الراعي والفحل في الأصح لا يسه الخلطة في الأصح والأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد  
وعرض التجارة بشرط أن لا يغير الماطور والجريين والله كان والحارس ومكان الحفظ ونحوها  
ولو جوب ركاة الماشية شرط أن مضى الحول في ملكه لكن ما نفع من نصاب يركب بمجولة  
ولا يضم المملوك بشراء وغيره في الحول ولو ادعى الاتح بعد الحول صدق فإن اتهم حلف  
ولو زال ملكه في الحول بعد ادأوبادله غسله استأنف وكونها سائمة فإن علفت معظم الحول  
فلازكاة والأقلا أصح أن علفت قدر اتعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا ولو سامت  
بنفسها أو اعتلق السائمة أو كانت عوامل في حوث وصح ويحوى فلا زكاة في الأصح وإذا  
وردت ما أخذت زكاتها عنده والأقعد يوت أهلها وصدق المالك في عددها إن كان ثقة  
والأقعد عند مضيق والله أعلم

### \* (باب زكاة النمل) \*

تخص بالقوت وهو من الخمار والطب والعيب ومن الحب الحنطة والشعير والارز والعدس  
وسائر الحنقات اختيارا وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس والقرطم والعسل  
ونصابه خمسة أرسق وهي ألف وسقانة وطل بعد ادية وبالمعشقي ثلثاه وستة وأربعون  
رطلا وثلثان (قلت) الأصح ثلثاه واثنا وأربعون وستة أسباع رطل لأن الأصح أن رطل  
بعد ادمائة وخمسة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون

واقه أعلم ويضرب ثمر أوزيما ان تمر ووزيب والافرطبا وعشبا والحب مصفى من قشره  
وما دخر في قشره كالارز والعلس فقمرة أوسق ولا يكمل جس يجنس ويضم النوع الى  
النوع ويخرج من كل بقسطه فان عسر أخرج الوسط ويضم العلس الى الحطبة لانه نوع  
منها والست جنس مستقل وقيل شعير وقيل حنطه ولا يضم تمر عام وزوعه الى آخره ويضم  
تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادرا كقوسيل ان طلع الثاني بعد جدد الاول لم يضم  
وزوعا العام يضم والالظهر اعتبار وقوع حصادهم حالي سنة وواجب ما شرب بالمطر  
أو عرقه لقرع من الماء من تمر وزرع العشر وما سقى شمع أو دولاب أو ماء اشتراه نصفه  
والقنوات كالطرق على الصحيح وما سقى بها سوا ثلاثه أرباعه فان غلب أحداهما في قول يعتبر  
هو والالظهر بقسط باعتبار عيش الزرع وعائنه وقيل بعدد السقيات ويجب يدق صلاح الثمر  
واشتمد اد الحب ويسن نوص الثمر اذا بدا صلاحه على مالكة والمشهور ادخال جميعه  
في الحوص واقه يكتفي خارص بشرطه العدة وكذا الحربة والذ كوردة في الاصح فاذا حرص  
فالاظهر ان حق الفقراء يقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والزبيب ليجرجهما بعد  
جفافه ويشترط التصريح بتعيينه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع نفس الحوص  
فاذا ضمن جاز تصرفه في جميع الحوص يباع وغيره ولو ادعى هلاك الحوص بسبب حني  
كسرقة أو طاهر عرف صدق بينه فإلم يعرف الطاهر طوب بينة على الصحيح ثم يصدق  
بينه في الهالكه ولو ادعى حيف الخارص أو غلظه بما يعلم يقل أو محتمل قبل في الاصح

### \*(باب زكاة القعدة)\*

نصاب القعدة ما يتأدروهم والذهب عشر ون مثقالا بوزن مكة وز كاتسما ربع عشر ولا تنق  
في المعشوش حتى يبلغ خالصه نصابا ولو اختلط اناء منهم ما وجهل أكثرهما زكى الا كثردها  
وقعدة أو ميرور يركى المحرم من حلى وغيره لا المباح في الاظهر من الحرم الاناء والسوار  
والخيل والبس الرجل فلو اتحد سوارا بالاقصد أو بقعدة اجازته لم يه استعمله فلا زكاة  
في الاصح وكذا الواكسر الحلى وقصد اصلاحه ويحرم على الرجل حلى الذهب الا الاتف  
والاعلة والس لا الاصبع ويحرم من الخاتم على الصحيح ويحل لمس القعدة الخاتم وحلية  
آلات الحرب كالسيف والرمح والمطقة لا ما لا يلبسه كالسرح واللبام في الاصح وليس  
للمرأة حلية آلة الحرب ولها البس أنواع حلى الذهب والقعدة وكذا ما سمعهم ما في الاصح  
والاصح تحريم المبالغة في السرف كالحال وربه ما تاديئار وكذا اسرافه في آلة الحرب  
وجواز تحلية المصنف بقعدة وكذا المرأة بذهب بشرط زكاة القعدة الحول ولا زكاة في سائر  
الخواهر كالتولؤ

### \*(باب زكاة المعدن والركو والتجارة)\*

من استخراج ذهباً أو فضة من معدن لزمنه ربع عشره وفي قول الحسن وفي قول ان حصل بتعب  
فربع عشره والاخمسه ويشترط النصاب لا الحول على المذهب فيما ويضم بعضه الى



بعض ان يتابع العمل ولا يشترط اتصال النسيب على الجديده واذا قطع العمل بعد رضم  
والا فلا يضم الاول الى الثاني ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى عامله بغير المعدن في اكمال  
النصاب وفي الر كذا الخس يصرف مصرف الر كذا على المشهور بشرطه النصاب والتقدم على  
المذهب لا الحول وهو الموجود الجاهلي فان وجد اسلامي علم مالكة فله والا فلقطة وكذا ان  
لم يعلم من أي الضربين هو وانما علمه الواحد وتلزمه الزكاة اذا وجد في موات أو ملك  
أحياء فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على المذهب أو في ملك شخص فلك شخص ان ادعاه  
والا فلي ملك منه وهكذا حتى ينتهي الى المحي ولو تنازعه بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو معسر  
ومستعبر صدق ذوالد بينه

\*(فصل) \* شرط زكاة التجارة الحول والنصاب معتبرا بآخر الحول وفي قول بطرفيه وفي  
قول يحميه فعل الاظهر لورده في التقديف خلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة  
فالاصح انه ينقطع الحول ويتبدل حولها من شرائها ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب  
فالاصح انه يتبدل حول ويظل الاول ويصير عرض التجارة للقيمة بينهما واعاير سير العرض  
للتجارة اذا اقترنت بينهما بكسبه بمعاوضة كشر او كذا المهر وعرض الخلع في الاصح لا بالهبة  
والاحتطاب والاسترداد بعيب واذا ملكه بنقل نصاب فحول من حين ملك النقد أو دونه  
أو بعرض قنية من الشراء وقيل ان ملكه بنصاب سائمة حتى على حولها ويضم الربح الى الاصل  
في الحول ان لم ينص لان نص في الاظهر والاصح ان ولد العرض وغرمه مال تجارة وأن حوله  
حول الاصل ووايهما ربع عشر القيمة فان ملك بنقد تقوم به ان ملك بنصاب وكذا دونه  
في الاصح أو بعرض فبال نقد البلد فان غلب نقدان وبلغ بأحد هاتين ايا قوم به فان بلغ  
بهما قوم بالاقل للقراء وقيل بخير المالك وان ملك نقد وعرض قوم ما قابل النقد به والباقي  
بالعالب وتجب فطره عبدا العارة مع زكاتها ولو كان العرض سائمة فان كمل نصاب  
احدى الزكائين فقط وجبت أو فوائدها من زكاة العين في الجديد فعلى هذا الوسيط حول التجارة  
بان اشترى بماله اربعة أشهر نصاب سائمة فالاصح وحول زكاة التجارة لتقام حولها ثم يفتح  
حول الزكاة العين أبدا وادقلا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور فعلى المالك زكاة الجميع  
فان أخرجهما من مال القراض حسب من الربح في الاصح وان قلنا يملك بالظهور لم المالك  
زكاة رأس المال وحصة الربح والمذهب انه يارم العامل زكاة حصته

\*(باب زكاة المطر)\*

يجب باقول ليلة العبد في الاظهر فتخرج عن مات بعد العروب دون من ولد ويسن  
أن لا تؤخر عن صلاه ويحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على كافر الا في عبيده وقرية المسلم  
في الاصح ولا رقيق وفي المكاتب وسهوس بعضهم يارمه بقسطه ولا يعسر حتى لم يفصل عن  
قوته وقوت من في شقته ليلة العبد ويوم من شئ يعسر ويشترط كونه قاضيا عن مسكن  
وخادم يحتاج اليه في الاصح ومن لم يره فطرته فطرته من تلزمه نفقته لكن لا يارم المسلم فطرة  
العبد والقريب والزوجة الكفار ولا العبد فطرته وجته ولا الابن فطرته وزوجه أبه وفي الابن

وجهه ولو أعسر الروح أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطهرتها وكذا سيد الإمة  
 (قلت) الأصح المخصوص لا يلزم الحرة والله أعلم ولوا يقع خبره فالذهب وجوب إخراج فطرته  
 في الحال وقيل إذا عاده وفي قول لائق والأصح أن من أيسر بعض صاع يلزمه وأنه لو وجد  
 بعض الصيعان قد سلم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم الكبير وهي صاع وهو  
 ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث (قلت) الأصح ستمائة وخمسة وعشرون درهما وخمسة  
 أسباع درهم المسبق في زكاة البساتين والله أعلم وجنسه القوت المعشر وكذا الأقط في الأظهر  
 وتجب من قوت بلده وقيل قوته وقيل يخصم بين الأقوات ويجزئ الأعلى عن الأدنى ولا عكس  
 والاعتبار بزيادة القيمة في وجهه وبزيادة الأقيان في الأصح فالخير من القوت والارز والأصح  
 أن النسبة خير من القوت وان القوت خير من الزبيب أنه أن يخرج عن نفسه من قوت وعن  
 قريبه أعلى منه ولا يعض الصاع ولو كان في بلد أقران لا غالب فيها تحبب والأفضل أشرفها  
 ولو كان عبده بلاء آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد (قلت) الواجب الحب السليم  
 ولو أخرج من ماله فطرته ولده الصغير العتي جاز كأجبي أن يجتلاف الكبير ولو اشتد لموسر  
 ومعسر في عبده لموسر نصف صاع ولو أيسر واختلف واجبه ما أخرج كل واحد  
 نصف صاع من واجبه في الأصح والله أعلم

• (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) •

شرط وجوب زكاة المال الإسلام والخربة وتلزم المرتد أن يقيه الملة دون المكاتب وتجب  
 في مال الصبي والمجنون وكذلك من ملك يمينه الحر نصاب في الأصح وفي المعصوب والمال  
 والمجنون في الأظهر ولا يجب دفعها حتى يهود والمسترى قبل قبضه وقيل فيه القولان وتجب  
 في الحال عن العائث أن قدر عليه والأفك معصوب والدين أن كان ماشية أو غير لازم كمال  
 كناية فلا زكاة أو عرصاً وتقدأ فكذلك في القديم وفي الجديد أن كان حالاً وتعدأ أخذ لا عصار  
 وغيره فكمعصوب وأن تبسر وجبت زكاته في الحال أو مؤجلاً فالذهب أنه كمعصوب وقيل  
 يجب دفعها قبل قبضه ولا يجمع الدين وجوبه في أطهر الأقوال والثالث يمنع في المال الباطل  
 وهو القدر والعرض فعلي الأول لو جبر عليه لدين حال الحول في الجبر كمعصوب ولو اجتمع  
 زكاة دين آدمي في تركه فتمت وفي قول الدين وفي قول يستويان والقيمة قبل القسمة أن  
 اختار العائثون ثمنها ومضى بعده حول الجميع صفدر كوى وبلغ نصيب كل شخص  
 نصيباً أو بلغه المجموع في موضع ثوب الخلطة وجبت زكاتها والأدلا ولو أصدقها نصاب سائمة  
 معيارها زكاة ما دام حول من الأصدقاء ولو أكرى داراً أربع سنين بما تبرد بنار أو قضها  
 فالأظهر أنه لا يلزمه أن يصرح الزكاة ما استقر بصرح عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين  
 وتمام الثانية زكاة عشرين أسمة وعشرين لستين وتمام الثالثة زكاة أربعين لسة  
 وعشرين ثلاثين وتمام الرابعة زكاة ستين لسة وعشرين لأربعين والثاني يصرح لتمام  
 الأولى زكاة ثمانين

• (فصل) • تجب الزكاة على الفور إذا تمكن وذلك بمحضو المال والأصناف وله أن يؤدى

ينبغي زكاة المال الباطن وكذا الظاهر على الجديد وله التوكيل والصرف الى الامام والظاهر  
ان الصرف الى الامام افضل الآن يكون جائزا ويجب البية فينوي هذا فرض زكاة مالي  
أو فرض صدقة مالي ونحوهما ولا يكتفي هذا فرض مالي وكذا الصدقة في الاصح ولا يجب تعيين  
المال ولو عين لم يقع عن غيره ويلزم الولى البية اذا أخرج زكاة الصبي أو المجنون وتكتفي بية  
الموكل عند الصرف الى الوكيل في الاصح والافضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضا  
ولو دفع الى السلطان سكفت التمة عنده فان لم يشؤ لم يجزى على الصحيح وان نوى السلطان  
والاصح انه يلزم السلطان التمة اذا أخذ زكاة الممتنع وان يفته تكتفي

• (فصل) • لا يصح تعجيل الزكاة على ملك المصاب ويحوز قبل الحول ولا تعجل له امسين  
في الاصح وله تعجيل الفطر من أول رمضان والصحيح معه قسله وأنه لا يجوز اخراج زكاة النمر  
قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده ويحوز بعدهما بشرط اجراء المجهل بقائه المالك أهلا  
للوجوب الى آخر الحول وكون القابض في آخر الحول مستحقا وقبل ان يرحل عن الاستحقاق  
في أثناء الحول لم يجز ولا يضره بالزكاة واذا لم يقع المجهل زكاة استرد ان كان شرط  
الاسترداد ان عرض مانع والاصح انه لو قال هذه زكاة المجمل فقط استردانه ان لم تعرض  
للتعجيل ولم يعلمه القاض لم يسترد وانما اختلفا في مثبت الاسترداد صدق القابض بيئته  
ومتى ثبت والمجهل طالب وجب ضمانه والاصح اعتبار قيمته يوم القبض وأنه لو وجد منه ناقصا  
فلا رضى وأنه لا يسترد زيادة منفصلة وتأخير الزكاة بمدة التمسك بوجوب الضمان وان تلف  
المال ولو تلف قبل التمسك فلا ولو تلف بعضه فالأظهر انه يغرم قسط ما بقي وان تلفه به  
الحول وقبل التمسك لم تسقط الزكاة وهي تعلق بالمال تعلق شركة وفي قول تعلق الرهن وفي  
قول بالدمه فلو باع قبل ارجاءها فالأظهر بطلان قدرها وصحته في الباقي

### • (كتاب الصيام) •

يجب صوم رمضان بكل شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال وثبوت رؤيته بعدد وفي قول عدلان  
وشرط الواحد صدقة الدول في الاصح لاعدوا امرأة واذا صام بعدد ولم ير الهلال بعد ثلاثين  
أفطر باقي الاصح وان كانت السماء مغيمة واذا روى سلك حكمه البلد الاقرب دون البعيد  
في الاصح والبعيد مسافة القصر وقيل باختلاف المطالع (قلت) هذا أصح وأقبح وأعلم واذا لم  
يوجب على البلد الا حرم سافر اليه من بلد الرؤية فالاصح انه يوافقهم في الصوم آخر او من  
سافر من البلد الا حرم الى بلد الرؤية عييدهم وقضى يوما ومن أصح معبدا مسألت سنينته  
الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح انه يسكن نقيبة اليوم

• (فصل) • البية شرط للصوم وبشرط افرضه التيمم والصحيح انه لا يشترط المصاف الا حرم  
من الليل وأنه لا يصر الا كل والجماع بعدها وأنه لا يجب التعبد اذا نام ثم تنبه ويصح المنقل  
نية غسل الروال وكذا بعده في قول الصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار  
ويجب التعيين في الفرض وكأله في رمضان أن ينوي صوم غد عن ادافرض رمضان هذه  
السنة لله تعالى وفي الاداء والامرية والاصافة الى الله تعالى الحلال المذكور في الالة  
والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة ولو بولي الاله الثلاثين من شعبان صوم عد عن رمضان ان

كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عباده أو امرأة أو صبيان وشده ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا كان من رمضان أجراً إن كان منه ولو اشتبهه صام شهراً بالاجتهاد فان وافق ما يصدر رمضان أجراً وهو قضاء على الأصح فلو نقص وكان رمضان تاماً من يوم آخر ولو غلط بالتقديم وأدرك رمضان لم يمه صومه والا فالجديد وجوب القضاء ولو نوت الحائض صوم غدا قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صح ان تم لها في الليل أكثر الخيض وكذا قدر العادة في الأصح

\* (مصل) \* شرط الصوم الامتناع عن الجماع والاستقامة والصحيح انه لو تيقن انه لم يرجع شيئاً الى جوفه بطل وان غلبه النية فلا بأس وكذا لو اقلع نخامة ولطها في الأصح فلو رزقت من دماغه وحصلت في حداثا ظاهر من الفم فليقطعهام من مجراها وليجها فان تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الأصح وعن وصول العين الى ما يسحق جوفاً وقيل بشرط ما مع هذا أن يكون فيه قوة تحصيل الغذاء والدوا على الوجهين باطن الدماغ والبطن والاعمال والمذاقة مفطر بالاستعاط أو الأكل أو الحقنة أو الوصول من جافة أو مأمومة وغوهماء والتطهير في باطن الأذن والاحليل مفطر في الأصح وشرط الوصل كونه في حنفه مفتوح فلا يضر وصول الدهن يشرب المسام ولا الا كحال وان وجد طعمه به لقمه كونه يتصدق ولو وصل بجوفه ذباب أو بعوضة أو غدا الطريق أو غيره لا الدقيق لم يقطر ولا يطر يلع ريقه من بعده فلو خرج عن الفم ثم رده وابتلعه أو بل خطا بريقه ورده الى فيه وعليه رطوبه تفصل أو ابتلع ريقه بمحلولاً بعينه أو متنجساً أفطر ولو جرح ريقه فابتلعه لم يقطر في الأصح ولو سبق ماء المعضة أو الاستساق الى جوفه فالذهب انه ان بالغ أفطر والا فلا ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه لم يقطر ان هز عن يده وجهه ولو أوجر مكره لم يقطر وان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر (قلت) الاظهر لا يقطر واقه أعلم وان أكل ما سيلم يقطر الا ان يكثر في الأصح قلت الأصح لا يقطر واقه أعلم والجماع كالا كل على المذهب وعن الاستساق فقطر به وكذا خروج النقي بلس وقسله ومضاجعة لامة كرونظر شهوة وتكره الله له لمن حركت شهوته والاولى لعير تركها (قلت) هي كراهة تحريم في الأصح واقه أعلم ولا يقطر بالقصد والجماعة والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار الا يقبى ويحصل بالاجتهاد في الأصح ويجوز اذا طلى بقاء الليل (قلت) وكذا لو شك واقه أعلم ولو أكل باجتهاد أو لا أو أحرأ بان الغلط بطل صومه أو بلاطن ولم يمس الحال صح ان وقع في أوله وبطل في آخره ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فلقطه صح صومه وكذا لو كان مجامعا فزغ في الحال فان مكث بطل

\* (مصل) \* شرط الصوم الاسلام والعقل والقضاء عن الحيض والنقاس جميع النهار ولا يضر اليوم المستغرق على الصحيح والاظهر ان الاعمال لا يبصر اذا أطاع لحطة من مناره ولا يصح صوم العبد وكذا التشريق في الجديد ولا يحمل التطوع يوم الله لك بلا سب فلو صاحمه لم يصح في الأصح وله صومه عن القضاء والندرك والوافق عادت قطوعه وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة وليس اطباق الغيم يشك ويسن تعجيل القطر على غرو الالقاء وتأخير الصوم ما لم يقع في شك وليس لسانه من

المكذب والغيبه ونفسه عن الشهوات ويتجنب أن يعتسل عن الجنابة قبل القبر وأن  
يعتر من الخماة والقبلة وذوق الطعام والله وأن يقول عند قفاره اللهم لك صمت وعلى  
رؤسك أفطرت وأن يكثر الصدقة ولاوة لقرآن في رمضان وأن يعبه كف لاسمها في العشر  
الاولاخر منه

• (فصل) • شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ والطاقة ويؤمر به الصبي لسبع  
اذا أطاق ويباح تركه للمريض اذا وجد به ضررا شديدا والمسافر سفر طويلا مباحا  
ولو أصبح صائما حرص أفطروا ناسفرا فلا ولو أصبح السافر والمريض صائمين ثم أرادا افطار  
بازعافا تام وشفي حرم الفطر على الصحيح واذا أفطرا المسافر والمريض قضيا وكذا الحائض  
والمعترة لا عذر وبارك النية ويجب قضاء ما فات بالاعمال الواردة دون الكفر الاصل والصلبا  
والجنون واذا بلغ النهار صائما وجب انقضاءه ولا قضاء له ولو بلغ يومه فطارا أو أفاق أو سلم  
فلا قضاء في الاصح ولا يلزمهم امساك بقية النهار في الاصح ويلزم من تعدى بالنظر أو نسي  
النية لا مسافرا ومريضا زال عذره ما بعد الفطر ولو رآه في ان يأكل أو يشرب بالليل فكذا  
في المذهب والاطهر انه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان وامساك بقية  
اليوم من خواص رمضان بخلاف البذر والقضاء

• (فصل) • من فاته شيء من رمضان فمات قبل امكان القضاء فلا تداركه له ولا ثم وإن مات  
بعد الفتن لم يصح عنه واية في الجسد بدل يجر من تركه لكل يوم مد طعام وكذا النذر  
والكفارة (مات) القديمه أظهر والولي كل قريب على الحد ولو صام أجني باذن الولي صح  
لا مسئلة في الاصح ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية وفي الاعتكاف  
قول والله أعلم والاطهر وجوب الاداء على من أفطر للكبر وأما الحامل والرضع فلا أفطرا  
خوفا على نفسها او وجوب القضاء بالفسدية أو على الولد لمرتمها التدينية في الاظهر والاصح  
انه يلحق بالمرضع من أفطر لا نقاد مشرف على هلاكه لا المتعدي بفطر رمضان بعد يربح  
ومن أخر قضاء رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان آخر لمسه مع القضاء لكل يوم مد  
والاصح تكرره تكرار الدنين ولو أخر القضاء مع امكانه مات أخر ح من تركه لكل  
يوم مدان مد للقات ومد للنا حبر ومصرف العدي الفقراء والمساكين وله صرف أمه مد اد الى  
شخص واحد وحسم اجنبي العطرة

• (فصل) • تجب الكفارة بان اد صوم يوم من رمضان بجماع أثم به بسد الصوم  
فلا كفارة على من ولا مقة وغير رمضان أو بغير الجماع ولا مسافر جامع بنية الترحص وكذا  
بعد يرهاق الاصح ولا على من طن الليل ما نتم ارا ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا بوطن انه  
أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه ولا من زنى ناسيا ولا مسافرا فطر بارنا مترخصا  
والكفارة على الروح عنه موفى قول عنه ومعه وفي قول علمها كفارة أخرى وتلزم من اهرد  
برؤيه الهلال ويطلع في يومه ومن جامع في يوم غير لسه كفارتان وحدوث المقة بعد الجماع  
لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب ويجب معها قضاء يوم الاثم على الصحيح وهي  
عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهر برمتاه من فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكيا ولو عجز

عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصلة فعلها والاصح ان له العدول  
عن الصوم الى الاطعام لشدة العلة وانه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عباده

### \*(باب صوم التطوع)\*

يسن صوم الاثنين والخميس وعرفة وعاشوراء وناسوا وأيام البيض وستة من شوال  
وتنابها أفضل ويكره افراد الجمعة وامر اذا السبت وصوم الدهر غير العبد والتشريق مكره  
لأنه خاف به ضرراً أو فوات حق ومستحب غيره ومن تلبس بصوم تطوع أو وسالته له قطعهما  
ولا قضاء ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعه ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالقطر  
وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح ان لم يكن تعدى بالقطر

### \*(كتاب الاعتكاف)\*

هو مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر وويل الشافعي  
رحمه الله الى انهم اليه الحادى والثالث والعشرين وانما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع  
أولى والجديده لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد يمتد أو هو المعتزل المهيأ للصلاة ولومعين  
المسجد الحرام في بدرة الاعتكاف تعين وكذلك مسجد المدينة والاقصى في الاظهر وفي يوم  
المسجد الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس والاصح انه  
يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسعي عكوفاً وقيل يكفي مروراً بالبيت وقبل يشترط مكث  
شجور يوم ويطلب بالجماع وأظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة تفسد وقلة تبطل ان أرل والاقتلا  
ولو جامع ناسياً كجماع الصائم ولا يصير التطيب والتزين والمطر بل يصح اعتكاف الليل  
وحده ولوندر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ولوندر ان يعتكف صائماً أو يومه صوم معتكفاً  
لزمه والاصح وجوب جمعهما ويشترطية الاعتكاف وينوى في التذرية القرصية واداً أطلق  
كفته بيته وان طال مكثه لكن لو سرح وعاد احتاج الى الاستئذان ولو نوى مدة فخرج فيها  
وعاد فإباحة سرحه بقضاء الحاجة لزمه الاستئذان أو لها اقلاً وقيل ان طالت مدة سرحه  
استئذان وقيل لا يستأنف مطلقاً ولو بد مدة متتابعة خرج اهدر لا يقطع المتتابع لم يجب  
استئذان اليه وقيل ان سرحه بحاجة وغسل الجنابة وجب وشروط المعتكف الاسلام  
والعقل والنفقة عن الحيض والحياة ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل والمذهب اطلاق ما مضى  
من اعتكافهما المتتابع ولو طرأ جوار أو أعماه لم يبطل ما مضى ان لم يخرج ويحسب زمن  
الاعفاء من الاعتكاف دون الجنون أو الخوض وجب الحروح وكذا الجنابة ان تعذر العمل  
في المسجد ولو أمكن جاز الحروح ولا يلزم ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة

\*(فصل)\* اذا دبر مدة متتابعة لزمه والصحيح انه لا يجب المتتابع الا بشرط وانه لو بد يوماً  
لم يخرق طريق ساعاته وأنه لو عصى مدة كالسبوع وتعرض للمتتابع وما شئ لزمه المتتابع في  
القضاء وان لم تعرض له لم يلزمه في القضاء واداد كالتابع وشروط الحروح لعارض صح  
الشرط في الاظهر والرمال المصروف اليه لا يجب تذركه ان عصى المدة كهذا الشهر  
والا يجب وينقطع المتتابع بالحروح ولا عذر ولا يضرح اح بعض الاعضاء ولا الحروح

لقضاء الحاجة ولا يجب فعلها في غير دار ولا يضرب بعدها الا ان يقضى فيضرب في الاصح ولو عاد  
مرضا في طريقه لم يضرب ما لم يزل وقوفه أو يعطى عن طريقه ولا ينقطع التسليم بمرضى يروج  
الى الخروج ولا يصح ان طال مدة الاعتكاف فان كانت بحيث تقطع لوعنه انقطع في  
الظاهر ولا يجوز ناسيا على المذهب ولا يضرب مؤذنا واتب الى منارة من قصبة عن  
المسجد الا ان في الاصح ويجب قضاء أوقات الخروج بالاعتذار الا وقت قضاء الحاجة

### \*(كتاب الحج)\*

هو مرض وكذا العمرة في الاظهر وشرط صحته الاسلام فلو لم يكن يحرم عن الصبي الذي  
لا يميز والجنون وانما تصح مباشرته من المسلم المميز وانما يقع عن حجة الاسلام بالباشرة اذا  
باشره المكلف الحرفي فخرج الفقير دون الصبي والعبد وشرط وجوبه الاسلام والتكليف  
والحرية والاستطاعة وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها وجود  
الزاد وأدعيته ومؤنة ذهابه وإيابه وقيل ان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة لم تشترط نفقة الاياله  
فصلوا كان يكتب كل يوم ما بين برزانه وسفره طويل لم يكلف الحج وان قصر وهو يكسب  
في يوم كفاية أيام كف الثاني وجود الراحلة لمن يثنيه وبين مكة من حطانه فان لحقه بالراحلة  
مشقة شديدة اشترط وجود حمل واشترط شريك يجلس في الشق الا تخروص بينه وبينها  
دون من حطين وهو قوي على المشي يارمه الحج فان ضعف فكالمعذور يشترط كون الزاد  
والراحلة فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه والاصح اشترط كونه  
فاضلا عن سكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته وانه يارمه صرف مال تجارته اليهما الثالث أمن  
الطريق فلو خاف على نفسه أو ماله سبعا أو وعدوا أو وصديا ولا طريق سواء لم يجب الحج  
والاظهر وجوب ركوب البعير ان غلبت السلامة وانه يارمه أجره البدر فلو يشترط وجود  
الماء والزاد في المواضع المعتادة لهما معنى المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان  
وعلق الدابة في كل مرحلة وفي المراتن يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة ثقات والاصح  
انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن وأنه يلزمها أجره المحرم اذا لم يخرج اليها الرابع أن  
يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة وعلى الاعشى الحج او وجد قائدا وهو كالمحرم في حق المرأة  
والحجور عليه لفسه كعبه لكن لا يدفع المال اليه بل يحرج معه الولي أو ينصب شخصه  
الزوج الثاني استطاعة تخصيصه بعرف من مات وفي ذمته حج وحج الاجتاج عنه من تركه  
والمعزوب العاجر عن الحج نفسه او وحدا برقت من يجمع به بأجرة المثل لزمه ويشترط كونها  
فاصلة عن الحاجات المدكورة من حج نفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا وإيالا ولو بدل  
ولد أو أجنبي ما لا لأجرة لم يجب قبوله في الاصح ولو بدل الولد الطاعة وجب قبوله وصكدا  
الاجبي في الاصح

### \*(باب المواقيت)\*

وقت احرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وفي ليلة الصروجه فلو أحرم به في  
غير وقته انه قد هرة على الصحيح وجميع السنة وقت لاحرام العمرة والمواقيت المكاني للحج

في حق من بحكة نفس مكة وقيل كل الحرم وأما غيره فبالحق المبرهن من المدينة ذوالحليفة وهن  
 الشام ومصر والمغرب باطقة ومن تهامة اليمن بآل ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المنرق  
 ذات عرق والافضل أن يحرم من أول الميقات ويجوز من آخره ومن سلك طريقا لا ينتمي  
 إلى ميقات فان حاذى ميقاتا أحرم من محاذة أو ميقاتين فالأصح أنه يحرم من محاذة أي بعدهما  
 وإن لم يحاذ أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فبقائه مسكنه  
 ومن بلغ ميقاتا غير مريد فسكاته أراد فبقائه موضعه وإن بلغه مريدا لم يقرب بمحاذته  
 بصيرارام فان فعل لزمه العود ليحرم منه إلا إذا ضاق الوقت وكان الطريق محوفا فان لم  
 يعد لزمه دم وإن أحرم ثم عاد فالأصح أنه إن عاد قسقل تلبسه بفسك سقط الدم ولا فلا  
 والافضل أن يحرم من ديرة أهله وفي قول من الميقات (قلت) الميقات أظهر وهو الموافق  
 للحاديث الصحيحة والله أعلم وميقات العسرة من هو خارج الحرم ميقات الحج ومن بالحرم  
 يلزمه الخروج إلى أدنى الحسل ولو بخلوة فان لم يخرج وأتى بافعال العرة أجزأه في الظاهر  
 وعليه دم فالجرح إلى الحسل بعد إسهامه سقط الدم على المذهب وأفضل يقع الحسل الجهرانية  
 ثم التعميم ثم الحديبية

### \*(باب الاحرام)\*

يتمتع مينا بأن يتوى حجاً وعمره أو كليهما ومطلقاً بأن لا يزيد على نفس الاحرام والتعميم  
 أفضل وفي قول الاطلاق فالأحرم مطلقاً أشهر الحج مرفوعة بالية إلى ما شاء من الدهر  
 أو إليه ما تم اشتغل بالاسمال وإن أطلق في غير أشهره فالأصح انعقاده عمره فلا يصرفه إلى الحج  
 في أشهره وله أن يحرم كاحرام زيد فان لم يكن زيد محرماً انعقد احرامه مطلقاً وقيل إن علم عدم  
 احرام زيد لم ينعقد وإن كان زيد محرماً انعقد احرامه كاحرامه فان تعذر معرفة احرامه بونه  
 جعل شبهة فأرادوا عمل أعمال التمكن

\*(فصل)\* المحرم يتوى ويأبى فان أبى فلا ينسقط ينعقد احرامه وإن قوى ولم يلب انعقد على  
 الصحيح وليس الحسل للاحرام فان عجز تيم ولم دخول مكة وللوقوف بعرفة ومن ذلقة عداة الضر  
 وفي أيام التنزيق للرمي وأن يطأ به للاحرام وكذا فوه في الأصح ولا بأس باستدائه  
 بعد الاحرام ولا يطيب للمحرم أن يورع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه العديبة في الأصح وإن  
 تحضب المرأة للاحرام يديها ويحذر الرجل للاحرامه عن مخطط الثياب ويلبس أزاراً ورداء  
 أيضين وتلبس ويصلي ركعتين ثم الافضل أن يحرم إذا اتبعته راحلته أو توجه لطريقه  
 ماشياً وفي قول يحرم عقب الصلاة وتسحب كثرة التلبية ورفع صوتيهما في دوام احرامه  
 وتامع عند تعابر الاحوال كركوب برول وصعود وهبوط واحتلاط رفقة ولا تسحب  
 في طواف القدوم وفي القديم تسحب فيه بلا جهر ولقطها إليك اللهم ليك لا شريك لك  
 ليك ان الحمد والمعمة لك والملك لا شريك لك وإذا رأى ما يحجبه قال ليك ان العيش عيش  
 الأسرة وإذا فرغ من تلبسته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه  
 واستعاذه من النار



• (باس دخول مكة) •

الافضل دخولها قبل الوقوف وان يغتسل داخلها من طريق المدينة يدي طوى ويدخلها من ثنية كداعو يقول اذا ابصر البيت اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وعظمته من حجه أو اعظمه تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام تفيض بنا السلام ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويبتدئ بطواف القدوم ويختص طواف القدوم بجراح دخول مكة قبل الوقوف ومن قصد مكة لأداء استسحب له ان يحرم بحج أو عمره وفي قول يجب الان يسكر دخوله كخطاب وصياد

• (فصل) • للطواف بأنواعه واجبات وسنن أما الواجبات فيشترط ستر العورة وطهارة الخدن والنفس فلا أحسن فيه وما يؤتى من قول يستأنف وان يجعل البيت عن يمينه مبتدئاً بالجرا الاسود محاذياً له في مروه بجميع بدنه فلا يبدأ بغير الجرا لم يحسب فالانتهى اليه ابتداء منه ولو مشى على الشاذروان أو من الحداد في موازاته أو دخل من إحدى فتحتي الجرو وخرج من الأخرى لم تصح طوفته وفي مسألة المس وجسه وان بطواف بها داخل المسجد وأما السنن فان بطواف ما يشاء يستلم الجرا أول طوافه ويقبله ويقع جبهته عليه فان عجز استلم فار عجزاً شارباً يده ويرأى ذلك في كل طوفة ولا يقبل الركبتين الشائيتين ولا يستلمهما ويستلم الجاني ولا يقبله وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إني أعوذ بك ونصديك بكابك ووقامه بك وتباعاً لاسمك محمد صلى الله عليه وسلم وليقل قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار وبين العائذين اللهم آمين الذي أحسنه وفي الأثر حنة وقضاء باب النار ويدع ما شاء وما تور الدعا أفضل من القراءة وهي أفضل من غير ما تور وان يرمل في الاشواط الثلاثة الأولى بأن يسرع من مشيه مقاربا خطاه ويمشي في الساقى ويمتص الرمل بطواف يعتبه به وفي قول بطواف القدوم وليقل فيه اللهم اجعله حراماً وبراً وذنباً معزولاً وسعيه مذكوراً وان يسطيع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط راحته تحت منكبه الأيمن وطرفه على الأيسر ولا ترمل المرأة ولا تضطجع وان يقرب من البيت فلا وفات الرمل بالقرب بل حجة فالرمل مع بعداً وفي الان يحاف صدم النساء اقرب بالرمل أولى وان يولي طوافه ويصل بعد ركعتين خلف المقام يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويجهر ليلاً وفي قول تعجب الموائد والصلاة ولو حل الحلال محرماً وطاف به حسب المعمول وكذا الوجه المحرم قد طاف عن نفسه والا فادخله ان قصده للمعمول فله وان قصده لنفسه او لهما فليعامل فقط

• (فصل) • يستلم الجرا بعد الطواف وصلاته ثم يحرج من باب الصفا الذي بشرطه ان يبدأ بالصفا وان يسعى سبعاً هاجاً من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى وان يسعى بعد طواف ركعتين أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ومن سعى بعد قدوم لم يعد ويستحب ان يرقى على الصفا والمروة قدراً طامه فادارق قال الله كبر الله كبر الله كبر الله الجداة كبر على ما هدانا والحده على ما ولا لاله الا الله وحده لا شريك له الملائكة

الحمد يحيى ويعت يد المير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بمائته ديتلوتنيا (قلت) ويعيد  
الذكر والدعاء ثانيا وثالثا واقفا أعلم وان عشي أول المسح وآخره وبعد وفي الوسط وموضع  
الوعين معروف

\*(فصل)\* يستحب للامام أو مصوبه أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر  
خامسة نردة يأمر فيها بالبعد والى منى ويطلبهم ما أمامهم من المناسك ويخرج بهم من  
الغد الى منى ويبستون بها فادخلت الشمس قصدا وعرفات (قأت) ولا يدخلون ابل يقيمون  
بمرقة قرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين ثم يصلي  
بالتاس الطهور والعصر جمعا وبقية وابرفة الى العروب ويذكروا الله تعالى ويدعوه  
ويكثروا التلليل فادعرت الشمس قصدا وامر دلفة وأحر والمقرب ليمسوا مع العشاء  
بمر دلفة جمعا وواجب الوقوف حذوره بجز من أرض عرفات وان كان مارا في طلب أنق  
وشعوه بشرط كونه أهلا لعبادة لا معنى عليه ولا بأس باليوم ووقت الوقوف من الزوال  
يوم عرفة والصبح بقاؤه الى العجرب يوم النحر ولو وقفتم ارا ثم فارق عرفة قتل العروب  
ولم يعد اراق دما استصاها وفي قول يجب وان عاده كان بها عمد العروب فلا دم وكذا ان عاد  
ليلا في الاصح ولو وقفوا اليوم العاشر عطا أجراهم الا ان يقولوا على خلاف العادة فيقفون  
في الاصح وان وقفوا في التماس وعلموا قبل فوات الوقت وجب الوقوف في الوقت وان علوا  
عده وجب القضاة في الاصح

\*(فصل)\* ويبستون عرف دلفة ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قتل العجرب فلا نبي  
عليه ومن لم يكن هاهنا الصف الثاني أراق دما وفي وجوبه اقولان ويسن تقديم النساء  
والصعفة بعد نصف الليل الى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مع طيس ثم يدعون  
الى منى ويأخذون من مزدلفة حصي الرمي فاذا باعوا المشعر الحرام وقموا ودعوا الى  
الافاق ثم يسبرون فبصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حيثما تسع حصيات  
الى جرة العقبة ويقطع التلبية عند اداء الرمي ويكرمع كل حصاة ثم يدبح من معه حتى ثم  
يخلق أو يقصر والخلق أفضل وقصر المرأة والخلق سلك على المشهود وأقله ثلاث شعرات  
حلقا أو تقصيرا أو تنقا أو احراقا أو قصا ومن لا شعر برأسه يستحب امره بالموسى عليه  
فان اخلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن وسعى ان لم يكن سعى ثم يعود الى منى  
وهذا الرمي والدخول والخلق والطواف يس ترتيبها كما ذكرنا ويدخل وقتها نصف ليلة النحر  
ويبقى وقت الرمي الى آخر يوم النحر ولا يختص الدخول بزمان (قلت) الصبح اختصاصه وقت  
الاصحبة وسيأتي في أحزاب محرمات الاحرام على الصواب والله أعلم والخلق والطواف  
والسعي لا آخر لوقتها واذ قلنا الخلق نسلك فقل ان من الرمي والخلق والطواف حصل  
التحلل الاول وحل به اللبس والخلق والقلم وكذا الصيد وعقد الكاح في الاطهر (قلت)  
الاطهر لا يحل عقد الكاح والله أعلم واداعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي  
المحرمات

\*(فصل)\* اذا عاذا الى منى بات بها اليق التشرين ورمى كل يوم الى الجرات الثلاث كل

بحر تسبع حصيات فاذا رمى اليوم الثاني فأراد التفر قبل غروب الشمس جاز وسقط ميت  
 السبعة لثلاثة ورى يومها فالحل يفر حتى غربت وجب ميدها ورى الفصد ويدخل رى  
 التشر بقربان الشمس ويخرج بحر وبهاوة يلى يبق الى الفجر ويشترط رى السبع واحدة  
 واحدة وتزيب الجرات وكوب المرى ججرا وان يسمى رميا فلا يكتفى الوضع والسنة ان يرى  
 بقدر حصى الحذف ولا يشترط بقاء الحجر فى المرى ولا كون الرامى خارجا من الجمرة ومن ججز  
 عن الرى استتاب واذا تركه ورى يوم تداركه فى باقى الايام على الاظهر ولا دم ولا فعليه دم  
 والمذهب تكميل الدم فى ثلاث حصيات واذا أراد الخروج من مكة طاف للوداع ولا يمكث  
 بعده وهو واجب بجبر تركه بدم وفى قول سنة لا يجبر فان أوجنته فخرج بلا وداع فعاد قبل  
 مسافة القصر سقط الدم أو بعده ما لا على الصحيح والمناقص المرف بلا وداع ويسن شرب ماء  
 زمزم وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراق الحج  
 \* (مصل) \* أركان الحج خمسة الاحرام والوقوف والطواف والسعى والحلق اذا جعلناه  
 نسكا ولا يجبر وما سوى الوقوف أركان فى العمرة أيضا ويؤدى النسيك على الوجه أحدها  
 الافراد بان يجمع ثم يحرم بالعمرة كحرام المكي ويأتى بعملها الثانى القرآن بأن يحرم به ما من  
 الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان ولو أحرم بعمرة فى أشهر الحج ثم يجمع قبل الطواف كان  
 قارفا ولا يجوز عكسه فى الحديد الثالث المتنع بأن يحرم بالعمرة من ميقات طهده ويفرغ منها  
 ثم ينشئ محام من مكة وأفضلها الافراد ثم المتنع ثم القرآن وفى قول المتنع أفضل من الافراد  
 وعلى المتنع دم بشرط أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام وحاضروه من دون مرحلتين  
 من مكة (قلت) الأصح من الحرم واقعة أعلم وان تقع عمرته فى أشهر الحج من سنته وأن لا يعود  
 لاحرام الحج الى الميقات ووقت وجوب الدم احرامه بالحج والافصل ذبحه يوم الصرفان عقر  
 عنه فى موضعه صام عشرة أيام ثلاثة فى الحج تستحب قبل يوم عمرته وسبعة اذا رجع الى أهله  
 فى الاظهر ويندب متابعة الثلاثة وكذا السبعة ولو فاتته الثلاثة فى الحج فالأظهر انه يلزمه  
 أن يفرق فى فضاءها بين السبعة وعلى القارئ دم كدم المتنع (قلت) بشرط أن لا يكون  
 من حاضرى المسجد الحرام والله أعلم

### \* (باب محرمات الاحرام) \*

أحدها ستر بعض رأس الرجل على عتسارا الحاجة وليس الخيط أو الماء وروح أو المعقود  
 فى سائر بنية الا اذا لم يجد غيره ووجه المرأة كراسته ولها ليس الخيط الا القصار فى الاظهر  
 الثانى استعجال الطيب فى ثوبه أو بنية ودهن شعر الرأس أو اللحية ولا يكره غسل بنية ورأسه  
 بمحطى الثالث ازالة الشعر والطفرات من القدمين فى ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار  
 والاظهر ان فى الشعرة مستطعام وفى الشعر ترميد ولامعذوران يعلق ويشد الرابع  
 الجماع وتمسده العمرة وكذا الحج غسل التحلل الاول ويجب به دية والمضى فى فاسده  
 والقضاء وان كان سكة تطوعا والأصح انه على الفور الخامس اصطياد كل ما كولى يرى  
 (طلب) وكذا المتولم من غيره والله أعلم ويحرم ذلك فى الحرم على الحلال فالأثقل صيدا  
 سمه فى المعاسة بنية وفى بقرة الوحش وحماره بقرة والغزال غنم والاربع عاق والبروع

نجرة وما لا نقل فيه يصحكم عنه عدلان وفيما لا مثل له القيمة ويجرم قطع ثبات الحرم الذي لا يستتبت والاظهر تعلق الضمان به ويقطع اشجاره في الشجرة الكبيرة بقرة وبقرة والصغيرة شاة (قلت) والمستتبت كغيره على المذهب ويحل الاذخر وكذا الشوك كالعوسج وغيره عند الجهور والاصح حل اخذ ثباته لعلق البهائم وللدواء والله أعلم وصيد المدينة حرام ولا يضمن في الجسدي ويصير في الصيد المثل بين ذبح مثله والصدق به على مساكين الحرم وبين ان يقوم المثل دراهم ويشتري به طعاما لهم أو يصوم عن كل مذبوحا وغيره المثل يتصدق ببقية طعاما أو يصوم ويختير في فديه الخلق بين ذبح شاة والتصدق بثلاثة أصع لستة مساكين وصوم ثلاثة أيام والاصح ان الدم في ترك الماء وركا لا حرام من المقات دم ترتيب فاذا عجز اشترى ببقية الشاة طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مذبوحا ودم القوان كدم القمع ويدفعه في بحيرة القضاء في الاصح والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص زمان ويختص ذبحه بالحرم في الاظهر ويجب صرف لحمه الى مساكينه وأفضل بقعة لذبح المعقر المروءة والعاج منى وكذا احكمكم ما سأل من هدى مكانا ووقته وقت الاضحية على الصحيح والله أعلم

### \*(باب الاحصار والموت)\*

من احصر تحلل وقيل لا تحلل الشردمة ولا تحلل بالحرم فان شرطه تحلل به على المشهور ومن تحلل ذبح شاة حيث احصر (قلت) انما يحصل التحلل بالذبح وبية الصل وكذا الخلق ان جعلناه نسكافا فقد الدم فالأظهر ان له بدلا وانه طعام ببقية الشاة فان عجز صام عن كل مذبوحا وله التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم واذا احرم العبد بلا ادن فليس عليه تحليله وللزوح تحليلها من يح تطوع لم يأذن فيه وكذا من القرص في الاظهر ولا نصاء على المحصر المتطوع فان كان فر صا مستقرا بقي في ذمته أو غير مستقر اعتبرت الاستطاعة بعدد من فاته الوقوف لتحلل بطواف وسعى وحلق وفيه ما قول وعليه دم والنصاء

### \*(كتاب البيع)\*

شرطه الايجاب كعتك وملكت والقبول كاشتريت وتملكت وقبلت ويجوز تقديم لفظ المشتري ولو قال بى فقال بعتك انما تعقد في الاظهر ويعقد بالكتابة كجذاته كذا في الاصح ويشترط أن لا يطول الفصل بين القطع ما وان يقبل على وفق الايجاب ولو قال بعتك بالثمن مكسره فقال قبلت بالثمن صححة لم يصح وشارة الا حوس بالعتك كالمطلق وشرط العاقد الرشدة (قلت) وعدم الاكراه بعير حق ولا يصح شراء الكافر المحصر والمسلم في الاظهر الا ان يعتق عليه فيصح في الاصح ولا يلزم في سلاحو الله أعلم والله سيع شروط طهارة عصف فلا يصح بيع الكلب والحمر والخميس الذي لا يمكن تطهيره كالخل والبن وكذا الدهن في الاصح الثاني المصع فلا يصح بيع الحشرات وكل سمع لا ينفع ولا حبي الحنطة ونحوها وآلة اللهو وقيل تصح الآلة ان عذر رضاها ما لا يصح بيع الماء على الشط والتراب بالعمران في الاصح الثالث امكان تسليعه فلا يصح بيع الفضل والآبق والمعصوب قابضه لقادر على انتراعه صح على الصحيح ولا يصح بيع نصف معين من الاناء والسيف ونحوهما ويصح في الثوب الذي لا يقص شطعه

في الأصح ولا المهرن بعيرت من ثمنه ولا الجاني المتعلق رقبته مال في الظاهر ولا بضرة تعلقه  
بثمنه وكذا تعلق القصص في الظاهر الرابع المثلثة العقد فيبيع الفضولي باطل وفي  
القديم موقوف إن أجاز مالكه نفذوا الأفلان ولو باع مال مورثه طائفا بنيه وكان ميتا  
في الظاهر خلاص العلم به فيبيع أحد التوأمين باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلم بيعاتها  
وكذا إن بيعت في الأصح ولو باع على مؤاليت حمله أو بركة هذه الحصة ذهباً وصاعاً  
فلان فرسه أو بألف درهم ودنانير يصح ولو باع بتقوى البلدة في غالب قعين أو نقد إن لم  
يغلب أحدهما اشترط التعيين ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم ولو باعها  
بمائة درهم كل صاع بدرهم صاع إن خرجت مائة والأقل على الصبي ومضى كان العوض معيا  
كفت معايشه والظاهر أنه لا يصح بيع الغائب والثاني يصح ويثبت الحبار عند الرؤية  
وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون ما يتغير غالباً وتكفي رؤية  
بعض المبيع إن دل على باقيه كظاهر الصبرة وأموذج المفاضل أو كان صواباً في خلقة  
كفشر الرمان والبض والعشرة السفلى للبور والوز وتفسر رؤية كل شيء على ما يليق به  
والأصح إن وصفه صفة السلم لا يكفي ويصح سلم الأعيان وقيل إن عيقل تمييزه فلا

#### • (باب الرما) •

إذا بيع الطعام بالطعام إن كان جاساً اشترط الخلول والمائلة والتمارض قبل التفرق  
أو جنس كحبة وشعر جاز التفاضل واشترط الخلول والتفاضل والطعام ما قصد لأطعم  
أقرباً أو تفككه أو تدأبها وأدقة الأصول المصلحة الجلس وخلوها وأدها ما أحاس  
والعوم والألبان كذلك في الظاهر والمائلة تعتبر في المكيل كيلا والموزون وزناً والمعتبر  
غالب عادة أهل الجار في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما سهل يراعى فيه عادة بلد البيع  
وقيل الكيل وقيل الوزن وقيل تغير وقيل إن كان له أصل اعتبر والتقدير المقد كطعام بطعام  
ولو باع برافاً فحمله بالم يصح وإن حرجا سوا موته تعتبر المائلة وقت الجفاف وقد يعتبر الكيل  
أو فلا يصح رطب ولا تمر ولا عنب بعث ولا زبيب وما لا جفاف له كالفنجان والعب  
الذي لا يترب لا يصح أصلاً وفي قول تكفي مما لم يهرطبا ولا تكفي مماثلة الدقيق والسويق  
والغير بل تعتبر المائلة في الحبوب حبا وفي حبوب الدهن كالسمسم حبا أو دهنها وفي العنب  
ربياً أو خسل عنب وكذا العصير في الأصح وفي اللبن لبناً أو حملاً أو محبضاً صافياً ولا تكفي  
المائلة في سائر أحواله كالجبين والأقط ولا تكفي مماثلة ما أثرت فيه الدار الطبخ أو القلي  
أو الشئ ولا يصح تأخير تغيير كالعسل والسمي وإذا جعت الصفة فربما من الجائزين واختلف  
الجلس مهما كذب حوة ودرهم عقود درهم وكذا درهم عذير أو درهم من أو النوع كصاح  
ومكسرة ثم ما أو بأحدهما قاطلة ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه وكذا بعير حسه  
من ما كول وغيره في الظاهر

• (باب) • نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب القمل وهو شراؤه ويقال ماؤه  
ويقال أحره صرا به يحرم من ماؤه وكذا أجرة في الأصح وعن حمل الحبل وهو نتاج النتح  
بأن يبيع نتاج النتح أو ينشئ إلى نتاج النتح وعن الملاقح وهي ما في الدطوب والمصامير

وهي مافي أصلا بالتحويل والاماسة بأن يمس قوياطو ياتم بشرته على أن لا خياره اذا رآه  
أو يقول اذ المسته فقد بعته كما والمتاينة بأن يجعل النذير بها وبيع الحصة بأن يقول بعته  
من هذه الاقواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعله الرمي يبعأ وبعته وان الخيارات رويها  
وعن يعنين في بيعه بأن يقول بعته بالثمن أو القدر الى سنة أو بعته ذا العبد بالثمن  
على ان يبعني داره بكذا وعن بيع وشرط كبسج بشرط بيع أو قرض ولو اشترى زوايا بشرط  
أن يخصصه المانع أو فويا ويحفظه فالاصح بطلانه ويستثنى صور كالبيع بشرط الحساب  
أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر والاجل والرهى والكفيل المعينات الثمن في الثمن  
والاشهاد ولا يشترط تعيين الثمن في الاصح فان لم يرهى أو لم يتكامل المعين فللمانع الخيار  
ولو باع عبدا بشرط اعتاقه فالمنه ورحمة البيع والشرط والاصح ان للمانع مطالبة المشتري  
بالاعتاق وانه لو شرط مع العتق الولاء أو شرط تدبيره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر لم يصح  
البيع ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد عيب أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأتى كل  
الاكداصم ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كائنا أو الدابة حاملا أو لونه ناصح وله الخيار  
ان أخلف وفي قول بطل العقد في الدابة ولو قال بعته كما او جعلها باطل في الاصح ولا يصح بيع  
الحمل وحده ولا الحامل دونه ولا الحامل بحره ولو باع حاملا مطلقا دخل الحمل في البيع

• (فصل) • ومن المهسي عنه ما لا يطل له جوعه الى معنى يقترب به كبيع حاضر لبايدان يقدم  
غريب متاع تم الحاجة اليه لبيعه بعمر يومه فيقول بلدي اتركه عندي لايعه على التدريج  
بأعلى وتلقى الركاب بان يتلقى طائفة فيحملون متاعا الى البلد فيشترى به قبل قدومهم ومعرفة  
بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا العيب والسوم على سوم غيره وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن  
والببيع على بيع غيره قبل لرويه بأن يأمر المشتري بالقسخ لبيعه مثله والشراء على الشراء  
بأن يأمر البائع بالقسخ ليشترى والتجس بأن يزيد في الثمن لا رغبة بل ليجدع غيره والاصح انه  
لا خيار وبيع الرطب والعنب لعاصر الثمر ويحرم التفريق بين الام والولد حتى يميز وفي قول  
حتى يبايع وادام في بيع أو هبة بطلا في الاطهر ولا يصح بيع العربون بأن يشترى ويعطيه  
دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة والاهمية

• (فصل) • باع خلا وخرا أو عسده وحرا أو عبد غيره أو مشتر كاعبراذن الا خرص  
في ملكه في الاطهر فيشترى ان جهل فان أجاز فخصته من المسمى باعتبار قيمتهما  
وفي قول يجمعه ولا خيار للبائع ولو باع عبدا به قتل أحدهما قبل قصه لم يفسخ في  
الاخر على المذهب بل يخيرون أجاز بها الحصة قطعا ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كاجارة  
وبيع أو سلم محال الاطهر وبيع المسمى على قيمتهما أو بيع وسكاح صم السكاح وبيع  
اليعد والصدق العولان وتعتد الصفقة بتعصيل الثمن كبعت ذاب كدوا وكدا  
وبعتد البائع وكدا بتعدد المشتري في الاطهر ولو وكلاما وكاهما فالاصح اعتبار  
الوكيل

• (باب الخيار) •

ثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف والطعام بطعام والسلم والتولية والتشريك

فوصل المفاوضة ولو اشترى من يفتي عليه فان قلنا المالك في زمن الخيار بالبيع أو موقوف فلهما  
الخيار وان قلنا للمشتري الخيار البائع دونه ولا خيار في الابرار والشك في القيمة بالثواب وكذا  
ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساواة والصدق في الاصح ويقطع بالخيار بأن يختارا  
لرويه فلو اختارا أحدهما سقط حقه وبقي حق الآخر وبالتفريق بينهما ما فلو طال حكتهما  
أو قاما ونحاشي لمنازل دام خيارهما ويعتبر في التفريق العرف ولو مات في المجلس أو حين  
فالاصح انتقاله إلى الوارث والولي ولو تنازعا في التفريق أو الفسخ قبله صدق الثاني

• (مصل) • لهما ولا أحدهما شرط الخيار في أنواع البيع إلا أن يشترط القبض في المجلس  
كروى ولم وانما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام وتجب من العقد وقيل من  
التفريق والظاهر أنه ان كان الخيار للبائع فذلك المبيع له وان كان للمشتري فله وان كان لهما  
فموقوف فان تم البيع بأن أنه للمشتري من حين العقد والاقباض ويحصل الفسخ والاجارة  
يلتزم به عليهما فكسخت البيع ورفعته واسترجعت المبيع وفي الاجارة أبرته وأصبته  
ووطء البائع واعتاقه فسخ وكذا بيعه واجارته وتروى به في الاصح والاصح ان هذه  
التصرفات من المشتري اجارة وان العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع  
ولا اجارة من المشتري

• (فصل) • للمشتري الخيار فله ويرعى تقديم كغصن عرقين وزاد وسرقته وباقده وبوله  
بالفرش وبجره ومثانه وجراح الدابة وعضها وكل ما ينقص العيب والقيمة فله ما يقوت به  
غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدله سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض  
ولو حدث بعده فلا خيار إلا أن يستند إلى سبب متقدم كقطعه بجناية سابقة فيثبت الرد في  
الاصح بخلافه موقوف عرض سابق في الاصح ولو قتل رد قسابقة فله البائع في الاصح ولو باع  
بشرط برأته من العيوب فلا يظهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن بالخيار لم يملكه دون غيره وله  
مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض ولو شرط البراءة عما يحدث لم يبيح في الاصح  
ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب رجع بالارث وهو حر من ثمة نسبه  
اليه نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليما والاصح اعتدوا أقل قيمه من يوم البيع إلى  
القبض ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ من الثمن أو قيمته ولو علم العيب بعد روال  
ما حكم إلى غيره فلا رث في الاصح فان عاد المالك له الرد وقيل ان عاد بغير الرد بعيب ولا رد والرد  
على المورد فليأخذ على العادة فلو علمه وهو يعلو أو يأت كل فله تأخير حقه يفرع أو يلاشى  
يصح فان كان البائع بالبدرة عليه نصه أو وكيله أو عي وكيله ولو تركه ورجع الأمر إلى  
الحاكم فهو كدوان كاد غائب رفعا إلى الحاكم والاصح انه يلزمه الاشهاد على الفسخ  
ان أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم فمخرج عن الايهام يلزمه التافط الفسخ في الاصح  
ويشترط ترك الاستعمال فلو استخدم العبد أو ترك على الدابة سرجه أو أكاها بطل حكمه  
وبعد رد كوب جوح بعسر سوقها وقودها وإذا سقط رده بنقصه فلا رث ولو حدث  
عنده عيب سقط الرد فمخرج ثم ادعى به البائع رده المشتري أو وقع به والافضل مع المشتري  
أرض الحادث إلى المبيع ويرد أو يعرف البائع أرض القديم ولا يرد فان اتفقا على أحدهما

فذلك والا فالاصح اجابة من طلب الامسالة فيجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحدوث  
ليستاد فان أخر اعلامه بلا عذر فلا رد ولا ارش ولو حدث عيب لا يعرف القديم الا به ككسر  
بيض ورائج وتقوير بطبخ مدود وقولا ارش غلبه في الاظهر فان أمكن معرفة القديم بأقل  
مما أحدثه فكسائر العيوب الحادثة (فرع) اشترى عبد بن معين صنفه ردهما ولو ظهر  
عيب أحدهما ردهما الا للعيب وحده في الاظهر ولو اشترى عبد جلق معصافه رده نصيب  
أحدهما ولو اشترى به فلا ردهما الردي الاظهر ولو اختلفا في قيم العيب صدق البائع بيمينه  
على حسب جوابه والزيادة المتصلة كالعين تتبع الاصل والمنقطعة كالوفا والاجرة لا تقع الرد  
وهي للمشتري ان رده بعد القبض وكذا قبله في الاصح ولو باعها حاملا فلا يفصل رده معها في  
الاظهر ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب واقتضاض البكر بعد القبض نقص حدث  
وقبه جنابة على المبيع قبل القبض

(فصل) التصريح حرام ثبت الخياول على الفور وقبل عند ثلاثة أيام فان رده تلف اللين  
ردها صاعا قمر وقيل يكفي صاع قوت والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن وان خيارها  
لا يختص بالتم بل يعم كل ما كول والجارية والاتان ولا يردعهما شيئا وفي الجارية وجهه  
وجنس ماء القاة والراحا المرسل عبد المبيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتحميده يثبت  
الخيار لا الطخ فوجهه تحميها للكاتبه في الاصح

(باب) المبيع قبل قبضه من ضمن الساتع فان تلف انفسخ البيع وسقط الثمن ولو أبرأ  
المشتري من الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم وان اطلق المشتري قبض او علم  
والا فنولان كما كل المالك طعامه المعصوب ضيفا والمذهب ان اتلاف البائع كتلفه  
والاظهر ان اتلاف الاجنبي لا ينفسخ بل ينضى المشتري بين ان يحجز ويعزم الاجنبي او ينفسخ  
فيعزم البائع الاجنبي ولو تعيب قبل القبض فرضيه أخذه بكل الثمن ولو عيبه المشتري ولا  
خيارا والاجنبي فالحيازة فان أجاز غرم الاجنبي الارش ولو عيبه الساتع فالمذهب ثبوت  
الخيار لا الغرم ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه والاصح ان يبيعه للبائع كميده وان الاجارة  
والرهن والهبة كالبيع وان الاعناق بخلافه والثمن المعين كالمبيع فلا يبيعه البائع قبل  
قبضه وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة ومشترك وقراض ومهر هو به اذا فسكاكه  
وموروث وباقي يتوليه بعد ورثه وكذا غاربه وما حوذا سوم ولا يصح بيع المسلم فيه  
ولا الاعتياض عنه والجسد يجوز الاستبدال عن الثمن فان استبدل بموافقا عليه الربا  
كدرهم عن دنانير اشترط قبض البدل في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين في العقد وكذا  
القص في المجلس ان استبدل ما لا يوافق في العلة كثوب عن دراهم ولو استبدل عن الموص  
وقيمة المتلف جاز وفي اشتراط قبضه في المجلس ما سبق ويح للمدين لعير من عليه باطل  
في الاظهر بان اشترى عبد زيدا بمائة على عمرو ولو كان زيدا وعمرا دنانير على شخص فباع  
زيدا عمرا دينة بدينه بطل قطعا وقضى العقار تحلته للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط  
فراغه من أمتعة الساتع فان لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر مضى زمن يمكن فيه المضى اليه  
في الاصح وقبض المنقول تحويه فان جرى البيع عوضا لا يختص بالبائع كفي نقله الى حيز



وان جرى في دار البائع لم يكف ذلك الا باذن البائع فيكون مبيع البقعة (فرع) • المشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً أو سله والا فلا يستقل به ولو بيع الشيء تقديراً ككتاب وأرض ذرعاً وحطه فكيف لا وزناً اشترط مع النقل ذرعه أو كيسه أو وزنه مثاله بعثكمها كل صاع بدرهم أو على ائمة عشرة آصع ولو كان له طعام مقدّر على زيد وله امر وعلمه سله فليكتل لنفسه ثم يكل لعمره ولو قال اقض من زيد ما لي عليه لمفسك ففعل فاقبض (مرع) • قال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض غنسه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع وفي قول المشتري وفي قول لا اجبره سلم أجبر صاحبه وفي قول يجبر ان (قلت) فان كان الثمن مبيعاً سقط القولان الاولان وأجبر في الاظهر والله أعلم واذا سلم البائع أجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان معسراً للبائع الفسخ بالعس أو موسراً وماله بالبلد أو مسافة قريبة منه عليه في أمواله حتى يسلم فان كان معسراً القصر لم يكلف البائع الصبر الى احصائه والاصح ان له الفسخ فان صوفنا لمجر كاذ كذا وللبائع حبس مبيعه حتى يقبض غنسه ان خاف موته بلا خلاف واعمال الاقوال اذا لم يخف موته وقماره في مجر لا ابتداء

### • (باب التولية والاشراء والمراجعة) •

اشترى ثياباً ثم قال لعالم بالثمن وليتك هذا العقد فقل لزمه مثل الثمن وهو بيع في شرطه وترتب أحكامه لكن لا يحتاج الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى بعض الثمن انحط عن المولى والاشراء في بعضه كالتولية في كله ان بين المصن ولو أطلق صح وكان ماصفة وقيل لا يصح بيع المراجعة بأن يشتره بمائة ثم يقول بعثكم بمائة فريت وبيع درهم لكل عشرة اورو ح دما زده والمطاة كعتب عما اشترت وحط دة يارده ويحط من كل أحد عشر واحد وقيل من كل عشرة واذا قال بعث بما اشترت لم يدخل فيه سوى الثمن ولو قال عما قام على دخل مع غنه أجرة الكيال والمال والمال والمال والقصار والرافع والمصاع وقيمة الصبح وسائر المون المازدة للاسترباح ولو قصر نفسه أو كالأو حل أو تطوع به شخص لم تدخل آخرته وليعلم غنمه أو ما قام به فلو جهله أحدهما بطل على الصحيح ولم يصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشرايع العرض وبيان العيب الحادث عنده فلو قال عاتة وبيان تسعين فالأظهر انه يحط الزيادة ويربها وانه لا خيار للمشتري ولو ربحه مائة وعشرة وصدقه المشتري لم يصح البيع في الاصح (قلت) الاصح صحته والله أعلم وان كذبه ولم يبين للعلط وجهاً محتملاً يقبل قوله ولا ينهيه ولا تحليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح وان بين له التحليف والاصح سماع بينته

### • (باب الاصول والثمار) •

قال بعثكم هذه الارض أو الساحة أو القعة وفيها ساء وشعر فالذهب انه يدخل في البيع دون الرهن وأصول البعل التي تنق ستين كالقت والمهدبا كالشجر ولا يدخل مانو حد دعة كحطه وشعر وسائر الرورع ويصح بيع الارض المزروعة على المذهب والمشتري الخياران جهله ولا يمنع الزرع دخول الارض في يده المشتري وضماه اذا حصلت التماسية في الاصح والسدر كالزرع والاصح انه لا أجرة للمشتري مدة نقاء الزرع ولو باع ارضاً مع بدر

أو زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع وقيل في الارض قولاً ويدخل في بيع الارض الحجارة  
 المحلولة فيها دون المدفونة ولا خيار للمشتري ان علم ويلزم البائع المقبل وكذا ان جهل ولم  
 يضر قلعها وان صرفه الحبار فان أجار لم يلزم البائع النقل وتسوية الارض وفي وجوب أجرة المثل  
 مدة النقل أو جسه أصحها يجب ان نقل بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع البستان الارض  
 والشجر والمحيطان وكذا البناء على المذهب وفي بيع القرية الأبنية وساحات يحيط بها السور  
 لا المزراع على الصحيح وفي بيع الدار الارض وكل بناء محقق حائليها لا المنقول كاللؤلؤ والبكرة  
 والسرير ويدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجانات والرف والسم المسمران وكذا الاسفل  
 من حجرى الرخا على الصحيح والاعلى ومنصاح غلق مثبت في الاصح وفي بيع الدابة قلعها وكذا  
 ثياب العبد في بيعه في الاصح (قلت) الاصح لا يدخل ثياب العبد والله أعلم (فرع) باع  
 شجرة دخل عروقها وورقها وفي ورق الثوت وجهه وأغصانها الا ليا بئس ويصح بيعها بشرط  
 القطع أو القلع وبشرط الإبقاء والاطلاق يقتضى الإبقاء والاصح انه لا يدخل المعرس لكن  
 يسحق بمسحه ما بقيت الشجرة ولو كانت بائنة لزمت المشتري القطع وغرة الحصل المبيع ان  
 شرطت للبائع أو المشتري على به والا فان لم يتأمر منها شي فبهي للمشتري والا فالبائع وما يجرح  
 غمره بلا وركتين وعنب ان زرغره للبائع والافلامشترى وما خرج في ثوره ثم سقط كشمش  
 وتماح فلامشترى ان لم تمقد الغمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر النور في الاصح وبعد التناثر  
 للبائع ولو باع نخلات بستان معلقة وبعضها مؤر للبايع فان أفرد ما لم يؤر للمشتري في  
 الاصح ولو كانت في سائتين فالاصح امراد كل بستان بحكمه، وادابقت الثمر للبائع طال شرط  
 القطع لرمه والافله تر كهما الى الجداد وكل مهسما السقي ان اشبع به الشجر والتمر ولا يمنع  
 للآخر وان ضرهما لم يميز الارضاهما وان صرا أحدهما وتارعا أصبح العقدان ان يسامح  
 المتصرف وقبل لطالب السقي أن يسقى ولو كان الثمر يخص رطوبه الشجر لم يلزم البائع أن يقطع  
 أو يسقى

(فصل) يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقاً وبشرط قطعه ونشرط إبقائه وقيل بالصلاح  
 ان بيع مسعراً عن الشجر لا يجوز الا بشرط القطع وان يكون المقطوع مستعجاباً  
 لا ككتمرى وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز بلا شرط (قلت) فان كان الشجر للمشتري  
 وبشرطنا القطع لا يصح الوفا به والله أعلم وان بيع مع الشجر جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط  
 قطعه ويجوز بيع الزرع الاحضر في الارض الا بشرط قطعه فان بيع معهما أو بعد اشتداد  
 الحب جاز بلا شرط وبشرط لبينه وبيع الثمر بعد بدو صلاحه ظهور المقصود كعين وعنب  
 وشعر وما لا يرى حبه كالخطة والعنق في السفل لا يصح بيعه دون سمله ولا معه في الحديد  
 ولا ناس تكام لا يزال الاعمال الا كل وماله كما ان كالجور والوزو والاقاياع في قشره الا لهل  
 ولا يصح في الاعلى وفي قول يصح ان كان رطباً وبد صلاح الثمر ظهور مصادي المضغ والحلاوة  
 فيما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الجرة أو السواد ويكتفى بدو صلاح بعضه وان قل ولو باع  
 ثمر بستان أو سائتين بدو صلاح بعضه فعلى ما سبق في التأبير ومن باع ما بدأ صلاحه لرمه سقيه  
 في العلبة وبعدها وتصرفه شتر به بعد ما ولو عرض مهلت بعد ما كردها الجليد أنه من

ضمان المشتري فلو تعيب بتركه البائع السقي فله الخيار ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان المشتري ولو بيع غرر بعلب تلاحقه واختلاط حادته بالوجود كتين وقنه لم يصر إلا أن يشترط على المشتري قطع غره ولو حصل الاختلاط فيما يندرفه فالأظهر أنه لا يفسخ البيع بل ينجي المشتري فإن سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الأصح ولا يصرح بفسخ الخطئة في سبلها انصافية وهو المحافضة ولا الرطب على العنق بقر وهو المزبلة ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على الحبل بقر في الأرض أو العيب في الشجر من يرب مهادون خمسة أسوق ولو زاد في صفقة حاز وشترط النقص بتسليم الثمر كعلا والخلية في الحبل والأظهر أنه لا يجوز في سائر الثمار وأنه لا يختص بالقر

\*(باب اختلاف المتبايعين)\*

إذا اتفق على صحة البيع ثم اختلفا في كيفية كقدر الثمن أو صمته أو الأجل أو قدره أو قدر المبيع ولا يسهل تعاقب كل على فني قول صاحب وإنات قوله سيد أبا البائع وفي قول بالمشتري وفي قول يتساويان فيتعذر إلحاقهم وقيل يقرع والعصم أنه يكفي كل واحد من تجميع فنيا وإثباتا ويقدم النبي فية قول ما بعث بكذا أو أقدعت بكذا وإذا اختلفا بالعصم أن العقد لا يفسخ بل إن تراصيا والأصح أنه أو أحدهما أو إلحاقهم وقيل إعماله صفة إلحاقهم ثم على المشتري رد المبيع فإن كان وقسه أو أعتقه أو باعته أو مات ربه فية وهي فية يوم التفت في أظهر الأقوال وإن تعيب رد مع أرشه واستلاف ورثته كما هو لو قال بعثتك بكذا فقال بل وهتية فلا تخالف بل يحلف كل على فني دعوى الآخر فإذا حلفا رده مدعى الهبة وزادته ولو ادعى صحة البيع والآخر فاده فالأصح تصديق مدعى الصحة بيمينه ولو أنشأ عدا بخلافه لم يرد وقال المانع ليس هذا المبيع صدق المانع بيمينه وفي مثله في السلم يصدق المسلم في الأصح

\*(باب)\* العمدان لم يؤذن له في التجارة لا يصر شرؤه بغير إذنه سيده في الأصح ويسترده البائع سواء كان في يد العبد أو سيده فإن لمع في يده تسلي الصواب بدمته أو في يد السيد فله أن يعينه وللمطالبة العمد بعد العتق وقرأه كثره وأرأه في التجارة تصرف بحسب الأدل فإن أدن في نوع لم يتجاوز ولا يسلك ولا يؤخر فيه ولا ياد العمد في تجارت ولا يصدق ولا يعمل سيده ولا يعزل باقه ولا يصر بمادونه فسكوت سيده على تصرفه ويقبل إقراره بديون المتعامل ومن عرف رق عبدا لم يعامله حتى يعلم إلا أن يسمع سيده أو يمة أو شيوخ بين الناس وفي الشيوخ وجه ولا يكفي قول العمد طان إجماعه دون له وقض الشئ تناف في يده خرحت السلعة مستحقه مع المشتري يدلها على العمد وله مطالبة لسبأ أيضا وقيل لا وقيل إن كان في يد العمد وطاعا ولو اشتري سلعة في مطالبة السيد بيمينه هذا الحرف ولا يملك دين التجارة بيمينه ولا دمه سيده بل يؤدى من مال التجارة وكذا من كسبه اصطفايا ويحوى في الأصح ولا يملك العمد تملك سيده في الأظهر

\*(كتاب السلم)\*

هو بيع موصوف في الذمة يشترط له مع شروط البيع أمور أحدها تسلي رأس المال في

الجلس فلا يطلق ثم يعي وسلم في المجلس جاز ولو أجال به وقبضه المحال في المجلس فلا ولو قبضه  
وأودعه المسلم جاز ويجوز كونه منفعة وتقبض قبض العين وإذا فسح السلم ورأس المال  
باق استرده بعينه وقيل للمسلم إليه ويدخله أن عين في المجلس دون العقد ورؤية رأس المال  
تكتفي عن معرفة قدره في الاظهر الثاني كون المسلم فيه ديناً فلو قال أسلت إليك هذا الثوب  
في هذا العدد هيس بسلام ولا ينقضي عافي الاظهر ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بهذه  
الدراهم فقال بعثك انعقد بيعاً وقيل سلباً الثالث المذهب أنه إذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم  
أو يصلح ولكنه اشتراط بيان محل التسليم والافلاو يصح حالاً وموتى سلباً أن أطلق انعقد  
حالا وقيل لا ينقضي بشرط العلم بالاجل فان عين شهر والعرب أو العرس أو الروم جاز وان  
أطلق محل على الهالتي فان انكسر شهر حسب الباقي بالادلة ونعم الاول ثلاثين والاصح خمسة  
تأجيله بالعيد وجمادى ويحمل على الاول

• (فصل) • يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند حوب التسليم قال كان يوجد  
يلد آخر صح ان اعتيد نقله للبيع والافلاو أسلم فيما بيع فاقطع في محله لم يفسخ في الاظهر  
فيخير المسلم بين نسخه والبيع حتى يحدد ولو علم قبل الحول انتطاعه عنده فلاحيا رقبه في الاصح  
وكونه معلوم القدر كيلا أو ورثاً أو عتداً أو ذرعاً ويصح المكمل وزا وعكسه ولو أسلم في حانة  
صاع خنطة على ان ورنها ككدا يصح ويشترط الوزن في البطح والبائجان والشاء  
والسمر جيل الرمان ويصح في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه وكذا كيلا  
في الاصح ويجمع في اللب بين العتد والوزن ولو عزم ميكالاً فسدان لم يكن معتادا والافلاو في  
الاصح ولو أسلم في غرقية صغيرة لم يصح أو عطية صح في الاصح ومعرفة الاوصاف التي يختلف  
بها العرس احتلا ظاهر أو ذكرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح فيما  
لا ينضب مقصوده كالتحاط المقصود الاركان كهرية ومجهون وغالية وخف وترياو محلوط  
والاصح محته في الحنطة المنصط كعتابي وحر وجس وأقط وشهد واخل ترأوزيب لا السمر  
في الاصح عند الاكثرين ولا يصح فيما يلد وجوه كظم الصيد بموضع المعرة ولا فيما لا يستقر  
وصفه من وجوده كاللؤلؤ السكر والبواقي وجارية وأختها أو ولدها • (قرع) • يصح  
في الحيوان بشرط في الرقب قد كروعه كثر كبلونه كايص ويصف ياضه بسيرة أو شقرة  
وذ كورنه وأثوته وسسه وقته طولا وقصر او كله على التقريب ولا يشترط ذكرا المكمل  
والسمر ويحده ما في الاصح وفي الابل والحمل والعال والجيرة كورة والافوته والس  
واللون والتوع وفي الطير النوع والصعر وكبر الجنة وفي اللحم لحم بقراً وسان أو معرد ك  
خمي رصيح معلوقاً وضدها من خدأ وكف أو جيب ويقبل عطية على العادة وفي الثياب  
الجلس والطول والعرض والعلط والدفقة والمفاقة والرقعة والعومة والخنوبة ومطلقة  
يحمل على الحسام ويجوز في المقصور وما يصعب غرقه قبيل السح كالرود والاقيص محته  
في المصبوع بعده (قلت) الاصح منه وبه قطع الجمهور والله أعلم وفي القمل وبوعه وبلده  
وصعر الحيات وكبرها ومتقو حدائيه والحنطة وسائر الحبوب كالقمح والاعسل جبلى  
أو بلدى صيني أو حرنى أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والمعدانة ولا يصح في المطوح

والمشوى ولا يضر تأثير الشمس والاطهر منه في رؤس الحيوان ولا يصح في مختلف كبرسة  
معسولة وجلد كوز قطن وقطم ومنارة وطبير وشوها ويصح في الاسطال المربعة ومبها  
صب منها في قالب ولا يشترط ذكر الجودرة والرداء في الاصح ويحصل مطلقه على الجسد  
ويشترط معرفة العاقدين الصفات وكذا غيره في الاصح

\*(فصل)\* لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه ونوعه وقيل يجوز في نوعه ولا يجب  
ويجوز ارداداً من الشروط ولا يجب ويجوز ارجوعه في الاصح ولو احصر مقبل  
محلها منع المسلم من قبوله اعرض صحيح بأن كان حيواناً أو وقت غارة لم يجبر والا فان كان  
للمؤدى غرض صحيح كغرضه أجبر وكذا الجود غرض البراء في الاطهر ولو وجد المسلم المسلم  
اليه بعد التحلل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء كانه له مائة ولا يطالبه بقيمة الحيوان  
على الصحيح وان امتنع من قبوله هناك لم يجبر ان كان لفسده مؤنة أو كان الموضع مخوفاً  
والاصح اجباره

\*(فصل)\* الاقراض مندوب وصيغته اقترضتك أو أسلفتك أو خذته بمشله أو ما كنته  
على ان تردده ويشترط قبوله في الاصح وفي المقرض أهلية التبرع ويجوز اقراض ما يملك  
فيه الاجارة التي تحمل للمقرض في الاطهر وما لا يملك فيه لا يجوز اقراضه في الاصح ويرد  
المثل في المثل وفي المتقوم المثل مودة وقيل القيمة ولو طهر به في غير محل الاقراض والمثل  
مؤنة طالبه بقيمة بلد الاقراض ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة ولو رد فكذا بلا  
شرط تخسين ولو شرط مكسر اعنى صحيح أو أن يقرضه غيره لها الشرط والاصح انه لا يفسد  
العقد ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح ان لم يكن المقرض عرض وان كان كرم  
نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الاصح ولم شرط رهن وكسبل ويملك القرض بالقض وفي  
قول بالتصرف وله الرجوع في عينه مادام باقيا محالاً في الاصح والله أعلم

### \*(كتاب الرهن)\*

لا يصح الا بايجاب وقبول فان شرط فيه مقتضاه كتقديم المرتهن به أو مصلحة للعقد كالاشهاد  
أو ما لا غرض فيه صح العقد وان شرط ما يضر المرتهن بطل الرهن وان نفع المرتهن ونشر  
الراعي كشرط منفعته للمرتهن بطل الشرط وكذا الرهن في الاطهر ولو شرط ان تتبدل  
زوائده من هونته فالاطهر مصاد الشرط وأنه متى فسد العقد وشرط العاقد كونه مطلق  
التصرف فلا يرضى الولى مال الصبي والجنون ولا يرتهن لهما الا لضرورة أو عبطة طاهره  
وشرط الرهن كونه عينا في الاصح ويصح رهن المشاع والامون ولدها وعكسه وعند الحاجة  
يباعان ويوزع الثمن والاصح ان يوزع الامون وحدها ثم مع الوفاة اذ قيمته ورهن الجاني  
والمترد كبيعهم او رهن المدر والمعلو عنه مائة يمكن سقمها لحول الذين باطل على المذهب  
ولو رهن ما يسرع فداه قال أمكن تهيئته كطرب فعمل والا فان رهنه بدين حال أو مؤجل  
يحل قبل فداه أو شرط يسهل ويصعب ويبيع عدد نفوس فداه ويكون ثمنه  
رهنه وان شرط مع يسهل لم يصح وان أطلق فسد في الاطهر وان لم يعلم هل يسهل فسد قبل الاجل  
صح في الاطهر وان رهن ما لا يسرع فداه فطر ما مرضه للفساد كحطة استلت لم ينسح

الرهن بهال ويجوز ان يستعير شيئا لرهنه وهو في قول عارية والاظهر انه ضمان دين في رقة  
ذلت الشيء فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته وكذا المرهون عنده في الاصح فلو تلف  
في يد المرتهن فلا ضمان ولا رجوع للمالك بصد قبض المرتهن فاذا احل الدين أو كان حالا  
روحه المالك للبيع ويبيع ان لم يقض الدين ثم يرجع المالك بما يبيع به

\*(فصل) شرط المرهون به كونه ديناً ثابتاً لازماً فلا يصح بالعين المغصوبة والمستحارة  
في الاصح ولا عاسية قرضه ولو قال أقرضتك هذه الدراهم وأدتها ثم أعيدك فقال أقرضت  
ورهنتم أو قال بعثتك بكذا أو أقرضت الثوب به فقال اشتريته ورهنتم صح في الاصح ولا يصح  
نجوم الكتابة ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ وقيل يجوز بعد الشروع ويجوز بالثمن في مدة  
الحيازة بالدين رهن بعد رهس ولا يجوز ان يرهنه المرهون عند مدين آخر في الجدي ولو لا يرم  
الاي قبضه ممن يصح عقده وتحرى فيه النيابة لكن لا يستتبع الرهن ولا عنده وفي المأذون  
له وبه وبه فقبض مكاتبه ولو رهس وديعة عنده ودع أو معصوباً عن غلغلة فاصح لم يرم مالم يقض  
رهن امكان قبضه والظاهر اشتراط ادته في قبضه ولا يبرئه ارتهانه عن العصب وببرئه ايداع  
في الاصح ويحصل الرجوع عن الرهن قبل التقض بتصرف يزيل الملك كهيئة مقبوضة  
ورهن مقبوض وكاتبه وكذا تدبيره في الاطهر ومحبها لالوطه والترويح ولومات العاهد  
قبل القبض أو حن أو تحمر العصب أو ألق البسمل يطل الرهن في الاصح وليس للرهن  
المقض تصرف يزيل الملك لكن في اعتاقه أقوال أظهرها ينقض المومر ويعزم قيمته يوم  
عتقه وهما وان لم يتقده فانه لم ينقض في الاصح ولو علقه بصفة وجدت وهو رهس فكالاعتاق  
أو بعده بقدر على الصحيح ولا رهس لصيره ولا الترويح ولا الاجارة ان كان الدين حالا  
أو يحل قبلها ولا لوطه فان وطئ فالولد حر وفي مود لا استدلال أقوال الاعتاق فان لم تنقذه  
فانه لم ينقض في الاصح فلو ماتت بالولادة غرم قيمته رهناً في الاصح وله بكل انتفاع لا يقصه  
كل ركوب والى كى لا الباء والعراص فان فعل لم يباع قبل الاحل وبعده يقطع ان لم تنف  
الارض بالدين وزادته ثم ان أمكن الانتفاع بغير استدلال لم تنفذ والا فاسترد وبشده ان  
اتهمه وله بادن المرتهن ما منعه وله الرجوع قبل تصرف الراهن فان تصرف باطلا لرجوعه  
فكنتصرف وكيل جهل عرله ولو آذن في بيعه ليحل الموكل من ثمنه لم يصح البيع وكذا لو شرط

وهي التي في الاظهر

\*(فصل) اذا لزم الرهن بالدين للمرتهن ولا تزال الا للانتفاع كما سبق ولو شرط اوصعه عند  
عدل جاز أو عند اثنين ونصاعلى اجتماعهما على حفظه أو الاضرار به فذلك وان أطلقا فليس  
لاحد هما الافراد في الاصح ولومات العدل أو مسق جعله حيث يتفقان وان تشاحا وصعه  
الحاكم عند العدل ويستحق بيع المرهون عند الحاجة ويقدم المرتهن بثمنه ويدينه الراهن  
أو وكيله بادن المرتهن فان لم ياذن قال له الحاكم تاد أو تبرئ ولو طلب المرتهن بيعه فأبى  
الراهن ألزمه القاضي قضاء الدين أو بيعه فان أصر بعه الحاكم ولو باعه المرتهن بادن  
الراهن فالاصح انه ان يباع بمحض نية صح والا فلا ولو شرط ان يدينه العدل جاز ولا يشترط  
مراجعة الراهن في الاصح فاذا باع فالش عند من ضمان الراهن حتى يقبضه المرتهن ولو تلف

غته في يد العدل ثم استحق المرهون فان شاء المشتري رجع على العدل وان شاء على الراهن  
والقرار عليه ولا يبيع العدل الا بشئ مثله حالاً من نقد بدينه فان زاد راض بقبل انقصه ان لم يار  
عليه سبع وبيعته وموثة المرهون على الراهن ويجوز بيع الحق المرتهن على الصحيح ولا يمنع  
راهن من مصلحة المرهون كقصد وجامة وهو امانة في يد المرتهن ولا يسقط بثلغه شيء من دينه  
وحكم فاسد العقود **كم** هيها في الضمان ولو شرط كون المرهون مبيعاً له عند السلول  
فسداً وهو قبل الحل امانة ويصدق المرتهن في دعوى التلقب بينه ولا يصدق في الرد عند  
الاكثير ولو وطئ المرتهن المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهات تحريمه الا ان يقر  
اسلامه او يشأ بادية بعيدة عن العلم وان وطئ باذن الراهن قبل دعواه بهل التحريم في  
الاصح فلا حد ويجب المهران كرها والولد لرئيس وعليه قيمة للراهن ولو ائلف المرهون  
وقبض بدينه صار رهناً والحكم في البذل الراهن فان لم يحاصم لم يحاصم المرتهن في الاصح  
فلو وجب قصاص اقتصر الراهن وفات الرهن فان وجب المال بعفوه أو بجناية خطأ لم يصح  
عفو عنه ولا ابراء المرتهن الجاني ولا يسرى الرهن الى زبائنه المنفصلة كقوله ولو قلورهن  
حامد لا وحل الاجل وهي حامل بعث وان ولدته يبيع معها في الاظهر فان كانت حامداً لعند  
البيع دون الرهن فالولد ليس رهن في الاظهر

**(فصل)** \* جنى المرهون قدم الجنى عليه فان اقتصر أو يبيع له بطل الرهن وان جنى على  
سيده فاقص بطل وان عمداً على مال لم يثبت على الصحيح فيقتل رهناً وان قتل من هو تالسيده عند  
آخر فاقص بطل الرهان وان وجب مال تعلق به حق مرتهن القتل قبضاع ونحوه رهن وقيل  
يصير رهناً فان كانا من هذين عمدت شخص بدين واحد نقصت الوثيقة أو يد شئ وفي نقل  
الوثيقة غرض نقلت ولو تلف مرهون باقة بطل ويتقن بفسخ المرتهن وبالسراقة من الدين  
فان بقي شيء منه لم يتقن شيء من الرهن ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه باخر فبقي من أحدهما  
انقضى قسمه ولو رهاه فبقي أحدهما انقضى نصيبه

**(فصل)** \* اختلاف في الرهن أو قدره صدق الراهن بيمينه ان كان رهن تبرع وان شرط  
في بيع تخافا ولو ادعى انه رهناء عبده اعماته وصدقه أحدهما قصيب المصدق رهن  
بمحسب والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وقبيل شهادة المصدق عليه ولو اختلفا في قيمته  
فان كان في يد الراهن أو في المرتهن وقال الراهن غصبته صدق الراهن بيمينه وكذا ان قال  
أقبضته عن جهة أخرى في الاصح ولو أقربضه ثم قال لم يكن اقراراً عن حقيقة فلا تخافه  
وقيل لا يحلفه الا ان يدكر لاقراره تأويلاً كقوله أشهدت على رسم القسالة ولو قال أحدهما  
جنى المرهون وأنكر الآخر صدق المسكر بيمينه ولو قال الراهن جنى قتل القرض فلا يظهر  
تصدق المرتهن بيمينه في انكاره والاصح انه اذا حلف غرم الراهن للمجنى عليه وانه يعرف  
الاقل من قيمة العبد وأرض الجارية وانه لو نكل المرتهن ردت العين على المجنى عليه لاعلى  
الراهن فاذا حلف يبيع في الجارية ولو آذن في بيع الموهوب فبيع ورجع عن الاذن وقال  
رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن ومن عليه أنه ان أحدهما  
رهن فأدى ألهما وقال أديته عن ألف الرهن صدق بيمينه وان لم يتوشأ بجله عما شاء وقيل ينسقط

\*(فصل)\* من مات وعليه دين تعلق بتركته تعلقه بالرهون وفي قول كسب تعلق الارض بالمانى  
فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح ولو تصرف الوارث ولادين طاهر  
فظهر دين يرد مبيع نعيب فالاصح انه لا يثبت بين مصاد تصرفه لكسب ان لم يقض الدين فسخ  
ولا خلاف ان للوارث اصله عين التركة وقضاء الدين من ماله والصحيح ان تعلق الدين  
بالتركة لا يمنع الارث فلا يتعلق بوارثه التركة ككسب وتنازع والله اعلم

\*(كتاب التفلّيس)\*

من عليه ديون حاله رائدة على ماله يحجر عليه بسؤال العرمان ولا حجر بالمؤجل واذا حجر بحال  
لم يحل المؤجل في الاظهر ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا ينق من كسبه  
فلا حجر وان لم يكن كسوبا وكانت نفقة من ماله فكذلك في الاصح ولا يحجر بغير طلب فلو طلب  
بعضهم ودينه قدر يحجر به حجر والا فلا ويحجر بطلب المجلس في الاصح فاذا حجر تعلق  
حق العرمان به لا شاهد على حجره لا يحدروا لبيع أو وهب أو أعتق فني قول يوقف تصرفه فان  
فصل ذلك عن الدين فهذا والاعا والاطهر بطلانه فلو باع ماله لعرمانه بدينهم بطل في الاصح  
ولو باع سلما واشترى في الدمة فالصحيح صحة ويثبت في ذمته ويصح تكاثره وملافا وخلعه  
واقضه واصطفاه ولو أقره دين أو دين وحب قبل الحجر فالاطهر قوله في حق العرمان وان  
أشدد وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا لم يقبل في حقهم وان قال عن حنابلة قبل  
في الاصح وله ان يرد بالعيب ما كان اشتراه ان كانت العبطة في الرد والاصح تعدي الحجر الى  
ما حدث بعده بالاصطفا والوصية والشراء ان صحها وانه ليس لبايعه ان يفسخ ويتعلق  
بغير متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك وانه اذا لم يكن التعلق به الا ابراهيم العرمان بالثمن

\*(فصل)\* يبادر القاضي بعد الحجر ببيع ماله وقسمه بين العرمان ويقدم ما يحاف فساد  
ثم الحيوان ثم المتول ثم العقار وليع بحصة المجلس وغرماته كل شيء في سوقه بقس مشله  
حالا من نقد البلد ثم ان كان الدين غير جسد النقد ولم يرص العرم الا بجنس حقه اشترى  
وان رضى جاز صرف النقد اليه الا في السلم ولا يسلم ميعا قبل قبض ثمنه وما قبض قسمه  
بين العرمان الا ان يعسر لقلته فيؤخره ليجمع ولا يكلفون بية ان لا غرم غيرهم فلو قسم  
فظهر غرم شارك بالحصة وقيل تنقص القسمة ولو خرج شيء باعه قبل الحجر مستحقا والتمس  
تالف ككدين طهروا وان استحق شيء باعه الحاكم قدم المشتري بالثمن وفي قول يخاص  
العرمان وينفق على من عليه نفقته حتى يقسم ماله الا ان يستغنى بكسب وبيع مسكه  
وحاديه في الاصح وان احتاج الى خادم لزماته ومنصبه ويتزله دست ثوب يلين به  
وهو قبض وسراويل وعمامة ومكعب ويرادى الشاعبة ويتزله قوت يوم القسمة الى  
عليه نفقته وليس عليه بعد القسمة ان يكسب أو يؤخر نفسه لبقية الدين والاصح وحب  
اجارة أم ولده والارض الموقوفة عليه واذا ادعى أنه معسر أو قسم ماله بين عرمانه وزعم انه  
لا يملك غيره وأسكر وان لزمه الدين في معاملة مال كشرائه أو قرص فعليه البيعة والا فيصدق  
بيئته في الاصح وتقبل بنية الاعسار في الحال بشرط شاهده حرة باطنه ولية سل هو معسر



ولا يفتش النبي كقول لا يفتش شيئا وإذا ثبت اعصار لم يجز حجبته ولا ملازمته بل يميل حتى  
يوسر والعريب العاجل بمنينة الاعصار وكل القاضى به من بعض عن حاله فإذا علب على  
طنه اعصاره شهده

\*(فصل) من باع ولم يقض الثمن حتى يحضر على المشتري بالقلس فله فسخ البيع واسترداد  
المبيع والاصح ان خياره على القور وأنه لا يحصل الفسخ بالوطء والاعتناق والبيع وله  
الرجوع في سائر المعاوضات كالبيع وله شروط منها يكون الثمن حالا وان يتعذر حصوله  
بالاقلام فلو امتنع من دفع الثمن مع يسار ما وهرب فلا فسخ في الاصح ولو قال الغرماء  
لا فسخ ونقدمك بالثمن فله الفسخ وكون المبيع باقيا في ملك المشتري ولو فات أو كاتب العبد  
فلا رجوع ولا يمنع التزويج ولو تعيب بالآفة أخذ فاقصا أو صار بالثمن أو بحياة أجنبي  
أو بالناقص فله أخذ موبصار من ثمنه فبسيطة تقص القيمة وحنابة المشتري كآفة في الاصح  
فلو تلف أحد العبدین ثم أفلس أخذ الباقي وضارب حصصة التالف ولو كان قبض به من الثمن  
رجع في الجديد فان تساوت قيمهما وقضى نصف الثمن أخذ الباقي ياتي الثمن وفي قول يأخذ  
نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن ومنصة فظار النافع  
هما والمنفصلة كالثمر والوالد للمشتري ويرجع النافع في الاصل فان كان الزاد معبرا وبديل  
النافع قيمته أخذ مع أمه والاصابعان وتصرف اليه حصصة الام وقيل لا رجوع فان كانت  
حلا عنه دال الرجوع دون البيع أو عكسه فالاصح تعدي الرجوع الى الاول وانتار الثمر  
بكماسه وطهوره بالتأخير قريب من استدار الجنتين ونقصاله وأولى بتعدي الرجوع  
ولو غرس الارض أبوي فان اتفق العسراء والمقلس على نزعها فعلا أو أخذها وان  
امتدوا لم يجبر واحد له أن يرجع ويملك العراس والبناء قيمته وله أن يعلعه ويعمر ارض  
نقصه والاطهر انه ليس له أن يرجع فيها ويبقى العراس والبناء للمقلس ولو سكن المبيع  
حنطة فخلطها بمثلها أو دونها فله أخذ مقدار المبيع من المخلوط أو بأجود فلا رجوع في المخلوط  
في الاظهر ولو طعمها أو قصر الثوب فان لم تزد القيمة رجع ولا شيء للمقلس وان زادت فالاطهر  
انه يباع والمقلس من ثمنه فبسيطة ما زاد ولو صعه نصفه فان رادت القيمة قدر قيمة الصع  
رجع والمقلس شريك بالصبيح أو أقل فالعص على الصع أو أكثر فالاصح ان الزيادة للمقلس  
ولو اشترى منه الصبيح والثوب رجع فيهما الا ان لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب فيكون فاقدا  
لصبيح ولو اشترى هاتين من اثنتين فان لم تزد قيمته مصوغا على قيمة الثوب وصاحب الصبيح  
فاقدا وان زادت بقدر قيمة الصبيح اشتركا وان رادت على قيمتهما فالاصح ان المقلس شريك  
لهما بالزيادة

### \*(باب الطرح)\*

منه حجر المقلس لحق العسراء والراهن للمرتين والمريض للورثة والعبد لسيده والمرتلان  
ولها أبواب ومتمه والباقي حجر الجنون والصبي والمذنب في الجنون فتسلب الولايات واعتاد  
الاقوال ويرتفع بالاخافة وحجر الصبي يرتفع بملوغه وشيئا وبالبلوغ بامتلاك خمس عشرة سنة

أو تزوج الخي ووقت امكانه استكمال تسع سنين وبنات العانة يقتضي الحكم بيلوغ ولد  
الكافر لا المسلم في الاصح وتزيد المرأة بضارب جلا والرشد صلاح الدين والمال فلا يفعل محرما  
يطل العدة ولا يذوبان بضيغ المال باحتمال عين فاحش في المعاملة أو ربه في جبراً واتفاقه  
في محرم والاصح ان صرفه في الصدقة وجوه الخير والمطاعم والملابس التي لا تليق بها ليس  
تغيير ويحبر رشده المبني ويختلف بالمراتب فيحبر ولد التاجر بالبيع والشراء والمالك  
في سما ولد الزارع بالزراعة والثقة على القوام هو المحترف بما يتعلق بصرفه والمرأة بما  
يتعلق بالعزل والقطن وصون الاطعمة عن الهره ونحوها ويستترط ذكر الاختيار مرتين  
أولاً كثر ووقته قبل البلوغ وقبل بعده فعلى الاول الاصح ان لا يصح عقده بل يتنص في  
المالك كسنة فاذا اراد العقد دفعه الولي فلو بلغ غير رشيد دام الحجر وان بلغ رشيداً انفق بنفس  
البلوغ وأعطى ما لو قبل يستترط ذلك القاضي فلو بدر بعد ذلك حجر عليه وقيل يعود الحجر  
لا إعادة ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح ومن حجر عليه لسفه طرأ عليه القاضي وقيل وليه في  
المهر ولو طرأ جبراً فولي له في الصغر وقبل القاضي ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع  
ولا شراء ولا ائتمان ولا ضمان في المال ولا بعد ذلك الحجر سواء عمل عاملاً أو جاهلاً أو بصح بادن  
الولي نكاحه لا التصرف المالي في الاصح ولا يصح اقراره بدين قبل الحجر أو بعده وكذا بالانكاح  
المال في الاطهر ويصح بالحد والنكاح وطلاقه وخلعه وطهاره وفيه السب بلعان وحكمه  
في العادة كالرشيد لكن لا يفرق الزكوة عنه واذا أحرمت بجمح رضى أعطى الولي كما يات  
لثقة يتفق عليه في طريقه وان أحرمت بتطوع ورثت ماله مفرقة على نفقته المعهودة فلولي  
معه والمذهب انه كحصر ماله (قلت) ويتخلل بالسوم ان قلنا لم الاحصار بديل لانه ممنوع  
من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منه ماله أعلم

\*(فصل) في الوصي أهوه ثم جردته ثم وصيها ثم القاضي ولاتلى الام في الاصح ويتصرف  
الولي بالمصلحة ويبين دوره بالطين والابحلال والاصح ولا يبيع عقاره الا الحاجة أو عبطة  
طاهرة وله بيع ماله بعرض وبسبب المصلحة واذا باع بسبب أشهدوا ثمس به ويأخذ له  
بالشفعة أو يتركه بحسب المصلحة ويزكي ماله ويتفق عليه بالمعروف فاذا ادعى بعد بلوغه  
على الاب والجديهما الاممصة صدقاً باليمين وان ادعاه على الوصي والاميرين صدق

هو بيمينه

### \*(باب الصلح)\*

هو قسمان أحدهما بحري بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما صلح على قرار فان حري  
على عين غير المدعاة فهو بيع بباطل الصلح تثبت فيه أحكامه كالشفعة والرد بالعيب ومع  
تصرفه قبل قسمة وان شرط الاقراض ان اتفقوا على الربا أو على منفعة فاجارة تثبت أحكامها  
أو على بعض العين المدعاة وقسمة بعضهم المصالح بالدفعة تثبت أحكامها ولا يصح بباطل البيع  
والاصح صحته بسلط الصلح ولو قال من غير قسمة صالحة عن دارك فكذا فالاصح

بطلانه ولو صالح من دين على غيره من صح فان توافقا في حله الربا اشترط قبض العوض في المجلس  
والا فان كان العوض ميتا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح اودينا اشترط تعينه في المجلس  
وفي قبضه الوجهان وان صالح من دين على بعضه فهو اراء عن باقيه ويصح بلفظ الابرار  
والخط ونحوهما وبلقط الصلح في الاصح ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكس لفاقان  
محل المؤجل صح الادلا ولو صالح من عشرة حقة على خمسة مؤجله يرى من خمسة وبقيت  
خسة حقة ولو عكس لها النوع الثاني الصلح على الانكار فيعطل ان جرى على نفس المدعي  
وكذا ان جرى على بعضه في الاصح وقوله صالحني على الدار التي تدعيها ليس اقرا را في الاصح  
القسم الثاني يجري بين المدعي والاجنبي قال وقال وكافي المدعي عليه في الصلح وهو موقوف  
صح ولو صالح لنفسه والحقة هذه صح وكأنه اشتراء وان كان منكرا وقال الاجنبي هو  
مسئل في انكاره فهو شر امعصوب فيفرق بين قدرته على انقاصه وعلمها وان لم يتسل  
هو بطل لها الصلح

\*(فصل في) الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة ولا يشترع فيه جناح ولا ساباط  
يضرهم بل يشترط ارتفاعه بحيث يمر تحته ممتصبا وان كان بحر القمران والقوافل فليرفع  
بحيث يمر تحته الحمل على البعير مع خشاب المظلة ويحرم الصلح على اشراج الخناح وان بني  
في الطريق دكة أو غرس شجرة وقيل ان لم يضر جاز وغير النافذ يحرم الاشرع اليه اعيار أهله  
وكذا البعير أهله في الاصح الا برضا الابن وأهله من قد باب داره اليه لاسقه جداره  
وهل الاستحقاق في كلها الكلهم أم تقتصر شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره  
وجهان أحدهما الثاني وليس له يرفعهم فتح باب اليه للاستطراق وله فسخه اذا مره في الاصح  
ومن له فيه باب ففتح آخر بعد من رأس الدرب فاشتر كانه معه فان كان أقرب الى رأسه  
ولم يستد الباب القديم وكذلك وان سده فلا يصح ومن لداران تقا ان الى درين مسدودين  
أوصد ودود شارع ففتح بابا بينهما لم يصح في الاصح وحيث مع فتح الباب فصاحه أهل الدرب  
عمال صح ويجوز فتح الكوات والجدار بين المالكين قديمه من به أحدهما وقد بشر كان فيه  
فالخص ليس الا حروص الجذوع عليه بغير اذن في الجدي ولا يحجر المالك ولو روى بلا عوض  
وهو اعارة الرحوم قبل البناء عليه وكذا بعد في الاصح وقائمة الرجوع بحيرة بين ان يقيه  
باجرة أو يلع ويغرم أرض نفسه وقيل فائده طلب الاجرة فقط ولو رضى بوضع الجذوع  
والبناء عليها عوض فان أجر رأس الجدار للبايعه واجارة وار قال بتمه للبناء عليه أو بنت  
حق البناء عليه فالاصح ان هذا القدفيه ثوب يسع واجارة وذای فليس للمالك الجدار انقضه  
بجمال ولو انهم الجدار فاعاده ماله فله مشترى اعادة البناء وسوا كان الاذن به عوض أو بغيره  
بشترط سان قدر الموضع المني على طول وعرض او على الجدران وكيفيه وكيفيه السقف  
الحمول عليها ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قايحل البناء وأما الجدار المشترك فليس  
لاحدهما اوصع جذوعه عليه بغير اذن في الجليد وليس له أن يتدعيه وتدا أو يفتح كوة بلا  
اذن وله ان يستد اليه ويستد معا لا يضر وله ذلك في جدار الاجنبي وليس له اجازة شر يكة  
على السحارة في الجليد فان أراد اعادة مذهبها له نفسه لم يصح ويكون المعاد ملكه يصح

عليه ماشاء وينقضه اذا شاء ولو قال الا سرتك نقضه وأغرم لك حصتي لم يلزمه اجابته وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا سرتك ولو تعاونا على اعادته بنقضه عاد مشتركا كما كان ولو اتفرد أحدهما بشرطه الا سرتك زيادة سائر وكات في مقابلة عمله في نصيب الا سرتك ويجوز أن يصلح على ابراء الماء والقاء الثلج في ملكه على مال ولو تنازعا احدا را بين ملكيهما فان اتصل بينهما أحدهما بحيث يعلم اسم ما بينهما فله اليد والا فلهما فان أقام أحدهما بينة قضى له والا فلهما فان حلفا أو نسكلا جعل بينهما وان حلف أحدهما فقصى له ولو كان أحدهما عليه حذوع لم يرجع والسقف بين علوه وسفل غير مكदार بين ما يكن فينظر أيمكن احدا به بعد انه لو فيكون في يدهما أو لا فلهما صاحب السفل

### \* (باب الحوالة) \*

يشترط لها رضا المحيل والاحتال لا الحال عليه في الاصح ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح رضاه وتصح بالدين الادوم وعليه المثل وكذا المتقوم في الاصح وبالثمن في مدة الخيار وعليه في الاصح والاصح صحة حوالة المكاتب بده بالبحر دون حوالة السيد عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدرا وصفة وفي قول تصح بإبل الدية وعليها ويشترط تساويهما بنفسا وقدرا وكذا حصوله لأجل الوهنة وكسرا في الاصح ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويحصل حق المحتال الى ذمة المحال عليه فان تعدد بهما أو بحد وحلف ونحوهما لم يرجع على المحيل فلو كان مطلقا عند الحوالة وجهه الاحتال ولا رجوع له وقيل له الرجوع ان شرط يساره ولو أقال المشتري بالثمن فرد لم يسع يعيب بطلت في الاظهر أو البائع بالثمن فوجد الرطل بطل على المذهب ولو باع عبدا وأقال بثمنه ثم اتفق المتبايعان والاحتال على حريته أو ثبتت بيه بطلت الحوالة وان كدما الاحتال ولا يسه حلفاه على نفي العلم ثم يأخذ المال من المشتري ولو قال المستحق عليه، وكلت لك قضى لي وقال المستحق أحلتني أو قال أردت بقولي أحلتك أو كالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه وفي الصورة الثانية ونحوه وان قال أحلتك فقال وكلتني صدق الثاني بيمينه

### \* (باب الصمان) \*

شرط الضامن الرشيد وصحان محصور عليه بقلس كسراته وصحان عبدا غير ادن سببه باطل في الاصح ويصح بانه فان عين اللداء كسبه أو غيره قصي به والا فالاصح انه ان كان مأدوا له في التجارة تعلق عا في يده وما يكسبه بعد الادن والادنيا يكسبه والاصح اشتراط معرفه المصون له وانه لا يدرى قبوله ورصاه ولا يشترط رصا المصون عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المصون كونه ثابتا وصح التقديم ضمن ما يسحب والمذهب صحة ضمان الذرلة بدس قصص الثمن وهو أن يصح للمشتري الثمن ان سرح المبيع مستحقا أو مبيعيا أو ناقصا لنقص الضمينة وكونه لارمالا كصوم كاتبة ويعص دمان الثمن في مدة الخيار في الاصح وصحان الجعل كالرهن به وكونه معلوما في الجديدا والابرامس المجهول باطل في الجعيد الامس ابل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمنت مائة على زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته وموافقه

يكون صاحب العشرة (قلت) الأصح تسعة والله أعلم  
 \* (فصل) \* المذهب صحة كفاية البدن فان كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره  
 ويشترط كونه بما يصح ضمانه والمذهب صحة ما يدين من عليه عقوبة لا دهي كقصاص  
 وحسد قذف ومنتهى حسد ود الله تعالى ونصح بدن صبي ومجنون ومجنون ومجنون ونقاب وصيت  
 ليحضره فيشتم دعوى صورته ثم ان عين مكان التسليم تعين والافضل انهما ويرأ الكفيل بتسليمه  
 في مكان التسليم بلا حائل كتمليب وان يحضر المكفول به ويقول ملت نفسي عن جهة  
 الكفيل ولا يكتفى بمجرد حصوره فان غاب لم يلزم الكفيل ان يحضره ان جهل مكانه والادب يلزمه  
 ويهمل مدته ذهاب واياب فان مصت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة البصر لم يلزمه  
 احضاره والاصح انه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال وانه لو شرط في الكفالة انه يهرم  
 المال اوقات التسليم بطلت وانما التصح بغير رضا المكفول

\* (فصل) \* يشترط في الصمان والكفالة ان لا يشترط التزام كضمت دينك عليه أو تجمعه  
 أو تقادته أو تكلمت بدنه أو بأب المال أو بأبصار الشخص صام أو كفيل أو زعيم أو وكيل  
 ولو قال أو أدى المال أو أحضر الشخص فهو وعد والاصح انه لا يجوز تعاقبهما بشرط  
 ولا توقيت الكفالة ولو بمنزها بشرط تأخير الاحضار شهرا جاز وأه يصح ضمان الخال مؤجلا  
 أجلا معلوما وانه يصح ضمان المؤجل حالاً وانه لا يلزمه التججيل والمستحق مطالبة الضامن  
 والاصيل والاصح انه لا يصح بشرط راحة الاصل ولو أقر الأصيل برئ الضامن ولا عكس  
 ولو مات أحدهما حل عليه دين الآخر وادطالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل  
 بتخليصه بالاداء ان ضمن باده والاصح انه لا يطالبه قبل أن يطالب وللضامن الرجوع على  
 الاصيل ان وجد ادائه في الصمان والاداء وان اتفق فيه ما فلا وارأ في الصمان هذا  
 رجع في الاصح ولا عكس في الاصح ولو أدى مكسرا عن صحاح أو صالح عن مائة بثوب قيمته  
 حرمون فالاصح انه لا يرجع الاعاءير ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا دين فلا رجوع وان  
 أدب بشرط الرجوع رجع وكذا ان أدب مطلقا في الاصح والاصح ان مصالحته على غير جنس  
 الدين لا تمنع الرجوع ثم اعبار بجمع الضامن والمؤدى اذا شهدا بالاداء رجلين أو رجلا  
 وامرأتين وكذا رجل ليحلف معي الاصح فان لم يشهد فلا رجوع ان أدى في غيبة الاصيل  
 وكذا وكذا ان صدقه في الاصح فان صدقه المضمون له أو أدى بمصرة الاصيل رجع على المذهب

### \* (كتاب الشركة) \*

هي أنواع شركة الإيدان كشركة الحالين وسائر المتهمة ليكون بينهما كسبهما متساويا  
 أو متفاوتا مع اتفاق الصانع أو اختلافها وشركة المقاصة ليكون بينهما كسبهما وعلينا  
 ما يعرض من غرم وشركة الوضوء بان يشترك الزوجان في شئ كل واحد منهما مؤجل لهما  
 فادامتا كان العاصل عن الثمن بينهما وهذه الأنواع باطله وشركة العمان صحيحة ويشترط  
 فيها البطل على الاذن في التصرف فلا تقتصر على اشتراك يكف في الاصح وفيه ما أهلية  
 التوكيل والتوكل ونصح في كل مثلي دون المتقوم وقيل تختص بالمقدار المصروب ويشترط  
 حلق المالين بحيث لا يتغيران ولا يكتفى بالخط مع اختلاف جنس أو صفة كصحاح ومكسرة هذا

إذا أخر جاما بين وعقد فان ملكا مشتركا باث وشراء وغيرهما واذن كل الاخر في التجارة  
 فيسقط الشركة والحيلة في الشركة في العروض أن يبيع كل واحد بعض عرضه بعض  
 عرض الآخر ويأذن له في التصرف ولا يشترط تساوي قدر المالين والاصح انه لا يشترط  
 العلم بقدرهما عند العقد ويتسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر ولا يبيع نسبة ولا يغير نقد  
 البلد ولا يبعث فاحش ولا يسافر به ولا يضعه بعير اذن ولكل شخصه متى شاء ويغزلان عن  
 التصرف بنفسهما فان قال أحدهما عزلتك أو لا تصرف في نصيبك لم يغزل العازل وتنفسح  
 عوت أحدهما ويحنونه وباعثاته والريح والتسيران على قدر المالين تساويا في العمل  
 أو تقاوتان شرط خلافه فسد العقد فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في ماله وتنفذ  
 التصرفات والريح على قدر المالين ويد الشريك يدأمانة فيقبل قوله في الرد والخسران  
 والتلف فان ادعا بببب طاهر طول سببه بالسبب ثم يصدق في التلف به ولو قال من فيده  
 المال هو في وقال الآخر مشترك أو بالعكس صدق صاحب البد ولو قال اقتسما وصار في  
 صدق المسكر ولو اشترى وقال اشتريته للشركة أو لنفسك وكنت الآخر صدق المشتري

### \*(كتاب الوكالة)\*

شرط الموكل صحة مباشرة ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة  
 والمحرم في السكاح ويصح توكيل الولي في حق الطفل ويسقط توكيل الاعمي في البيع  
 والشراء ويصح بشرط الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه لاصبي ومجنون وكذا المرأة  
 والمحرم في السكاح لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الاذن في دخول دار وإبطال هدية والاصح  
 صحة توكيل صبي في قبول الكاح ومنعه في الإيجاب بشرط الموكل فيه ان يملكه الموكل  
 ما وكل يبيع عدله كطلاق من يملكها بطل في الاصح وأن يكون قابلا للبيعة فلا يصح  
 في عبادة الاصح وتنفذ كادعج أصحية ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الأيمان ولا في  
 الطهار في الاصح ويقص في طرفي بيع وهبة وسلم ووهن وكاح وطلاق وسائر العقود  
 والصوح وقص الديون وإقباضها والدعوى والجواب وكذا في تلك المساحات كالاحياء  
 والاصطياد والاحتطاب في الاظهر لافي الاقرار في الاصح ويصح في استبراء عقوبة آدمي  
 كقصاص وحقوق وقيل لا يجوز الا بضرورة الموكل وليكن الموكل فيه معلوما من بعض  
 الوحوه ولا يشترط علمه من كل وجه فلو قال وكلتك في كل قليل وكثيرا وفي كل أموري  
 أو قوتك اليك كل شيء لم يصح وإن قال في بيع أموالي وعققت أرقاقي صح وإن وكله في شراء  
 عدو وجب بيان نوعه وأدرا وجب بيان المحلة والملك لا قدر النفس في الاصح ويشترط من  
 الموكل ان لا يقتضي رضاء كوكلتك في كذا أو فوضته اليك أو أنت وكيلى فيه فلو قال بيع  
 أو اعتق حصل الاذن ولا يشترط القبول لفظا وقيل يشترط في صبي العقود  
 كوكلتك دون صبي الامر كسع وأعتق ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح ان يجزها بشرط  
 للتصرف شرط جاز ولو قال وكلتك ومتى عزلتك فأت وكيلي صحت في الحال في الاصح وفي عوده  
 وكذا بعد العزل الوحيان في تعليقها ويجزبان في تعليق العزل

• (فصل) • الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بعينه نقد البلد ولا بصفة ولا بغيرها حاش  
وهو لا يمتثل غالبا لمواضع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن فان وكله لبيع مؤجلا  
وقدر لأجل فداءه وان أطلق صح في الأصح وجعل على المدة ما رغب منه ولا يبيع لنفسه وولده  
الصغير والأصح انه يبيع لايه وانته اليافع وأن الوكيل بالبيع له قص الثمن وتسليم المبيع  
ولا يسلط حتى يقبض الثمن فان خالف ضمن واذا وكله في شراء لا يشتري معينا فان اشترا في  
الدعة فهو يساوي مع العيب ما اشترا به وقع عن الموكل ان جهل العيب وان علمه فلا في  
الأصح وان لم يساوه لم يقع عيبه ان علمه وان جهله وقع في الأصح واذا وقع للموكل فلكل من  
الوكيل والموكل الرد وليس لو قيل أن يوكل لادن ان تافى منه ما وكل فيه وان لم ينفذ امكنه  
لا يفسده ولا يلق به فله التوكيل ولو كثروا يجوز عرض الاتيان بكماله المذهب انه يوكل فبما اراد  
على الممكس ولو اذن في التوكيل وقال وكل عنك فمفعول الثاني وكيل الوكيل والأصح انه  
يغزل بمنزله وانفذه وان قال عني فالثاني وكيل الموكل وكذا لو أطلق في الأصح (قلت) وفي  
هاتين الصورتين لا يغزل أحدهما الآخر ولا يغزل بالعرض الوكيل التوكيل  
يشترط أن يوكل أميا إلا أن يبيع الموكل غيره ولو وكل أميا ففسق لم يملك الوكيل عزله في  
الأصح والله أعلم

• (فصل) • قال بيع لشخص معينا وفي زمن أو مكان معين وفي المكان وجهه اذا لم يتعلق به  
غرض وان قال بيع عاتق لم يبيع ناقص وله أن يريد إلا أن يصرح بالنسي ولو قال اشتري هذا  
الدينار شاة وصفها فاشترى به شاة بالصفة فان لم تساو واحدة دينار لم يصح الشراء للموكل  
وان ساوته كل واحد فلا طهر الصحة وحصول الملك فيهما للموكل ولو أصر بالشراء معيين  
فاشترى في الدعة لم يقع للموكل وكذا عكس في الأصح وفي خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء  
بعينه فنصرفه باطل ولو اشترى في الدعة لم يسم الموكل وقع للوكيل وان سمعه فقال السائح  
بعثك فقال اشتريت فلان فكذا في الأصح وان قال بعث موكلك ريدا فقال اشتريت له  
فالمذهب بطلانه ويد الوكيل بد أمارة وان كان مجهول ما تفتي ضمن ولا يغزل في الأصح  
وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيه مستثناة في الرؤية ولزوم العقد فارقته المجلس  
والتفاضل في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل طالبه الدائع  
بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا نكاح الثمن معينا وان كان في الدعة طالبه ان أنكر  
وكالته أو قال لا أعلمها وان اعترف بما طالبه أيضا في الأصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل  
كصامن والموكل كاصيبل واذا قص الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وجرح المبيع  
منه فارجع عليه المشتري وان اعترف بوكالته في الأصح فبرع الوكيل على الموكل (قلت)  
وللمشتري الرجوع على الموكل استدان في الأصح والله أعلم

• (فصل) • الوكيل بالتجارة من الجانبين اذا عرله الموكل في حضوره أو حال رفعت الو كالة  
أرأى ظلمت أو أحر جنت منها فعزل فان عرله وهو غائب فعزل في الحال وفي قول لاحق يسلطه  
المسبر ولو قال عرلت نفسي أو رددت الو كالة فعزل ويغزل بجروح أحدهم عن أهله  
التصرف موت أو جرحه وكذا اجماع في الأصح ويجروح بمحمل التصرف عن ملك الموكل

واسكار لو كبل الوكالة للسكان أو أغرض في الاختفاء ليس يوزل فان تعهد ولا غرض العزل  
 وإذا اختلفا في أصلها وصفتها بأن قال وكنت في البيع نسيئة أو الشراء بدشرين فقال بل  
 نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية بعشرين وزعم ان الموكل أمره فقال  
 بل بعشرة وحلف فان اشترى بعين مال الموكل ومما في العقد أو قال بعشرة اشترته لفلان  
 والمال له وصدقه البائع فالبيع باطل وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء  
 للوكيل وكذا ان اشترى في النعمة ولم يسم الموكل وكذا ان سعه وكذبه البائع في الأصح وان  
 صدقه بطل الشراء وحيث حكم بالشراء للوكيل يستحب للقاضي أن يرق بالموكل ليقول  
 للوكيل ان كنت أمرتك بعشرين فقد نكهاها ويقول هو اشترى لتحل له ولو قال  
 أتيت بالتصرف المأذون فيه وأمر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل في  
 تلف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان يجعل فلا ولو ادعى الرعي رسول الموكل  
 وأمر الرسول صدق الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت  
 الثمن وتلف وأمر الموكل صدق الموكل ان كان قل تسليم المبيع والافالو كبل على المذهب  
 ولو وكله بقضاء دين فقال قضيته وأمر المستحق صدق المستحق بيمينه والاظهر أنه  
 لا يصدق الوكيل على الموكل الا بيمينه وقيم اليتيم اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج  
 الى بينة على الصحيح وليس لو كبل ولا مودع ان يقول بعد طلب المالك لأرد المال الا بالشهاد  
 في الأصح وللعاصب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال دجل وكافى المستحق يقبض ماله  
 عندك من دين أو عي وصدقه فله دفعه اليه والمذهب انه لا يذمه الا بيمينه على وكالته ولو قال  
 أحالي عليك وصدقه وجب الدفع في الأصح (قلت) وان قال أأوارنه وصدقه وجب الدفع  
 على المذهب والله أعلم

### \*(كتاب الاقرار)\*

يصح من مطلق التصرف واقرار العبي والمجنون لاع فان ادعى الملوغ بالاحتمال مع الامكان  
 صدق ولا يخلف وان ادعى بالس طواب سينة والسفيه والمسلم سبق حكم اقرارهما ويقبل  
 اقرار الرقيق مع حب عقوبة ولو أقربدين جباية لا توجب عقوبة وكذبه السيد تعلق بيمينه  
 وورقته وان أقربدين معاملته لم يقبل على السيد ان لم يكن مأدوماً له في التصارفة وقيل ان  
 كان ويؤدى من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض مرض الموت لاجبي وكذا الواوئ  
 على المذهب ولو أقربدين صحت بدين وفي مرضه لا حرم يقدم الأول ولو أقربدين صحت أو مرضه  
 وأقربارته بعدموته لا حرم يقدم الأول في الأصح ولا يصح اقراره بيمينه ولا يشترط المقر  
 أهلية استحقاق المقر به فلو قال لهذه الدابة على كذا فعرفه فان قال بيمين المالكها وجب  
 ولو قال لحمل هند كذا بارت أو وصية لزمه وان أسنده الى جهة لا تمكس في حقه فلعو وان  
 أطلق صريح في الاظهر وادى كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الأصح وان رجع المقر حال  
 تكديمه وقال علقت قل قوله في الأصح

\*(فصل)\* قوله لريد كذا صيغة اقرار وقوله على وفي دمي الدين ومعنى وعسى للعبي  
 ولو قال لي عليك ألف فقال زن أو جذا أو زبه أو خذه أو اختم عليه أو واجعله في كيسك وليس



بأقرار ولو قال بلى أو نعم أو صدقت أو أبرأني منه أو فضيته أو أوافقه فهو اقرار ولو قال أنا  
مقر أو أنا آقر به فليس بأقرار ولو قال أليس لي عليك كذا فقال بلى أو نعم فإقرار وفيه وجه  
ولو قال أقضى الألف التي لي عليك فقال نعم أو أقضى غدا أو أمهلني يوما أو حتى أقعد  
أو أفتح الكيس أو أجد فإقرار في الأصح

\*(فصل)\* يشترط في المقربة أن لا يكون ملكا للمقر فلو قال داري أو ثوبي أو ديني الذي  
على زيد لعمر وهو لعمري ولو قال هذا لقلان وكان ملكي إلى أن أقربت به فأقول كلامه اقرار  
وأخبره لعمري وليكن المقربة في يد المقر ليسلم بالاقرار للمقربة فلو أقروا ولم يكن في يده ثم صار محل  
بمقتضى الأقرار فلو أقرب بحرية عسدي فذبحه ثم اشتراه حكم بحريته ثم إن كان قال هو سر  
الأصل فشرأوه افتداء وإن قال أعتقه فأعتقه فافتداء من جهته ويسع من جهة الدائع على المذهب  
دبت فيه الخياراتان للبايع فقط ويصح الاقرار بالجهول فإذا قال له على ثوبي قبل بشيعة بكل  
ما تقول وإن قل ولو سهره عما لا تقول لكنه من جنسه كنية حنطة أو عياجل أو افتناؤه  
ككلب علم وسرجين قل في الأصح ولاية سل عما لا يقتضي كعبر وركب لا مع فيه ولا بعبادة  
وود سلام ولو أقرب مال أو مال عظيم أو كبيرا وكثير قبل تفسيره بمال منه وكذا بالمستولدة  
في الأصح لا نكب وبلغه منه وقوله كذا كقولته وقوله شيء أو كذا كذا كالأول يكرر  
ولو قال شيء أو شيء أو كذا أو كذا أو كذا أو رفع الدرهم أو رفع الدرهم أو رفع الدرهم  
درهم والمذهب أنه لو قال كذا أو كذا أو درهم بالتص وجب درهمان وأما لو رفع أو رفع درهم  
ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال ولو قال ألف ودرهم قل تفسير الألف بغير الدراهم ولو قال  
حصة وعشر ودرهما فجميع دراهم على الصحيح ولو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة  
الوزن فإن كانت دراهم البلد تابعة الوزن فالصحيح قبولها إن ذكره متصلا ومنعه إن فصله عن  
الاقرار وإن كانت ناقصة قبل أن وصله وكذا إن فصله في النص والتفسير بالمعنوية كقوله  
بالتاقصة ولو قال له على من درهم إلى عشر ثمه تسعة في الأصح وإن قال درهم في عشرة فإن  
أراد المبيعة لزمه أحد عشر أو الحساب عشرة والأف درهم

\*(فصل)\* قال له عدي سيفي عدا وثوب في صندوق لا يلزمه الطرف أو عدي سيفي  
أو صدوق ثوب يلزمه الطرف وحده أو عدي رأسي عدي لزمه العمامة على الصحيح  
أو دابة يسرحها أو ثوب مطر ولزمه الجميع ولو قال في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه  
دين ولو قال في ميراثي من أبي فهو وعد به ولو قال له على درهم درهم لزمه درهمان قال  
ودرهم لزمه درهمان ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالأولى درهمان وأما الثالث  
فإن أراد به تأكيد الثاني لم يجب به شيء وإن نوى الاستيفاء لزمه ثالث وكذا إن نوى تأكيد  
الأول أو أطلق في الأصح ومتى أقرعهم كثي وثوب وطول بالبيان فامتنع فالصحيح أنه يجب  
ولو يسر وكذب المقربة فليس وليدع والقول قول المقر في نفسه ولو أقر له بألف ثم أقر له بألف في  
يوم آخر لزمه ألف فقط وإن اختلف التقدير دخل الأقل في الأقل فلو وعدهم ما صدق  
مختلفين أو أسندهما إلى جهتين أو قال قصت يوم السبت عشرة ثم قال قصت يوم الأحد  
عشر لزمه ولو قال له على ألف من ثمن حجر أو كلب أو ألف قصبت لزمه الألف في الظاهر ولو قال

من نحن عبد لم أقبسه اذا سلمه سلمت قبيل على المذهب وجعل ثمننا ولو قال له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب ولو قال ألف لا يلزم لزمه ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا هو وديعة فقال المقر له على ألف آخر صدق المقر في الاظهر بيمينه فان كان قال في ذمعي أو دينا صدق المقر له على المذهب (قلت) فاذا قبلنا التصدير بالوديعة قال اصح انها امانة فيقبل دعواه التالف بعد الاقرار ودعوى الردوان قال له عندي أو معي ألف صدق في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعا والله اعلم ولو أقرب يبيع أو هب أو قبض ثم قال كان فاسدا واقررت لطني الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل حلف المقر ورئى ولو قال هذه الدار لزيد بل لعمر وأوغصبتها من زيد بل من عمرو سلمت زيد والاظهر ان المقر يعرّم قيمتها العمرو بالاقرار ويصح الاستثناء ان انفصل ولم يستغرق فلو قال له على عشرة الاتسعة الاثمانية وجب تسعة ونصف من غير الجبس كالف الانوباب وبين ثوب قيمته دون ألف من المعبر كهذه الدار له الهدايا البيت أو هذه الدواهي له الاداء درهم وفي المعين وحده شاذ (قلت) ولو قال هؤلاء العبيد له الواحد اقل ويرجع في البيان اليه فان ماوا الا واحد او رعم انه المستثنى صدق بيمينه على الصحيح والله اعلم

\*(فصل) \* أقرب نسب ان ألحقه بنفسه اشترط لصحته أن لا يكذب الجنس ولا الشرع بان يكون معروف السب من غيره وان يصدق المستثنى ان كان أهلا للتصديق فان كان بالغا فكذب لم يثبت الابنية وان استطلق صغيرا ثبت ولو بلغ وكذب لم يطل في الاصح ويصح أن يستطلق ميتا صغيرا وكذا كبير في الاصح ويرثه ولو استطلق اثنان بالغا ثبت من صدقه وحكم الصغير يأتي في القبط ان شاء الله تعالى ولو قال لولد أمته هذا ولدي ثبت نسبه ولا يثبت الاستيلاد في الاظهر وكذا الوقال ولدي ولذنه في ملكي فان قال علقته في ملكي ثبت الاستيلاد فان كانت فراسا لملقه بالفراش من غير استطلاق وان كانت مروجية قال ولد للزوج واستطلاق السيد باطل وأما اذا ألحق السب بغيره كهذا أخي أو عني فيثبت نسبه من الملحق بالشروط لسانقة ويشترط كون الملحق به ميتا ولا يشترط أن لا يكون فناء في الاصح ويشترط كون المقر وارثا حائرا والاصح ان المستثنى لا يرث ولا يشارك المقر في حصته وان المانع من الورثة لا يتفرد بالاقرار وانه لو أقر أحد الوارثين وأنكر الآخر مات ولم يرثه الا المقر ثبت السب وانه لو أقر ابن حائرا بخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه ويثبت أيضا نسب المجهول وانه اذا كان الوارث الظاهر يحجب المستثنى كاح أقرب ابن الميت ثبت السب ولا يرث

\*(كأن العارية) \*

شرط الميرضة تبرعه وملكه المفعة في غير مستأجر لا مستعير على الصحيح وله أن يستدب من يستوفي المفعة والمستعار كونه منتفعا به مع بقائه وتجو رعاية جارية لحركة امرأه أو محرم ويكره عارة عبده لم الكافر والاصح اشتراط لعط كعرة أو أعرى ويكفي لعط أحدهما مع فعل الآخر ولو قال أعرتك له لعنه أو تعبيرى فرك فهو اجارة فاسدة توجب أجرة المثل وموثة الر على المستعير فان تلفت لا بأس استعمال صحتها وان لم يضرط والاصح انه

لا يضمن ما ينسحق أو ينسحق باستعمال والثالث يضمن المنسحق والمستعير من مستأجر  
لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغل أو في يد من سلها إليه ليروضها  
فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الأذن فان أعار لرعاية سطة زرعها ومنه ان لم ينهه  
أو لم يستعير زرع فوقه كحطه ولو أطلق الرعاة صبح في الأصح ويردع ما شاء وإذا استعار  
لبنا أو قرأ من فله الررع ولا عكس والصحيح أنه لا يعرض مستعير لبناء وكذا المستعير وأنه  
لا تصح اعارة الأرض مطلقاً بل يشترط تعيين نوع المفعة

\*(فصل) لكل من سمارد العارية متى شاء الأداة أو لفن فلا يرجع حتى يردوس أثر  
المسدقون وإذا أعار للبناء أو العراس ولم يدكر مدة ثم رجع ان كان شرط القلع بما بالزمه  
والا فان اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح (قلت) الأصح بزمه  
واقه أعلم وان لم يحتقر لم يقطع بما بال للمعير اختيار بين أن يقيه بأجرة أو يقطع ويصنع أرض  
القص قيل أو يملكه بغيره فان لم يحتقر لم يقطع بما بال بذل المستعير الأجرة وكذا ان لم يملكها في  
الأصح ثم قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها وتقسيم بينهما والأصح أنه يعرض عنهما حتى يختارا  
شيئاً والمعير دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير بغير إذن للتفريق ويجوز للمعير  
والأصلح في الأصح ولكل بيع للمعير وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث والعارية المؤقتة  
كالمطلقة وفي قوله القلع فيما إذا رجع وإذا أعار لرعاة ورجع قبل ادراك الزرع  
فالصحيح ان عليه الإبقاء الى الحصاد وان له الأجرة ولو عي مدق ولم يدرك فيه اتفصيه ببناء حبر  
الرعاة قلع بما بال ولو جعل السبل بذرا الى أرضه فنبت فهو لصاحب البذر والأصح أنه يجبر  
على قلعها ولو ركوبة وقال المالكية أعرنتها انقال بل أحرثتها أو اختلف مالك الأرض  
وزارعها كذلك فالمسدق المالك على المذهب وكذا لو قال أعرنتي وقال له غصب مني فان  
تلفت العين فقد اتفقا على الضمان لكن الأصح ان العارية تصمى بقية يوم التلف لا بأقصى  
القيم ولا يوم القص فان كان ما يدعيه المالك أكثر حلف للزيادة

\*(كتاب الغصب)\*

هو الاستيلاء على حق الغير عدواً بالأو ركب دابة أو جلس على فراش فعاصب وان لم يقبل  
ولو دخل داره وأزجعه عنها أو أربحه وقهره على الدار ولم يدخل فعاصب وفي الثانية وجه واه  
ولو سكن بيتاً ومنع المالك منه دون باقي الدار فعاصب للبيت فقط ولو دخل بقية الاستيلاء  
وليس المالك فيه فعاصب وان كان ولم يربحه فعاصب له صف الدار الآن يكون صعبه ما لا يعد  
مستولياً على صاحب الدار وعلى العاصب الرد فان تلف عنده ضمه ولو تلف ما لا في يد مالكه  
ضمه ولو فتح رأس زق طر وح على الأرض خر ح ما فيه بالفتح أو مصوب فسقط بالفتح  
وخرح ما فيه ضمن وان سقط بعارض ريح لم يضمن ولو فتحه صاعاً عن طائر وهيجه فطار ضمن  
وان اقتصر على الفتح فالطهرانه اذا طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا يدي المترتبة  
على يد العاصب أيدي ضمان وان جهل صاحب العصب ثم ان علم فكعاصب من غاصب يدس قمر  
عليه ضمان ما تلف عنده وكذا ان جهل وكانت يده في أصلها أي ضمان كالعارية وان كانت  
يدأمانة كوديعه فاقترأ على العاصب ومتى تلف الأذن ضمن العاصب من قتله فالتقارار

عليه مطلقاً وإن جهل العاص عليه بأن قدم له طعاماً معصياً بإضافة قاء كاه فكذا في الأظهر  
وعلى هذا لو قدم له السكر قاء كاه برئ العاص

\* (فصل) \* تضمن نفس الرقيق قيمته تلفاً وتلف تحبب بدعادية وأنعاه التي لا يتقدر أثرها  
من الحر بما يقصر من قيمته وكذا المقدرة أن تلفت وإن ألفت وكذا في القديم وعلى الجديد  
تقدر من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحر في يده نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغیره  
مشلي ومتقوم والأصح أن المثل ما حصره كبل أو ورن وحاراله لم فيه كما وترا وتخصا  
وترو ومسل وكافور وقطر وعنب ودقيق لأغالية ومججون فيضمن المشلي مثله تلفاً أو تلف  
فإن تلف في القيمة والأصح أن المثل ما أقصى قيمته من وقت العصب إلى تعدد المثل ولو تعدل  
المعصوب المثل إلى بلد آخر فللمالك أن يكلفه رده وإن بطاله بالقيمة في الحال فإذا رده ردها  
فإن تلف في البلد المنقول إليه طال به المثل في أي البلدين شاء فإن فقد المثل غرمه قيمة أكثر  
البلدين قيمة ولو طهر بالعاصب في غير بلد التلف فالصحيح أنه إن كان لا مؤنة أمضاه كالتلف  
فله مطالبة المثل والأسلا مطالبة المثل بل يعمره قيمة بلد التلف وأما المتقوم فيضمن  
ما أقصى قيمته من العصب إلى التلف وفي الاتلاف لا لعصب بقيمة يوم التلف فإن جنى وتلف  
سراية فالواجب الاتصاف أيضاً ولا تضمن الحر ولا تراق على ذي إلا أن يظهر شرها أو بيعها  
وردها على أن بقيت العين وكذا المحترمة إذا عصبت من مسلم والأصنام وآلات الملائكة لا يجب  
في انطائها شيء والأصح أنها لا تكسر الكسر إلا حتى بل تفصل لتعود كما قبل التأنيب فإن عمر  
المسكر عن رعاية هذا الخلل مع صاحب المسكر أنطاه كيف يفسد وتضمن مسعة الدار والعد  
وتحويهما بالتقويت والفوات بدعادية ولا تضمن مسعة الصنع الابتقويت وكذا منفعة  
بدن الحر في الأصح وإذا انقص المعصوب بعد استعماله وحب الأرض مع الأجرة وكذا لو نقص  
به بأثر إلى الثوب في الأصح

\* (فصل) \* أرى نطفه وأسكر المالك صدق العاصب يمينه على الصحيح فإذا حلف غرمه المالك  
في الأصح ولو اختلفا في قيمته أو أنه إن التي على العبد المعصوب أو في عيب خلقي صدق  
العاصب يمينه وفي عيب حادث يصدق المالك يمينه في الأصح ولو رده ناقص القيمة لم يلزمه شيء  
ولو عصبت نوا قيمته عشرة فصارت الرخص درهماً ثم لبسه فأبلا فصارت نصف درهم فرده لزمه  
جسه وهي قسط التالف من أقصى القيم (قلت) ولو عصبت خفي قيمتهما عشرة فتلف أحدهما  
ورداً الآخر وقيمته درهماً أو تلف أحدهما عصياً أو يدم المالك لزمه ثمانية في الأصح والله  
أعلم ولو حدث نقص يسرى إلى التلف بأن جعل الخبطة هريرة فكالتالف وفي قول بر دمع  
أرض النقص ولو حن المعصوب فتعلق برقته بمال لزم العاصب تخليه به بأقل من قيمته  
والمال فإن تلف يده غرمه المالك وللجبي عليه تعريضه وإن يتعلق بما أحله المالك ثم يرجع  
المالك على العاصب ولو رد العبد إلى المالك فبيع في الحيازة رجع المالك بما أحله المانح  
عليه على العاصب ولو عصبت أرضاً فقل تراها أحبره المالك على رده أو رد مثله وإعادة الأرض  
كما كانت وللناقل الرد وإن بطاله المالك إن كان فيه عرض والأفلا رده بلا نذري  
الأصح ونقاس محاذ كذا حذر الشروطها وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يسر نقص فلا

أرض لكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة وان بقي نقص وجب أرشه معها ولو غصب ذينا ونحوه  
وأعلامه فمقت عليه دون قيمته ردعه ورشه مثل الذاهب في الأصح وان نقصت القيمة فقط رشه  
الأرض وان نقصت أعزم الذاهب وورد الباقي مع أرشه ان كان نقص القيمة أكثر والأصح ان  
السمن لا يجبر نقص هزال قبله وأن تدكر صفة نسيم البحر السيان وتعلم صنعة لا يجبر نسيان  
أخرى قطعاً ولو غصب عصيراً حمر ثم تحلل فالأصح ان الحل للمالك وعلى العاصب الأرض ان  
كان الحل لأخص قيمة ولو غصب خمر افصلت أو جلد ميتة فدبسه فالأصح ان الحل للجلد  
المعصوب منه

• (مصل) • زيادة المعصوب ان كانت أثر المحصاة كقصارة فلا شيء للعاصب بسببها والمالك  
تكاليفه رده كما كان ان أمكن وأرض النقص وان كانت عيناً كسائر غرام كالف القطع وان  
صنع الثوب مصسعه وأمكن فصله أجز عليه في الأصح وان لم يمكن فأن لم ترد قيمته فلا شيء  
للعاصب فيه وان نقصت رشه الأرض وان رادت اشترى كافيته ولو غلط المعصوب بعينه وأمكن  
التمييز لزمه وان شق فان عذر فالذهب انه كالتلف فله تعريضه والعاصب أن يعطيه من غير  
المخلوط ولو غصب حشبة ونحوها أجز عليه أجزت ولو أدرجها في سفة فكذلك إلا أن يحاق تلف  
نقص أو مال معصومين ولو وطئ المعصوبة عالماً بالتحریم حد وان جهل فلاحق وفي الخالي يجب  
المهر الآن تطاوعه فلا يجب على الصحيح وعليها الحدان علت ووطئ المشتري من العاصب  
كوطئه في الخطو المهر فان غرمه لم يرجع به على العاصب في الاطهر وان أحبل عالماً بالتحریم  
فالولد رقيق غير نسيب وان جهل فخر سيب وعليه قيمته يوم الانفصال ويرجع من المشتري على  
العاصب ولو تلف المعصوب عند المشتري وغرمه لم يرجع به وكذا لو تعيب عده في الاطهر ولا  
يرجع نعم منفعة استوفاه في الاطهر ويرجع نعم ما تلف عده وارض نقص سائه وغرامه  
اذا نقص في الأصح وكل ما لو غرمه المشتري رجع به ولو غرمه العاصب لم يرجع به على المشتري  
وما لا يرجع (قلت) وكل من استبد على يد العاصب فكالمشتري والله أعلم

### • (كتاب الشفعة) •

لا تثبت في مقول بل في أرض وما فيها من ثمار ونحوه وكذا غرم لم يورث في الأصح ولا شفعه في  
حجرة بيت على سقف غير مشترك وكذا مشترك في الأصح وكل ما لو قسم نطقت منفعة المقصودة  
حكماء ورجح لا شفعه فيه في الأصح ولا شفعة الا لشرى ولو باع داراً ولم يشرى في عمرها فلا  
شفعة لغيره ولو الصحيح ثبوتها في المهران كان للمشتري طريق آخر الى الدار وأمكن فتح اب  
الى شارع والا فلا واعا تثبت فيما ملك معاوضة ملك الارض متاعاً من ملك الشفع كبيع  
ومهر وعوض صلح دم وبحوم وأجرة ورأس مال سلم ولو شرط في البيع الخيار له سما أو  
للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده الاطهر انه يؤخذ ان قلنا  
المالك للمشتري والا فلا ولو وحد المشتري بالشفع عينا وأراد رده بالعيب وأراد الشفع  
أخذه ويرضى بالعيب الاطهر احاطة الشفع ولو اشترى ثياب داراً أو نعيم فلا شفعه  
لاحدهما على الآخر ولو كان للمشتري شركة في الارض فالأصح ان الشريك لا يأخذ بكل  
المبيع بل حصته ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم ما كم ولا احضار الثمن ولا حصول المشتري

ويشترط لقط من الشفيع كفلكت أو أخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك إتمام تسليم العوض  
إلى المشتري فإذا تسلمه أو أزمه القاضي التسليم ملك الشفيع النقص وأما رضا المشتري بكون  
العوض في دمه وأما قضاء القاضي له بالشفعة إذا حضر مجلسه وأنت حقه فملك به في الأصح  
ولا يملك شقصاً لم يره الشفيع على المذهب

\* (فصل) \* أن اشترى بمثل أخذه الشفيع عنه أو عتق م فقيته يوم البيع وقبل يوم  
استقراره باق طاع الحياراً وعوجل فلا طهر أنه محبر بأن يهل ويأخذ في الحال أو يصير إلى  
المحل ويأخذ ولو بيع نقص وعبر أخذه بحصته من القيمة ويؤخذ المهور به، ومثلها وكذا  
عوض الخلع ولو اشترى بميراث وتلك امتنع الأحذقان غير الشفيع قدوا وقال المشتري  
لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم وإن ادعى علمه ولم يعبر قدره لم يسمع دعواه في الأصح  
وأما طهر الثمن مستحقان كان معيباً بطل البيع والشفعة والأندل وبقيان دفع الشفيع  
مستحقاً لم يطل شفيعه إن جهل وكذا إن علم في الأصح ونصرف المشتري في النقص كبيع  
وقف وإجارة صحيح وللشفيع نقص ما لا شفعة فيه كالوقف وأخذه ويصير فيما به شفعة  
كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثاني أو ينقصه ويأخذ بالاول ولو اختلف المشتري والشفيع في  
قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو أكر الشراء أو كون الطالب شريكاً فإن اعترف الشريك  
بالبيع فالأصح ثبوت الشفعة ويسلم الثمن إلى البائع إن لم يعترف بنقصه وإن اعترف فهل يترك  
في يد الشفيع أم يأخذه القاضي ويحفظه فيه خلاف سق في الاقرار نظيره ولو استحق الشفعة  
جمع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرأس ولو باع أحد الشريكين نصف حصته  
لرجل ثم باع الآخر له في الصف الاول في الصف الثاني والاملا والأصح أنه عفا عن الصف  
الاول شاركه المشتري الاول في الصف الثاني والاملا والأصح أنه لو عفا أحد شفيعين سقط  
حقه وبجرا الآخر بين أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته وأن الواحد إذا أسقط  
بعض حقه سقط كله ولو حضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فإذا حضر العايب شاركه  
والأصح أن له تأخير الأخذ إلى قدوم العايب ولو اشترى شقصاً فله شفع أخذه نصيباً ما نصيب  
أحد هما ولو اشترى واحد من اثنين فله أخذ حصته أحد البائعين في الأصح والاطهر أن الشفعة  
على الفور فإذا علم الشفيع بالبيع فليبادر على العادة فإن كان مريضاً أو عاتماً على بلد المشتري  
أو غائباً من عدو فليؤكل إن قدر أو لا يشهد على الطلب فإن ترك المقدور عليه منهم ما يطل  
حقه في الاطهر فلو كان في صلاة أو حمام أو طعام فله الاتمام ولو أحر وقال لم أصدق المحبر  
لم يرد أن أحرم عدلان وكذا نفعه في الأصح وبعد أن أخبره من لا يقبل حرمه ولو أحر بالبيع  
بألف فتركه فبان إجماعه ما تبقى حقه وإن كان أكثر لطل ولو اتى المشتري فسلم عليه أو قال  
بارك الله في صفقتك لم يطل وفي الدعاء وحده ولو باع الشفيع حصته ما هلا بالشفعة  
فالأصح إطلاقها

\* (كتاب القراض) \*

انقراض والمصارفة ان يدفع ليهما لا ليتخريبه والربح مشترك ويشترط لصحته كون المال  
دراهم أو ذئاباً بحالصة فلا يجوز على تروطي ومعشوش وعروص ومعلوم ما معيا وقيل يجوز

على إحدى الصريتين ومسلما إلى العامل فلا يجوز شرطا كون المال في يد المالك ولا علة له معه ويجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح ووطيئة العامل التجارية توجبها أكثر الثياب وطيفا فلا قارضه لا يشتري حنطة فبطس ويحصر او غز لا يشعبه ويبيعه فسد القراض ولا يجوز ان بشرط عليه شرائع معين أو نوع يندر وجوده أو معاملته شخص ولا يشترط بان مدة القراض فلو دكر مدة ومنعه التصرف بعد فاسده وان منعه الشراء بعد فاسده فلا في الاصح ويشترط اختصاصهما بالبيع واشتركا كهما فيه ولو قال قارضتك على ان كل الربح لك فقراض فاسد وقيل قراض صحيح وان قال كله لي فقراض فاسد وقيل لا ابتاع وكونه معاوما بالجزئية فلو قال على ان لك فيه شركة أو نصيبا فاسد أو ينشأ الاصح انهما ويكون نصيبين ولو قال لي النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح ولو شرط لاحدهما عشرة أو ربع نصف فسد

\* (فصل) \* يشترط ايجاب وقبول وقيل يكفي القول بالفعل بشرطهما كوكيل وموكل ولو قارض العامل آخر بادن المالك ليشركه في العمل والربح لم يفرق الاصح وبغير ادبه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاص فان اشترى في الدمة رقليا بالبدد فالربح للعامل الاول في الاصح وعينه الثاني أجره وقيل هو الثاني وان اشترى بعين مال القراض فباطل ويجوز ان يقارض الواحد اثنين متناصلا ومتساويا والاثنان واحدا والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال واد افسد القراض فقد تصرف العامل والربح للمالك وعليه العامل آخر فمثل عمله الا اذا قال قارضتك جميع الربح لي فلا شيء له في الاصح ويتصرف العامل بمخاطب الامر ولا نسيئة ولا ادن وله البيع تعرض وله الرد بعيب تقتضيه مصلحة فان اقتضت الامانة فلا في الاصح وللمالك الرد فان احتلها عمل بالمصلحة ولا يعامل المالك ولا يشتري للقراض ما كثر من رأس المال ولا من يعتق على المالك تعبيره وكذا روجه في الاصح ولو فعل لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الدمة ولا يباع بالمال بلا ادن ولا ينقض منه على نفسه حصرا وكذا سفره في الاظهر وعليه فعل ما يعتاد كطهي الوب وورن الحبيب كذهب وسكن لا الامتعة النقيلة ونحوه وما لا يلزم له الاستئجار عليه والاظهر ان العامل يملك حصه من الربح بالنسيئة لا بالظهور وتجارا الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك وقيل مال قراض والمقص الحاصل بالرحص محذور من الربح ما أمكن ومحموره وكذا لو تلف بعضه بآفة أو عصب أو سرقة بعد تصرف العامل في الاصح وان تلف قبل تصرفه من رأس المال في الاصح

\* (فصل) \* لكل حصه ولو مات أحدهما أو وحى أو أغنى عليه اصح ويلزم العامل الاستبراء اذا صح أحدهما أو نصيب رأس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزمه النصيب ان لم يكن ربح ولو استرد المالك بعضه قبل ظهور ربح وحصر ان رجع رأس المال الى الذي وان استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحا ورأس مال مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرون فالربح سدس المال فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشر وطامه وباقيه من رأس المال وان استرد بعد الحصر ان فالحصر ان مورع على المسترد والباقي فلا

يلزم جبر حصة المسترد ولو ربح بعد ذلك مثاله المال مائة والحسران عشرون ثم استرد عشرين  
قربع العشرين حصة المسترد وبقود رأس المال الى الخمسة وسبعين ويصلق العامل بمئته  
في قوله لم أربح أو لم أربح الا كذا لو اشترت هذا القراض اولى أو لم تنهض عن شراء كذا  
وفي قدر رأس المال ودعوى التلف وكذا دعوى الرد في الاصح ولو اختلفا في المنسوط له  
تحالفة وله أجرة المثل

### \*( كتاب المساقاة ) \*

تصح من جائر التصرف وليس ويجنون بالولاية وموردها الخذل والعنب وجوزها القديم  
في سائر الاشجار المثمرة ولا تصح المحارة وهي عمل الارض ببعض ما يجرح منها والد ثمر من  
العامل ولا المراوعة وهي هذه المعاملة ولست من المالك فلو كان بين النخل بياض صحت  
المراوعة عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسر ايراد النخل بالسقي والبياض  
بالعمارة والاصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما وأن لا يقدم المراوعة وان كثير البياض كقليله  
وأه لا يشترط تساوي الجذر والمنسوط من الثمر والزرع واه لا يجوز ان يتحارعا المساقاة  
فان اقرنت أرض بالمراوعة فالعمل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلانه وطريق  
جعل العلة لهما ولا أجرة ان يستأجره نصف النخل ليرع له النصف الآخر وبغيره فمف  
الارض أو يستأجره نصف النخل ونصف مفعة الارض ليرع النصف الآخر في النصف  
الآخر من الارض

\*( فصل ) \* يشترط تخصيص الثمرهما واشتراكهما فيه والعلم بالصبيح بالجرثومة كاقراض  
والاطهر حصة المساقاة عند ظهور الثمر اكنى قبل بدو الصلاح ولو ساقاه على ودي ليعرسه  
ويكون الشجر له ما لم يحرق ولو كان معروضا بشرط لغير رأس الثمر على العمل فان تدره مدة  
يشر فيها بالصالح والا فلا وقيل ان تعارض الاحتمالان مع ولمساقاة شريك في الشجر اذا  
شرط له زيادة على حصته ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس اعمالها أو لا يتقود  
بالعمل وبالدق الحديثة ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر ولا يجوز ان توقفت  
نادر الثمر في الاصح وصيغتها ساقية على هذا النخل بكذا أو سلمته اليك لتعهده ويشترط  
التسول دون تفصيل الاعمال ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف العاقل وعلى العامل  
ما يحتاج اليه لصلاح الثمر واسترادته مما يتكرر وكل سنة كسقي وتقيع نهر واصلاح  
الاباحر التي تثبت فيها الماء وتلقيح وتحيية حشيش وقصاص عصرة وتعرش جرت عادة  
وكذا حفظ الثمر وجداده وتخفيفه في الصبح وما قصده حفظ الاصصل ولا يتكرر وكل سنة  
كإزالة الحيطان وحفرهم حديد فعلى المالك والمساقاة لازمة فلو هرب العامل قبل القراع  
وأتمه المالك متبرعا في استحقاق العامل والاستأجر الحالك عليه من ثمنه وان لم يقدر على  
الحاكم فليشهد على الاتفاق ان أراد الرجوع ولومات وخلف تركه أتم الوارث العمل منها وله  
أن يتم العمل نفسه أو عماله ولو ثبتت حياة عامل صم اليه مشرف فان لم يتحفظ به استؤجر  
من ماله عامل ولو ربح الثمر من ماله فاعمل على المداق أجرة المثل

### \*( كتاب الاحارة ) \*



شرطهما كائن ومشترو الصيغة آخرتك هذا أو أكريتك أو ملكتك منافع سنة تكذا  
 فيقول قبلت أو استأجرت أو أكريت والاصح اعتادها بقوله آخرتك منفعتها ومنعها بقوله  
 بعثك منفعتها وهي نعمتان واردة على عين كإجارة العقار ودابة أو شخص معين وعلى الذمة  
 كاستئجار دابة موصوفة بأن يلزم ذمته خياطة أو نسيه ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فإجارة  
 عين وقيل ذمة يشترط في إجارة الدابة تسليم الأجرة في المجلس وإجارة العين لا يشترط ذلك  
 فيها ويجوز فيها التخييل ولتأجيل إن كان في الذمة وإذا أملت تجملت وإن كانت معينة  
 ملكت في الحال ويشترط كون الأجرة معلومة فلا تصح بالعمارة والعلف ولا يسلخ بالملك  
 ويطلق بعض الدقيق أو بالحالة ولو استأجرها لترضع رقيقا بعينه في الحال جاز على الأصح  
 وكون المنفعة متوقفة فلا يصح استئجار ياعطى كله لا تنع وان روت السلاء وكذا  
 دراهم ودابة لترتب وكل للصديق الأصح وكون المؤخر قادرا على تسليمها فلا يصح استئجار  
 آبق ومعصوب وأعي العصف وأرض للرعاية لا مالها دائم ولا يكفيها المطر المعتاد ويجوز  
 أن كان لها مال دائم وكذا أن كسها المطر المعتاد وما التلوح المحتملة والعالم حصولها في  
 الأصح والامتناع الشرعي كالحصى فلا يصح استئجار للمعسرين محجمة ولا خاص لخدمة مسند  
 وكذا مسكوحه لرماع أو غيره بغير إذن الروح في الأصح ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة  
 الذمة كأكربت ذمتك الجمل إلى مكة أول شهر كذا ولا يجوز إجارته بعين منفعة مستقلة فلو أجز  
 السنة الثانية لمستأجر الأولى قبل انقضاءها جازي الأصح ويجوز كراء العقب في الأصح  
 وهو أن يؤجر دابة رحلا ليركبها بعض الطريق أو رحلا ليركب هذا أياما أو ذاك أياما وليس  
 بالعصيان ثم يقتسمان

٥ (فصل) \* يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر برمان كداسة وتارة تعمل كذابة إلى  
 مكة وكحياطة أو الثوب فلو حدهما فاستأجره ليصطه بإص المار لم يصح في الأصح ويقدر  
 تعليم القرآن أو قسيس سور وفي السابيين الموضع والطول والعرض والسمك وما يبنى به  
 لا قدر للعمل وإذا صلحت الأرض لسائر رعاة وغرام اشترط تعيين المنفعة ويكفي تعيين  
 الرعاة عن دكر ما يرعى في الأصح ولو قال لتتفع بها عائلتي صح وكذا لو قال إن شئت فازرع  
 وإن شئت فاعرس في الأصح ويشترط في إجارة دابة لركوب معرفة الركاب بشاهدة  
 أو وصف تام وقيل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وعسيرة إن كان له  
 ولو شرط حمل المعاليق مطلقا فسد العقد في الأصح وإن لم يشترط لم يستحق ويشترط في إجارة  
 العين تعيين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخللا في بيع العائب وفي إجارة الذمة ذكر الجنس  
 والنوع والد كوبة والذوبة ويشترط فيما يان قدر الدابة كل يوم الآن يكون الطريق  
 مارا لمصوطة فيعمل عليها ويجب في الإيجار للعمل أن يعرف المحمول فإن حصره أو امتنع  
 يده إن كان في طرف وإن عاب قدره كميل أو ورن وجده لاجس الدابة وصفتها إن كان  
 إجارة ذمة الآن يكون المحمول راجا أو سواه

٥ (فصل) \* لا تصح إجارة مسلم لجهاد ولا عاتق لتهمة الإلحج وهرقة ركة وفتح الجبهير  
 ميت وذمة وتعليم القرآن ولحصاة وأرض معا ولا حدهما فقط والأصح أنه لا يستباح

أحدهما الآخر والحضنة حفظ صبي وتعهده بفصل رأسه وبذنه وثيابه ودهنه وكله وربطه  
في المهد وتغريكه لبام ونحوها ولو استأجر لهما فاقطع اللبن فالذهب انتفاع العقد في  
الارصاع دون الحضنة والاصح انه لا يجب جبر وخط وكسر على وراق ونخياط وكحل (قلت)  
صحح الراعي في النسخ الرجوع فيه الى العادة قال اضطربت وحب البيان والاقبطل  
الاجارة والله أعلم

\* (فصل) \* يجب تسليم مفتاح الدار الى المكترى وعمازتها على المؤجر فان يادر وأصلها والالا  
فالمكترى الخيار وكسح الثلج عن السطح على المؤجر وتنظيف عرصة الدار عن ثلج وكاسة  
على المكترى وان احردابة لركوب على المؤجر اكاف وبرذعة وحرام وثقرورة وحطام  
وعلى المكترى غسل ومطلة ووطاء وعطام وقواعها والاصح في السرح اتباع العرف وطرف  
المحمول على المؤجر في احارة الدمة وعلى المكترى في اجارة العين وعلى المؤجر في اجارة الدمة  
الخروج مع الدانة لتعهدها واعانة الراكب في ركوبه وزرولة نصيب الحاجة ورفع الحمل  
وحطه وشذ الحمل وحله وليس عليه في احارة العين الا الصلابة بين المكترى والدانة وتنقيص  
احارة العين تلص الدانة ويثبت الخيار بعينها ولا خيار في اجارة الدمة بل يلزمه الابدال والطعام  
المحمول لذو كل يبدل اذا اكل في الاطهر

\* (فصل) \* يصح عقد الاجارة مدة تنق في العينة غالتا وفي قول لا يراد على مدة وفي قول  
تلاشي والمكترى استيفاء المنفعة لنفسه وبغيره فركب ويسكن مثله ولا يسكن حدادا وقصارا  
وما يستوفى منه كدار ودابة معينة لا يبدل وما يستوفى به ككنوب وعصى عين العينة  
والارتضاع يجوز زاد الله الاصح ويد المكترى على الدانة والثوب بدانة مدة الاجارة وكذا  
بعدها في الاصح ولو ربط دابة كترها الحمل أو ركوب ولم يتنعها لم يصح الا اذا انهدم  
عليها اصطبل في وقت لو امتنع هم لم يصح الهدم ولو تلف المال في بدأ جبر بلا تعدد كنوب  
استؤجر لحياطته أو وضعه لم يصح ان لم ينقرد بالبدان فعدا المستأجر معه أو أحضره مره  
وكذا ان اضرد في أطهر الاقوال والثالث يصح المشترك وهو من الترم عملا في دمه لا المصرد  
وهو من احرفه مدة معينة لعمل ولودع ثوبا الى تصاريفه تصره أو حياط ليحيته فعقل  
ولم يدكر أجره فلا أجر له وقيل ان كان معروفا بذلك العمل له والا فلا وقد يستحسن  
ولو تعلق المستأجر بان صرف اديابه أو كبحها فوق العادة أو اراكها أثقل منه أو أسكن  
حدادا أو قصارا ضمن المبي وكذا لو اكرى للحمل مائة تطل من حطة حمل مائة شعير  
أو عكس أو عشرة أو عشرة أعقرة شعير فحمل حطة دون عكسه ولو اكرى لمائة حمل مائة  
وعشرة لزمه أجره المثل للزيادة وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معها فان كل ضمن  
قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة ولو سلم المائة والعشرة الى المؤجر فحمله باهلا ضمن  
المكترى على المذهب ولو ورن المؤجر وحمل فلا أجره للزيادة ولا صلح ان تلب ولو أهداه  
ثوبا ليحيطه فحاطه فحاطه وقال أمرتني بقطعه فباعه فقال بل بقيصا فالأطهر تصديق المالك بيمينه  
ولا أجره عليه وعلى الحياط ارض السطح

\* (فصل) \* لا تنفسح الاجارة بعدد كعذرو وقودهم وسفرهم من مساجد أو دابة لسفر

ولو استأجر أرضاً من رابعة لزوج فهاك الزرع بجائحة فليس له الفسخ ولا حط حتى من الأجرة  
وتفسخ بموت الدابة والأجير المعين في المستقبل لا الماسي في الاظهر فيستقر قسطه من  
المسمى ولا تفسخ بموت العاقدين ومتولى الوقت ولو أجز البطن الأول مدة ومات قبل تمامها  
أو الولي مبيداً لا يبلغ فيها بالس فبلغ بالاحتلام فالاصح انفساخها في الوقت لا المسمى وأما  
تفسخ بانهدام الدار لا انقطاع ماء أرضه فتؤخرت لرعاة بل يثبت الخيار وغصب الدابة  
وأما العبد يثبت الخيار ولو أكرى جالا وهرب وتركه اعند المكترى راجع القاسي ليمونها  
من مال الحال فان لم يجد لها الا قرض عليه فان وثق بالمكترى دفعه اليه والا جعله عند ثقة  
وله أن يبيع منها قدر النفقة ولو أذن المكترى في الاغراق من مال الغير جاع جاز في الاظهر ومتى  
قبض المكترى الدابة أو الدار أو مسكها حتى مضت مدة الاجارة تقرر الاجرة وان  
لم يمتنع وكذا لو أكرى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه وسواء  
فيه احرار العبي والذمة اذ اسلم الدابة الموصوفة وتُسق في الاجارة القاسية مدة أجرة المثل  
عائتسقر به المسمى في العسيرة ولو أكرى عيامة ولم يسلمها حتى مضت انفسخت ولو لم يقدر  
مدة أو جز لركوب الى موضع ولم يسلمها حتى مضت مدة السير فالاصح أنها لا تفسخ ولو أجز  
عبده ثم أعقبه فالاصح أنها لا تفسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد والاطهر انه لا يرجع على سيده  
بأجرة ما بعد العتق ويصح بيع المستأجر للمكترى ولا تفسخ الاجارة في الاسع ولو باعها لغيره  
جاري الاظهر ولا تفسخ

\*(كتاب احياء الموات)\*

الأرض التي لم تعمر قط ان كانت سلا لا اسلام فلمسلم تملكها بالاحياء وليس هو لهي وان  
كانت سلا لا كفر فلهم احياءها وكذا المسلم ان كانت مما لا يدعون المسلمين بها وما كان  
معمورا لمالكه فان لم يعرف والعمارة اسلامية حال صائغ وان كانت جاهلية فلا طهرانه  
يملك بالاحياء ولا يملك بالاحياء حريم معمور وهو ما تمس الحاجة اليه لتسامم الشقاق حريم  
القرية النادى ومركص الخيل ومباح الابل ومطرح الرماد ونحوها وحريم المشرق الموات  
موقف النازح والخص والدولاب ويجمع الماء متردد الدابة وحريم الدار في الموات مطرح  
رماد وكاسة ونخ وعمرى صوب الدار وحريم آثار المسامع والوحفر فيه نقص ماؤها أو جيف  
الاهيار والدار المحفوفة بدور لا حريم لها وينصرف كل واحد على ملكه على العادة فان تعدى  
صمن والاصح انه يجوز ان يحدد ان المحفوفة بما كس حاما واصطلا وحاطونه في البراري  
حاطون حداد اذا احتاط وأحكم الجدران ويجوز احياء موات الحرم دون عرفات في الاصح  
(قلت) ومن دلالة ومنى كمره والله أعلم ويختلف الاحياء بحسب العرص فان أراد مسكا اشترط  
تحويل الدفعة وسقف بعضها وتعليق باب وفي الباب وجه أو رية دواب فتحويل لاسقف  
وفي الباب الخلاف أو من رعة تجمع التراب حولها وتسوية الارض وترتيب مالها ان لم يكفها  
المطر المعتاد لا الرعاة في الاصح أو يستأجر جمع التراب والحويط حيث حرت العادة  
وتهيئة ماء ويشترط العرص على المذهب ومن شرع في عمل احياء ولم يفته أو أعلم على بقعة  
سب انحرار أو عز زحشا فحرم وهو أحق به لكن الاصح أنه لا يصح بيعه وان لم يحد آخر

ملككم ولو طالت مدة التجبر قال له السلطان أحي أو أترك فان استهل أهل صدقة قرية  
ولو أقطعهم الإمام موافقاً لأحق باحيائه كالتجبر ولا يقطع إلا قديراً على الإعياء وقدرا  
يقدر عليه وكذا التجبر والاطهران للإمام أن يصح بقعة موات لرجي ثم جزية وصدقة  
وضالة وضعيف من النجعة وإنه تقض حوائج الحاجة ولا يصح لنفسه

(فصل) في منفعة الشارع المروءية ويجوز بالجلوس في الاستراحة عامة وهو مما إذا لم يضيغ  
على المسيرة ولا يشترط إذن الإمام وله تعطيل مقعده بيارية وغيرها ولو سبق إليه إنسان أقرع  
وقبل يقدم الإمام برأيه ولو جلس فيه للمساءلة ثم فارقته نازكاً للفرقة أو ساقطاً إلى غيره بطل  
حقه وإن فارقته ليهود لم يطل لأن تطول فارقته بحيث يقطع ما بعده ويأمنون غيره  
ومن أتى من المسجد موضعاً ينفق فيه ويقرئ كالجالس في شارع العامة ولو جلس فيه  
لصدقة لم يصر أحق به في غيرها ولو فارقته لم حاجة ليعود لم يطل اختصاصه في تلك الساحة  
الأصح وإن لم يترك أزاره ولو سبق رجل إلى وضع من رباط مسجل أو بقية إلى مدرسة أو  
صوفي إلى خانة لم يرع ولم يطل حقه بغير وجه لشرعاً حاجة ونحوه

(فصل) المعدن الطاهر وهو ما خرج بلا علاج كنفط وكبريت وقار ومومياء وبرام وأحجار  
رجي لأعيان باحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجبر ولا إقطاع فان ساقطه قدم السابق بقدر  
حاجته فان طلب زيادة فالأصح أن يحاجه لوجباً معاً أقرع في الأصح والمعدن الباطن وهو  
ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب ونفضة وحديد نحاس لأعيان بالحق والعدل في الأطهر ومن أحياء  
وأناظهر فيه معدن باطن ملكه والمياه المباحة من الأودية والبحيرات في الجبال يسرى  
الناس فيها فان أراد قوم سقى أرضهم منها فاصناف سقى الأعلى فالأعلى وليس كل واحد الماء  
حق يباغ الكعيبين فان كان في الأرض ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقى وما أخذ من  
هذا الماء في الأملاك على الصحيح وحافر بقرعوان لا ارتفاع أو لى عمامة حق يرثقل والمحفورة  
للكل أو في ملك يملك ماؤها في الأصح وسواها ملكه أم لا لا يلزمه بدل ما فضل عن حاجته لزوم  
ويجب لها شبة على الصحيح والقناة المشتركة بينهم ماؤها ينصب خشبة في عرض النهر فيها  
ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصر ولهم القسمة بها يات

### (كتاب الوقف)

شرط الوقف صحة عبارته وأهلية التبرع والموقوف دوام الانتفاع به لا مطلقاً ومواريحان  
ويصح وقف عقار ومنقول ومشاع لا عبد فوق في الله ولا رقب حرقه وكذا المستوفدة  
وكل معلوم وأحد عباده في الأصح ولو وقف بناء أو غرساً في أرض مستأجرة لها فالأصح  
جوازها وان وقف على معين واحد أو جمع انشطر إمكان غايكه فلا يصح على جنين ولا على العبد  
لنفسه ولو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده ولو أطلق الوقف على جهة لعاقيل هو وقف  
على مال كها ويصح على ذي لامتدحون وقفه في الأصح وان وقف على جهة معصية  
كعمارة الكنائس ما طل أو جهة قرية كالفقراء والعلم والمساكين والمدارس صح أو جهة  
لا تظهر في القرية كالإغنياء صح في الأصح ولا يصح الإبقاء ومريجه وقت كذا أو  
أرض موقوفة عليه والتسبيل والعميس صريحان على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة

محرمه أو موقوفه أو لاتباع ولا قوب نصير في الاصح وقوله تصدق فقط ليس بصريح  
 وأن نوى الآن بنفسه إلى جهة عامة ونوى والاصح أن قوله محرمته أو أيدته ليس بصريح  
 وأن قوله جعلت القيمة مسجداً نصير به مسجداً وإن الوقف على معين يشترط فيه قبوله  
 ولو رد بطل حقه شرطنا القبول أم لا ولو قال وقف هذا سنة فباطل ولو قال وقف على  
 أولادي أو على زيد ثم لسه ولم يرد فالظاهر صحة الوقف فإذا انقضى المذكور فالظاهر أنه يبقى  
 وقفاً وإن مصرفه أقرب الناس إلى الواقف يوم انقضاء المذكور ولو كان الوقف منقطع  
 الأول كوقفه على من سبوا في المذهب بطلانه أو منقطع الوسط كوقفه على أولادي  
 ثم رجس ثم القترا فالذهب صحته ولو انقصر على وقف فالظاهر بطلانه ولا يجوز تعليقه  
 كقوله إذا باع زيد فقد وقف ولو وقف بشرط اختيار بطل على الصحيح والاصح أنه إذا وقف  
 بشرط أن لا يزوج أتبع شرطه وإنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية  
 أو من كالمدرسة والرباط ولو وقف على شخصين ثم القترا فإن أحدهما فالاصح  
 المنصوص أن نصيبه يصرف إلى الآخر

• (فصل) • قوله وقف على أولادي وأولاد أولادي يقتضي التسوية بين الكل وكذا  
 لو زاد ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن ولو قال على أولادي ثم أولاد أولادهم ما تناسلوا  
 أو على أولادي وأولاد أولادي الأعلى فالأعلى أو الأول فالأول فهو للترتيب ولا يدخل أولاد  
 الأولاد في الوقف على الأولاد في الاصح ويدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية والنسل  
 والعقب وأولاد الأولاد الآن يقول على من ينسب إليهم ولو وقف على ماله وله معتق  
 ومعتق قسم بينهما وقيل بطل والصفة المتقدمة على جل معطوفة تعتبر في الكل كوقفه  
 على محتاجي أولادي وأحفادي وأخوتي وكذا المتأخرة عليها والاستثناء إذا عطف بها أو قوله  
 على أولادي وأحفادي وأخوتي المحتاجين أو الآن ينسب بعضهم

• (فصل) • الظاهر أن الملك في رتبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى أي ينتقل عن اختصاص  
 الأدنى فلا يكون لواقف ولا للموقوف عليه ومنافعة الملك للموقوف عليه يستوفيهما بنفسه  
 وبغيره بأجرة أو جارة وبذلك الأجرة وفوائده كثيرة ووصف ولين وكذا الوفاة في الاصح والثاني  
 يكون وقفاً ولو ماتت المبيعة اختص بمجاهداتها ولمهر الجارية إذا وطئت بشبهة أو سكاح  
 إن صحها وهو الاصح والمذهب أنه لا يملك قيمة العبد الموقوف إذا أنفق بل يشتري بها  
 عسداً ليكون وقفاً مكانه فإن تعدد فبعض عبده ولو حقت الشفعة لم ينقطع الوقف على  
 المذهب بل ينفع بمجاهد عاقل ناع والثلث كقيمة العبد والاصح جواز بيع حصر المسجد  
 إذا ملئت وجده إذا انكسرت ولم تصلح إلا لأحراق ولو أنتم دم مسجد وتعددت أعادته  
 لم يسع بهال

• (فصل) • إن شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أو تسع والأفا نظر للقاضي على المذهب  
 وشرط الناظر العداة والكفاية والاهتداء إلى التصرف ووطيقته العداة والاجارة  
 وتخصيل الصلة وقسمها فإن قوس إليه بعض هذه الأمور لم يده ولو واقف عرل من ولاء  
 ونصب غيره إلا أن يشترط نظره حال الوقف وإذا أجز الناظر فزادت الأجرة في المسئلة وأظهر

## • (كتاب الهبة) •

التقليد بلا عوص هبة فان ملك محتاجا لثواب الاخرة فصدقة فان نقله الى مكان الوهوبه  
اكرامه هدية وشرط الهبة ايجاب وقبول لفظا ولا يشترط ان في الهبة على الصحيح بل  
يكفي البعث من هدايا القبض من ذلك ولو قال اعزتك هذه الدار فاذمت فهي لورثتك  
وهي هبة ولو اقتصرت على اعزتك فكذلك في الجديد ولو قال فاذمت عادت الى وكذا في الاصح  
ولو قال ادرت لك ارجعتك الدار فاذمت عادت الى وان من قبلك استقرت لك  
فالذهب طرد القوانين الجديد والتقديم وما جاز به وما لا كجهول ومعصوب  
وضال فلا الايجابي حنطة ونحوها وهبة الدين للمدين ابراء ونحوه باطل في الاصح ولا  
يملك معصوب الا قبض باذن الواهب لمومات احدى ما بين الهبة والقبض فام وارنه مقامه  
وقبل يفسخ العقد ويسن لوالد العدل في عطية اولاده بان يدوى بين الذكروالانثى وقبل  
نفسه الارث وللأب الرجوع في هبة ولده ~~ر~~ كذا السائر الاصول على المشهور بشرط  
رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمنع بيعه ووقفه لاربعه وهبته قبل القبض  
وتعليق عتقه وتزويجه ورأته واوكذا الاجارة على المذهب ولورال ما حكمه عادلا يرجع في  
الاصح ولو زاد رجوع فيه من اذنه المتصلة لا المتصلة يحصل الرجوع يرجع فيما وهبت  
او امر رجعه او رددته الى ملكي أو نقضت الهبة لا يبيعه ووقفه وهبته واعناه وموئله  
الاصح ولا رجوع لعير الاصول في هبة مقيمة بنى الثواب وتوق وهب مطلقا لثواب ان  
وهب لورنه وكذا الاعلى منه في الاظهر واقله على المذهب فان وجب فهو قيمة الموهوب  
في الاصح فان لم يشه فيه الرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون  
يباع على الصحيح أو مجهول فالذهب بطلانه ولو بعث هدية في طرف فان لم تجر العادة رده  
كقصوره ثم فهو هدية أيضا والا فلا ويجرم استعماله الا في كل الهبة منه ان اقتضته  
العادة

## • (كتاب القطة) •

يستحب الالتقاط لو اثنى بامانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغيره واثق ويجوز في الاصح  
ويكره لفاسق والمذهب انه لا يجب الا الشهادة على الالتقاط وان يبيع القاط الفاسق والصبي  
والذي في دار الاسلام ثم الاظهر انه يترع من الفاسق ويوصع بعد عدل وانه لا يعتد بغيره  
بل يضم اليه رقب ويترع الولي اقله الصبي ويعرف ويملكها للصبي ان رأى ذلك حيث  
يجوز الاقراض له ويضم الولي ان قصر في انقراعه حتى تلف في يد الصبي والاظهر بطلان  
التقاط العد ولا يعتد بغيره فلو أخذ سيده منه كان التقاطه قلت المذهب صحة التقاط  
المكاتب كآبة صحيحة ومن بعضه حر وهي لولسيده فان كانت مهيأة فلصاحب التوبة في  
الاظهر وكذا حكم سائر النادر من الاكساب والمؤن الارش الخنايا واثق اعلم  
• (محل) • الحيوان المملوك المحتج من معار الساع بقوة كبيع وفرس أو بعد وكأرب

وطني أو طبرستان كما أن وجد بمقارنات القاضي النقاطه لفظ ركذ الغيرة في الاصح ويحرم  
النقاطه لفظ وان وجد بقريه فالاصح جواز النقاطه لفظ ولا يمنع منها كشأن يجوز  
النقاطه لفظ في القرية والمقارنات ويضيق أحد من مقارنات فان شاء عرفه وتلك أو باعسه  
وحظ منه وعرفها ثم تلك أو أكله وغرم قيمته ان طهر مالكة فان أخذ من العمران فله  
الحصتان الاوليان لا الثالثة في الاصح ويجوز أن يلتقط عبد الايميزر يلتقط غير الحيوان فان  
كال يسرع فساد كهريسة فان شاع به وعرفه لفظ نفسه وان شاء ملكه في الحال أو أكله  
وقبل ان وجد في عمران وجب البيع وان أمكن بقاؤه بصلاحيه كطب يصفى فان كانت  
الطبة في يده بيع أو في تحفيقه وتبرعه الواجد جفقه والايح بعضه لتجفيف الباهي  
ومن أخذ نقطة لفظ أدهى أمانة فان دفعها الى القاضي لزمه القبول ولم يوجب  
ألا كرون التعريف والحالة هذه فلو قصد بذلك خيابه لم يصح ضمان في الاصح وان أخذ  
بقصد الخيانة قضان وليس له بعده أن يعرف أو يتكلم على المذهب وان أخذ يعرف أو يتكلم  
فأمانة مدة التعريف وكذا بعده ما لم يتكلم في الاصح ويعرف جسمه أو صفته أو قدرها  
ومحاصرها وكلها ثم يعرفها في الاسواق وأبواب المساجد ومحوها سنة على الله اذ يعرف  
أولا كل يوم طرق النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا تكفي سنة متفرقة  
في الاصح (قلت) الاصح تكفي والله أعلم

• (فصل) • ويذكر بعض أوصافها ولا يلزم مؤنة التعريف ان أخذ لفظ بل يرتب القاضي  
من بيت المال أو يقتصر على المالك وان أخذ لفظ لزمه وقيل ان لم يتكلم فعلى المالك  
والاصح أن الحضر لا يعرف سنة بل زمة ما يظن ان فاقده يعرف عنه غالباً  
• (فصل) • اذ عرف سنة لم يملكها حتى يختاره بلفظ تملك وقيل تكفي النسبة في ملك  
بعض السنة فان غلب فظهر المالك وانفق على رده فافذالك وان أرادها المالك وأراد الملتقط  
العدول الى بدلها أوجب المالك في الاصح وان تلفت عرم مثلاً أو قيمه في يوم القتل وان تلفت  
بعب فله أخذها مع الارض في الاصح واذا ادعاه رجل وليصة فله ولا يمتنع لم تدفع اليه وان  
وصفها وظن صدقه جاز الدفع اليه ولا يجب على المذهب فاندفع فإمام آخر ينفقها أو حوت  
اليه فان تلمت عنده فاصحاب البينة تصمين الملتقط والدفع اليه والقرار عليه (قلت)  
لا تحل اقله الحرم للقتل على الصحيح ويجب تعريضه لقطعها والله أعلم

### • (كتاب القبط) •

التقاط التبرود فرس مكفاهه ويجب الاشهاد عليه في الاصح وانما ثبت ولاية الانتقاط  
لمكلف حر مسلم عدل رشيد ولو التقط عبد يبيع ان سيده اترع منه فالعلمه بأقره عنده أو  
التقطانه فالسيد الملتقط ولو التقط صبي أو فاسق أو مجبور عليه أو كاسر مسلماً اترع  
ولو اترع من اثنان على أخذه جعله الحاكم من يراه منهما أو من غيرهما وان سبق واحد  
فالتقطه منع الا حرم من اجته وان التقطه معاً وهما أهل فالاصح أنه يقدم على فقير  
وعدل على مستور فان استويا أقرع واذا وجد لدى اقباطي يلد ليس له نقله الى بادية والاصح  
ان نقله الى بلد آخر وان للعرب اذا التقطه يلدان نقله الى بلده وان وحده يلد به فله نقله

الى يدوان وجد بهدي يلد فكذا حضري اوسا دية اقر سيدة وقيل ان كلوا يشتهلون للجنة  
لم يشتر وثقتهم في ماله العام كوقف على اللقطاء وانما هو اختصار به كتابا مطلقا  
عليه ومقر وثقتهم وما في جيبه من دراهم وغداها ومهدود فاير منثور رفقو ونصته وان  
وجب في دار نهى له وليس له مال مدفون تحت وكذا ثياب وامتنع موضوعه بقر به في  
الاصح فان لم يصرف له مال فالظاهر انه يتفق عليه من حيث المال فان لم يكن قام المسلمون  
بكتبايته فرضا وفي قول ثقتهم والملتقط الاستقلال بموقف ماله في الاصح ولا يتفق عليه منه  
الا باذن القاضي قطعا

• (فصل) • اذا وجد لقطا بدار الاسلام وفيه اهل ذمة او بدار فقهوا واقرها يد كسار  
صل او بعد ملكها بجزية وفيها مسلم حكم بالسلام القبط وان وجد بدار كذا فكذا كفرا لم  
يسكنهم اسلام وان سكنهم اسلام كسار تاجر فسلم في الاصح ومن حكم بالسلام ماله ارقا فامدى  
بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر  
ويحكم بالسلام المسمى بجهة من احرير لا تفرضان في لقطا احدهما الولادة فاذا كان احد  
ابويه مسلما وقت العلق فهو مسلم فان بلغ ووصف كفا فخرت ولو علق بين كافر بين ثم اسلم  
احدهما حكم بالسلامه فان بلغ ووصف كفا فخرت وفي قول كافر اصل الثانية اذ اسلم  
طافلا تبع السابى في الاسلام ان لم يكن معه احد ابويه ولو ساءمذى لم يحكم بالسلامه في الاصح  
ولا يصح اسلام مسمى بمزنا لا على الصحيح

• (صل) • اذا لم يقر القبط برق فهو حر الا ان يقيم احد بينة برقه وان اقر به لشخص فصدقه  
قل ان لم يسبق اقراره بحرية والمذهب انه لا يشترط ان لا يسبق تصرف يقتضى ذمة حرية  
كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه المستقلة لا المصلحة المضرة بعير في  
الظاهر فلو زمه دين فاقرب برق وفي يده مال قصي منه ولو ادعاه قس ليس في يده بلاية لم يقبل  
وكذا ان ادعاه الملقط في الظاهر ولو ادعاه بغيره في يد من يسترقه ولم يعرف  
استداه الى التفاضل حكم بالرق فان بلغ وقال احرار يقبل قوله في الاصح الا بينة ومن اقام  
بينة برقه عمل بها او يشترط ان تعرض البينة لسبب الملقط في قول يكتفى بمطابق الملاء ولو  
استلحق القبط حر مسلم لحقه وصار اولى بغيرته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط  
تصديق سيده وان استلحقه امرأته لم يلحقها في الاصح او اثنان لم يقدم مسلم وحر على ذمي وبعبء  
فان لم تكن بينة عرض على القائف فيلق من الحق به فان لم يكن قائف او تحير او شامه بها او  
الحقه بها امر بالاقتساب بعد بلاغه الى من يعيل طبعه اليه منها ولو اقاما بينة من عارضين  
سقطا في الاظهر

### • (كتاب الجمالة) •

هي كقولهم من رد آتني فله كذا ويشترط صيغة تدل على العمل بعوض ملزم فلو عمل بلاذن  
او اذن لشخص فعمل غدا بغيره فلا شيء له ولو قال اجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحقه الراد  
على الاجنبي وان قال قال زيد من رد عبدى فله كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد  
ولا يشترط قبول العامل وان عيبه ونقص على عمل مجهول وكذا ما عاين في الاصح ويشترط



كأنه يعمل بطلوه فلو قال من رده فلا ثوب أو أدرسه فقد العقد ولو إذا بطل فمطله ولو قال من بطل كذا فمطله من آخر بطله فله قسطه من العمل ولو اشتد له اثنتان في ردة ما اشتد كالمطل العمل ولو اتهم بطله فمطله فله العمل إن قصد اعادته فله كل العمل وإن قصد العمل للمالك فلا ثوب له قسطه ولا شيء للمشاركة في العمل وإن قصد القسح قبل تمام العمل فإن فسح قبل الشروع أو فسح العمل بعد الشروع فلا شيء له وإن فسح المالك بعد الشروع فعليه أجرة المثل في الأصح وللمالك أن يرضى بقسط العمل قبل الفراغ وفادته بعد الشروع وجوب أجرة المثل ولومات الاتوفى في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل وإذا رده فليس له حيبه لقبض العمل ويصدق المالك إذا أنكر شرط العمل أو سببه في رده فإن أخذ لقافي قدر العمل صحاقا

### • (كتاب القرائن) •

بدأ من ترك الميت مؤنة تجهيزه ثم تقضى ديونه ثم وصايا من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة (قلت) فإن قلعت بين التركة حق كل ركوة الجاني والمهون والمبيع ادايات المشتري فليس أقدم على مؤنة تجهيزه واقعه أعلم وأسباب الارث أربعة قرابة وسكاح ولا فنيث المفق العتيق ولا عكس والرابع الاسلام فتصرف التركة كليت المال ارثا إذا لم يكن وارث بالاسباب الثلاثة والجمع على ارثهم من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان علا والاخ وابنه الاس الام والام واللام وكذا ابنه والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجدوة والاخت والزوجة والمعتقة لو اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوج فقط أو كل النساء فالبنت وبنت الابن والام والاخت للابوين والزوجة أو الذين يمكن اجتماعهم من المصنفين فالابوان والابن والبنت وأحد الزوجين ولو قدوا كلهم فاصل المذهب انه لا يرث ذوو الارحام ولا يرث على أهل القرض بل المال لبيت المال وأقرب المتأخرون إذا لم ينظم أمر بيت المال بل رد على أهل القرض غير الزوجين ما فضل عن مروضهم بالنسبة فإن لم يكونوا صرف المذوى الارحام وهم من سوى المدكورين من الاقارب وهم عشرة أصناف أبو الام وكل جدو حدة سلفا من أولاد البنات وبنات الاخوة وأولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والام للام وبنات الاعمام والعمات والاخوال والخالات والمدلونهم

• (فصل) • القروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف فرض خمسة زوج لم تختلف زوجته ولدا ولدا ابن وبنت أو بنت ابن أو أخت لابوين أو أولاد منفردات والرابع فرض زوج لزوجته ولدا أو ولدا ابن وزوجة ليس لزوجها واحد منهما أو التي مرضه مع أحدهما والثلاث فرض اثنين فصاعدا وبنتي ابن ما كثر وأختين ما كثر لابوين أو أولاد والثالث فرض أم ليس لبيتها ولدا ولدا ابن ولا اثنتين من الاخوة والاخوات وعرض اثنين ما كثر من ولدا الام وقد يفرض للجميع الاخوة والسدس فرض سبعة أب وحنينهما ولدا أو ولدا ابن وأم لبيتها ولدا أو ولدا ابنا واثنتان من اخوة واخوات وحنين اب مع بنت صلب ولاخت أو أخوات لاب مع أخت لابوين ولوا حنن ولدا الام

• (فصل) • الأب والأبوين والزوج لا يصحهم أحد وابن الابن لا يصحبه إلا الابن أو ابن ابن أقرب منه والجد لا يصحبه إلا المتوسط بينه وبين الميت والأخ لا يؤين بحجبه الأب والابن وابن الابن ولاب يصحبه هؤلاء أخ لابوين ولا يؤين ولا يصحبه أب وجد وولد وولد ابن وابن الأخ لا يؤين بحجبه ستا أب وجد وابن رايته وأخ لابوين ولا يؤين ولا يصحبه هؤلاء ابن الأخ لا يؤين والم لا يؤين بحجبه هؤلاء ابن أخ لاب ولاب يصحبه هؤلاء عم لابوين وابن عم لابوين بحجبه هؤلاء عم لاب ولاب يصحبه هؤلاء ابن عم لابوين والمعتق بحجبه عصبة القسب والنفث والام والزوجة لا يصحبن وبنت الابن يصحها ابن أو ثمة إذا لم يكن معها من يصحبها والجدة قلام لا يصحبها إلا الام وللاب يصحبها لاب أو الام والقريب من كل جهة تحجب العبدى عنها والقريب من جهة الام كأم أم تحجب العبدى من جهة الأب كأم أم أب والقريب من جهة الأب لا يصحب العبدى من جهة الام في الاطهر والاخت من الجهات كالأخ والاختان المخلص لاب يصحبهن أيضا اختان لابوين والمعتقة كالمعتق وكل عصبة يصحبه أصحاب فروض مستغفرة

• (فصل) • الابن يستعرق المال وكذا البنون والبنات المصفون والبنات فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فالملل لهم لذك كمثل حظ الاثنين وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد الصلب ولو اجتمع الصنفان كان من ولد الصلب ذك كحجب أولاد الابن والاختان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذك كور أو الذك كور والاختان لم يكن لأنتى أو اثنت فلها أولهن السدس وان كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا الثلثين والباقي لولد الابن الذك كور أو الذك كور والاختان ولا شيء للامات المخلص إلا أن يكون أسفل منهن ذك يصحبهن وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب وكذا سائر التماثل وانما يصعب الذك البازل من في درجته ويصعب من فوقه أن لم يكن لها شيء من الثلثين

• (فصل) • الأب يرث بفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن ويصعب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن وبنهما إذا كان بنت أو بنت ابن له السدس فرضا والباقي بعد فرضهما بالعصوبة والام الثلث أو السدس في الحالين السابقين في الفروض ولهافي مسثلى زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقى بعد الزوج أو الزوجة والجد كالأب إلا أن الأب يسقط الأخوة والاختان والجد يقاسمهم أن كانوا أبوين أو لاب والأب يسقط أم نفسه ولا يقطعها الجسد والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الام من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يردها الجسد ولجدة السدس وكذا الجدات ويرث منهن أم الام وأمهاتهن المدليات بامات مخلص وأم الأب وأمهاتهن كذلك وكذا أم أب الأب وأم الاجداد فوقه وأمهاتهن على المشهور وضابطه كل جدقة أدلت بمحض اثبات أو ذكورا واثبات الذك كورثت ومن أدلت بكريين أو ثلثين فلا

• (فصل) • الاخوة والاختان لا يؤينان انفردوا أو كانوا أولاد الصلب وكذا أن كانوا الأب الأفي المشتركين وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لابوين مشاركة الاخ ولدى الام في الثلث ولو كان بدل الاخ أخ لا يسقط ولو اجتمع الصنفان فكاجتماع أولاد الصلب وأولاديه إلا أن بنات الابن يصحبهن من في درجتهن أو أسفل والاخت لا يصحبها إلا أخوها وللواحد من الاخوة أو الاخوات لام السدس ولا شيء فصاعدا الثلث سوا ذك كورهم واثباتهم والاختان لا يؤين

أو لا يجمع الثلث وبنات الابن نصبة كالأخوة تنسقط أخت لابوين مع البنات الأخوات لاب  
 وبنا الأخوة لابوين أو لا يكل منهم كايه اجتماعا وانفراد الكن بحالهم في المم لا يردون  
 الام إلى السدس ولا يردون مع الجد ولا يردون أخواتهم ويستطون في المم كالم لابوين  
 ولا يكل من البنات اجتماعا وانفرادا وكذا أقسام بنى المم وسائر نصبة النسب والوصية من  
 ليس لهم مقدرون الجمع على وترتهم فيرث المال أو ما فضل بعد القروض

• (فصل) • من نصبة له بسبب وله من قبله أو انفصل عن القروض لم ير جلا كان أو امرأة  
 فان لم يكن فلنصبة بسبب المتحصين بأخسهم لا بقته وأخته وترتهم كترتهم في النسب الكن  
 الاظهر أن أبا المقتق وابن أخيه يقدمان على حده فان لم يكن له عسمة فليقتق المقتق ثم عسمة  
 كذلك ولا يرث امرأة ابنة المقتق أو مستقيا إليه بسبب أو لا

• (فصل) • اجتماع جدوا أخوة وأخوات لابوين أو لا فان لم يكن معهم مذكر فرض له الاكثر  
 من ثلث المال وقسمتهم كاخ فان أحدا الثلث فالباقي لهم وان كان فيه الاكثر من س  
 التركة وثلث الباقي والمفاجعة وقد لا يبقى شيء كبتين وأم وزوج فيفرض له سدس ويراد في  
 العول وقد يبقى دور سدس كبتين وزوج فيفرض له ربع والوقديقي سدس كبتين وأم فيفرض  
 به الجدة وتنسقط الأخوة في هذه الأحوال ولو كان مع الجد أخوة وأخوات لابوين ولا يكل  
 الجد ما سبق ويعد أولاد الابوين عاه أولاد الاب في القسمة فاذا أخذ حصته فان كان في  
 أولاد الابوين ذكر قال في لهم وسقط أولاد الاب والافتأخذ الواحدة إلى النصف والثلثان  
 فصاعدا إلى الثلث ولا يفضل عن الثلث شيء وقد يفضل عن النصف فيكون لأولاد الاب  
 والجد مع أخوات كاخ فلا يرث من معهما الا في الكدربة وهي زوج وأم وجد وأخت  
 لابوين أو لا يكل زوج نصيب وللأم ثلث والجد سدس وللأخت نصف قول ثم يقتسم الجد  
 والأخت نصيبهما الثلثان

• (فصل) • لا يرث مسلم وكافر ولا يرث مريد ولا يرث الكافر الكافر وان اختلفت  
 ملتهم الكن المشهور انه لا يرث يرحى وذى ولا يرث من فيه ريق والجاء يدان من بعض حر  
 ويرث ولا قاتل وقيل ان لم يرث ورث ولو ماتته وارثان يعرق أو عدم أو غير ذلك ما وجد  
 أسبقهما لم يتوارثا ومال كل اباقي ورثته ومن امرأة قد وا قطع خبر ترك ما له حتى تقوم  
 يدة بموته أو غرضه يعلب الظن انه لا يرث فوقها فيصيرها قاصي ويحكم بموته ثم يعلى  
 ما له ميراث وقت الحكم ولو مات من يرثه المقتود وقفنا حصته وعملنا في الحازن بن بالاسوا  
 ولو خلف جلا يرث أو قد يرث عمل بالاحوط في حقه وحق غيره فان انفصل جلا الوقت بعد  
 وجوده عند الموت ورث والا فلا يرث ان لم يكن وارث سوى الحمل أو كامن قد يحجب موقف  
 المال وان كان من لا يحجب وله مقدرا عاتلا أو لا يمكن قول كزوج حامل وأبوين  
 لها من ولها ماسدسان عاتلات وان لم يكن لمقدرا ولا يبعثوا وقبل أكثر الحمل أربعة  
 فيه طون البقيين • والخمى المشكل ان لم يختلف ارثه كولد أم ومعتق فذلك والا فيعمل  
 بالبقين في حقه رحن غرير يوقف المشكوك فيه حتى يبين ومن اجتمع فيه ممتا فرض  
 وتصبير كرج هو معتق أو ابن عم ورث بهما (قلت) ولو وجد في نكاح الجوس أو الشبهة

بنت هي أخت وورثت بالنوة وقبلهما واقفة أعلم ولواشترك اثنتان في جهة عصوية توارث  
أحدهما بقراءة أخرى كابن عم أحدهما أخ لام فله السدس والباقي بينهما فلو كان معهما  
بنت فلها نصف والساقى بينهما سواء وقبل يخص به الأخ ومن اجتمع فيه جهتان فرض وورث  
ما قواهما فقط والقوة بأن يحجب أحدهما الأخرى أو لا تحجب أو تكون أقل حجبا فالأول  
كنت هي أخت لام بأن يطأ محرمي أو سلم يشبه أمه فقلد بنتا والثاني كام هي أخت لاب بأن  
يطأ بنته فقلد بنتا والثالث كام أم هي أخت بأن يطأ هذه البنت الثانية فقلد ولدا فالأول  
أم أمه وأخته

• (فصل) • إن كانت الورثة عصمات قسم المال بالسوية إن تجتمع وإن كور أو أناثا وإن  
اجتمع الصغار قد وكل ذكران ثلثين وعقد رؤس المقسوم عليهم أصل المسئلة وإن كان فيهم  
دو فرض أو ذو فرضين متماثلين فالمسئلة من مخرج ذلك الكسر مخرج النصف اثنتان والثلاث  
ثلاثة والرابع أربعة والسدس ستة والثلث ثمانية وإن كان فرضان مختلفا لمخرج فان تدخل  
مخرجاها فاصل المسئلة أكثرهما كسدس وثلاث وإن توافقا صر ب وفق أحدهما في الآخر  
والحاصل أصل المسئلة كسدس وعن الأصل أربعة وعشرون وإن تباين ضرب كل في كل  
والحاصل الأصل كثلث وربع الأصل اثنا عشر فالأصول سبعة اثنتان وثلاثة وأربعة وستة  
وعمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون والذي يعول منها الستة إلى سبعة كروح وأختين وإلى  
غاية كهس وأم وإلى تسعة كهس وأخ لام وإلى عشرة كهس وأخ لام وإلى ثمانية عشر إلى ثلاثة  
عشر كروضة وام وأختين وإلى خمسة عشر كهس وأخ لام وسبعة عشر كهس وأخ لام والأربعة  
والعشرون إلى سبعة وعشرين كثير وأبوين وزوجة وإذا تماثل العدة فذلك وإن  
احتقا وفي الأكثر بالاقبل مرتب ما كثر فقلد أحلال كثلثه مع ستة وتسعة وإن لم يفهمها  
الأعداد الثالثة وافقان يجرئه كأربعة وستة بالصف وإن لم يفهمها إلا واحد تباينا كثلثه  
وأربعة والمتداخلة متوافقة ولا عكس • (فرع) • إذا عرفت أصلها وانقسمت السهام  
عليهم فذلك وإن انكسرت على صنف قومت بعده فان تباين ضرب عدده في المسئلة بعولها  
إن عالت وإن توافقا ضرب وفق عددها بما باع صحت منه وإن انكسرت على سبعين  
قوبلت مدام كل صنف بعده فان توافقا ردا نصيب إلى وفقه والآخر ثم ان تماثل عدد  
الرؤس صر ب أحدهما في أصل المسئلة بعولها وإن دخل خلاص ب أكثرهما وإن توافقا صر ب  
وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة وإن تباين ضرب أحدهما في الآخر ثم الحاصل  
في المسئلة بما باع صحت منه ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد  
الكسر على ذلك فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاصرب نصيبه  
من أصل المسئلة فيما ضربته فيها بالمع فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصف • (فرع) • مات  
عن ورثة مات أحدهم قبل التسعة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان ارثهم منه كآرثهم من  
الأول جعل كأن الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كآخوة وأخوان أو سيد وبنيات مات  
بعضهم عن الباقي وإن لم يعصر ارثه في الباقي أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق فصح  
مسئلة الأول ثم مسئلة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسئلة الأول على مسئلته فذلك

والا فان كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلة في مسئلة الاول والا كلها فيها ما بلغ صحتها  
منه ثم من لشي من الاولى أخذ مضروباً فيها ضرب فيها ومن لشي من الثانية أخذ مضروباً  
في نصيب الثاني من الاولى وفي وقفة ان كان بين مسئلة ونصيب وفق

• (كتاب الوصايا) •

نصح وصية كل مكلف حر وان كان كافراً وكذا مخموراً عليه بسقه على المذهب لا يجنحون ومعنى  
عليه وصي وفي قول نصح من صبي محرم ولا رقيق وقيل ان عتق ثم مات صحت وادوى بجهة  
عامة فالشرط ان لا تكون معصية كعمارة كبسة أو شخص فالشرط ان يتصور له الملك  
فتصح الحيل وتنفذ ان انفصل حيا وعلم وجوده عند ما بان انفصل لدون ستة أشهر فار انفصل  
لستة أشهر فافكر المرأة فاش زوح أو يمد لم يستحق فان لم تكن فراشا وانفصل لا كترس  
أربع سنين وكذلك أولاده استحق في الاطهر وان وصى لعدها فاسقر رقه فالوصية لسبيده  
فان عتق قبل موت الموصي فله وان عتق بعد موته ثم قبل بنى على ان الوصية ثم ثلاث وان  
وصى لداية وقصد عليها أو أطلق ما طلة وان قال ليصرف في علمها فقلت قول وصيتها ونصح  
لعمارة مسجدا وكذا ان أطلق في الاصح وتحمل على عمارة ومصلحه ولدى وكذلك احرى  
ومرتدى الاصح وقاتل في الاطهر ولو ارث في الاطهر ان اجاز ما في الورثة ولا عبرة بردهم  
واجازتهم في حياة الموصي والعبرة في كونه وارثا يوم الموت والوصية لكل وارث بقدر  
حصته لعو وبعض عى قدر حصته صحيحة وتنفذ الى الاجازة في الاصح ونصح بالجل ويستقر  
انصافه حيا لوقت يعلم وجوده عند ما بالمسمع وكذا انقرة أو جل سيحذ ثانيا في الاصح وباحد  
عديده ونحاسة يحل الاتباعها ككلب معلم وريل وحر محترمة ولو وصى بكل من كلاله  
أعطى أحدها فان لم يكن له كلب لعن ولو كان له مال وكلاب ووصى بها أو بعصها فالاصح  
تقوزها وان كثرت وقيل المال ولو وصى بطبل وله طبل فهو وطبل يحل الاتباع به كطبل  
حرب وحجج جات على الثاني ولو وصى بطبل لله ولعت الا ان صلح لحرب أو حجج  
• (فصل) • يعني ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله فان زاد ورد الوارث بطلت في الرائد وان أجاز  
فاجازته تصلي في قول عطية مبتدأ الوصية بالر يادة لعو ويعتبر المال يوم الموت وقبل يوم  
الوصية ويعتبر من الثلث ابصاع علق بالموت وتبرع بحرقى مرضه كوقف وهبة وعتق  
وارادوا اجمع تبرعات متعلقة بالموت وبجر الثلث فان تمخص العتق أقرع أو غيره قسط  
الثلث أو هو وغيره قسط بالقيمة وفي قول يقدم لعتق أو محرقة قسط الاول فالاول حتى يتم  
الثلث فان وجدت دفعة واتحد الجنس كعتق عبداً أو ابرامج أقرع في العتق وقسط في غيره  
وان اختلف وتصرف وكلاهما لم يكن بها عتق قسط وان كان قسط وفي قول يقدم ولو كان له  
عبدان فقط سالم وغام فقال ان أعتقت غامه سالم حر ثم أعتق غامتي مرض موته عتق  
ولا اقرع ولو وصى بعين حاصرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع كلها اليه في الحال والاصح  
انه لا يتسلط على التصرف في الثلث أيضا

• (فصل) • اذا طعن المارص محو فالتقدير عزاد على الثلث فان رأى فذوان طغناه عبر  
محور مات فان حمل على القبلة بعد والاحوف ولو شكك في كونه محو فالتقدير

الابطيبيين حين تعديل ومن الخوف قولهم وذات جنب ورعا قد اتم واسمال متواتر وقد  
وابتداء فالج وخروج طعام غير مستحيل أو كان يحرج بشدة ووجع أو معدوم وحس مطبقة  
أو غيرها الا الرابع والسذهب انه يلحق بالخوف أمر كفار اعتادوا قتل الامري والعام  
قتال بين متكافئين وتقسيم لقصاص أو رجحوا صطراب ربح وهيمان موح في راكب  
سفيضة وطلق حامل وبعد الوصع مالم تنفصل المشيمة \* وصيقتها أو صيت له بكذا أو  
ادعوا اليه أو اعطوه بعد موتى أو جعلته أو هؤلاء بعد موتى فلو اقتصر على هؤلاء فان اراد  
الأن يقول هؤلاء مالى فيكون وصية وتصدق بكاية والكافة كاية وان وصى لغير معين  
كالقرا من مات بالموت بلا قول أو لم يشرط القبول ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي  
ولا يشترط بعد موته القبول فان مات الموصي له قبل بطلت أو بعده قبل وارثه وهل يملك  
الموصي له بموت الموصي أم بقوله أم موقوف فان قسلا بان انه ملك الموت والا بان للوارث  
أقوال اطهرها الثالث وعليها بقي الثمرة وكسب بعد حصولها بين الموت والقبول وتفقته  
وطرته ويطلب الموصي له بالثقة ان توقف في قوله ورده

• (فصل) • أو وصى بشاة تاول صغيرة البنية وكبيرها سلجوة ومعينة صاها ومعزا وكذا ذكر  
في الاصح لاصح له وعاق في الاصح ولو قال أعطوه شاة مني ولا غنم له لغت وان قال من مالى  
اشترت له بالجل والساقه يتناولان الجاني والعراب لا أحدهما الا نحو والاصح تناول غير  
ناقة لا بقرة ثورا والنور للذكر والمذهب حمل الدابة على فرس وبعل وحمار ويتناول الرقيق  
صغيرا وأنى ومعينا وكافر او كوسها وقيل ان أو وصى باعاقه لا وجب المحرر كقاربه ولو  
وصى بأحد رقيقه ما أتوا أو قتلوا قبل موته بطلت وان بقي واحد تعبيرا أو باعاقه وقاب فلا ثلاث  
فان بخر ثلثه عنهن فالمذهب انه لا يشترى شقص بل بستان به فان فصل عن أنفس رقتين شئ  
للورثة ولو قال ثلثي للعنق اشترى شقص ولو وصى لخمها مات بولدين فلهما أو وصى وميت  
كله للميت في الاصح ولو قال ان كان حملت ذكرا أو قال انى فله كذا او لثمة ما لغت ولو قال  
ان كان يطمها ذكرا فلهما استحق الذكرا أو ولدت ذكرين فالاصح صحتها ويعطيه الوارث من  
شاهنهما ولو وصى بغيره فلا ربعين دارا من كل جانب والعلماء أصحاب علوم الشرع من  
تفسير وحديث وفقه لا مقرئ وأديب ومعبر وطبيب وكذا متكلم عند الاكثرين ويدخل في  
وصية القراء المساكين وعكسه ولو جعها مشرك نصفين وأقل كل صنف ثلاثة وله التفصيل  
أولريد والقراء فالمذهب انه كآحدهم في جواز إعطائه أقل مقول لكن لا يحرم أو لجمع  
معين غير محصر كالعلوية هفت في الاطهر وله الاقتصار على ثلاثة ولا قارب زيد دخل كل  
قراءة وان بعد الا أصلا وقرع في الاصح ولا تدخل قراءة أم في وصية العرب في الاصح والعبرة  
بأقرب جذي نسب اليه يريده وتعد أولاده قبيلة ويدخل في أقرب آثاره الاصل والمرع والاصح  
بقديم ابن علي أب واح على حد ولا يرحم بد كورته وورثته بل يستوى الاب والام والابن والبنت  
ويقدم ابن البنت على ابن ابن الاب ولو وصى لا قارب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح  
• (فصل) • تصح عما عدا رسول الله وأهله وأهل بيته والموصي لمصلحة العبد أو كسبه  
المعتادة وكذا مهرها في الاصح ولا ولد لها في الاصح بل هو كالام مسفقتة ورقيقته للوارث وله

اعتناقه وعليه نفقته ان أوصى بمنعته مدقوكذا أبدأ في الأصح ويصح ان لم يؤبد كالمستأجر  
وان أبدأ فالأصح انه يصح بيعه للموصي لمدونته بغيره وانتهى قيمة العبد كله من الثلث ان  
وصى بمنعته أبدأ وان أوصى بهامدة قوم بمنعته ثم مسلولهم تلك المدة وبسبب النقص  
من الثلث ونصحه بجمع تطوع في الاظهر ويصح من يلبه أو الميقات كما قيد وان أطلق فن الميقات  
في الأصح ووجه الاسلام من رأس المال فان أوصى من رأس المال أو الثلث عمل به وان  
أطلق الوصية بها من رأس المال وقيل من الثلث ويصح من الميقات ولا يجزى أن يصح من  
الميت بعد اذنه في الأصح ويؤدي الوارث عنه الواجب المالي ككافة مرتبة ويطعم ويكسو  
في المسيرة والأصح انه يمتنع أيضا وان له الاد من ماله اذ لم تكن تركته وان يقع عنه فلو تبرع  
أخفى بطعام أو كسوة ولا اعتناق في الأصح ونفع الميت مدقوكذا من وارث وأجنبي

• (فصل) • في الرجوع عن الوصية وص بعضها بقوله نقض الوصية أو بإبطالها ورسمت فيها  
أو فسختها أو هدا الوارث في بيع واعتناق واحد أو وكذا هبة أو رهن مع قبض وكذا دونه في  
الأصح وبوصية بهذه التصرفات وكذا لو قيل في بيعه وعرضه عليه في الأصح وحاط حطة  
معدية رجوع ولو وصى بصاع من مسيرة تخطها بأحد أو من فقر رجوع أو عتقها نهلا وكذا  
بأردا في الأصح وطس حطة وصى بها وبذرها وعن دقيق وعزل قتل وسج عزل وقطع ثوب  
قصاوتها وغراس في عرصة رجوع

• (فصل) • في الإيصاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والطرف في أمر الاطفال بشرط الوصي  
تلك في حرة وعندها هداية إلى الصرف في الموصى به واسلام الحق الأصح - واروصية  
ذمى إلى ذمى ولا يصير العمى في الأصح ولا تشترط الذكورة وأم الاطفال أولى من غيرها ويعزل  
الوصي بالسق وكذا القاضي في الأصح لا لا امام الأعظم ويصح الإيصاء في قضاء الدين وتنفيذ  
الوصية من كل حرم مكلف بشرط في أمر الاطفال مع هذا أن يكون له ولاية عليهم وليس لوصي  
إيصاء فان أذن له به جاز في الاظهر ولو قال أوصيت اليك إلى بلوغ أي أو قدوم ريد فادام لمع  
أو قدوم فهو الوصي جاز ولا يجوز نصب وصي والجدحى بصفة الولاية ولا الإيصاء بترويج طفل  
ويث واقطه أو وصيت اليك أو فوتم ونحوهما ويجوز به التوقيت والتعليق ويشترط  
بيان ما يوصى فبسه فان اقتصر على أوصيت اليك لعا والقبول ولا يصح في حياته في الأصح ولو  
وصى اثنين لم يقر أحدهما الا ان صرح به وللموصي والوصي العزل متى شاء وادام لمع  
الطفل ونارعه في الاتفاق عليه صدق الوصي وفي دفع اليه بعد البلوغ صدق الوالد

### • (كتاب الوديعة) •

من عمر عن حفظها حرم عليه قبولها ومن قدر ولم يثق بأمانته كرهه فان وثق استحب وشرطهما  
شرط موكل ووكيل ويشترط صيغة المودع كاستودعك هذا أو استخفطتك أو أمانتك في حفظه  
والأصح انه لا بشرط القول لفظا ولا بكنى الله ص ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله فان  
قبل ضمن ولو أودع صبي مالا لاتفق عليه لم تضمن وان ألقه ضمن في الأصح والمجبور عليه  
نسفه كصبي وترتفع عتق المودع أو المودع وحسبه وإعائه ولهما الاسترداد كل وقت  
وأصلها الامانة وقد نصير مضغوبة بعوارض منها أن يودع غيره بلا إذن ولا عذر فيضمن وقبل

أن أودع القاضي لم يضمن وإذا لم يزل يده عنها جازت الاستعانة من يحملها إلى الحرز أو يضعها  
 في سرائف مشقة وإذا أراد سفره فليد إلى المالك أو وكيله فإن فقدهما فالقاضي فإن فقد  
 أميناً فإن دفعه لم يضمن وسافر ضمن فإن أعلمها أميناً يسكن الموضع لم يضمن في الأصح ولو سافر  
 بها ضمن إلا إذا وقع سرقة أو غارة ونحوه عن يد فعلها إليه كما سبق والخريق والعار في البقعة  
 وأشرف الحرز على الخراب أعيد كالسفر وإذا عرض من مضاعفها فليد إلى المالك  
 أو وكيله والافلاخ كما أو أمين أو يوصى بها فإن لم يفعل ضمن إلا إذا لم يتمكن بأن مات سقاء ومنها  
 إذا نزلها من محلها أو دار إلى أخرى دونها في الحرز ضمن والافلاخ ومنها أن لا يدفع متلفاتها فلو  
 أودعه دابة فقلقت علفها ضمن فإن نهاه عنه فلا على الصحيح وإن أعطاه المالك علفها فلفها  
 والافلاخ منه أو وكيله فأنفق دابة فافلاخ كما ولو بعثها مع من يستقيم الم يضمن في الأصح  
 وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للريح كيلا يفسدها الدود وكذا السباع عند حاجتها ومنها  
 أن تعدل عن الحفظ المأمور وتلفت بسبب العدو فيضمن ولو قال لا تزقد على الصدوق  
 فترقدوا كسر شقه وتلف ما فيه ضمن وإن تلف بعيره فلا على الصحيح وكذا لو قال لا تنقل  
 عليه فقلبت فأنقلها ولو قال اربط الدراهم في كمد أو مسكها في يده فتلفت فالذهب أهم إن  
 صاعت بنوم أو نسيان ضمن أو أخذ غاصب فلا ولو جعلها في جيبه بدلا عن الرطى النكم لم  
 يضمن وبالعكس يضمن ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كمد  
 أو مسكها يده أو جعلها في جيبه لم يضمن وإن أمسكها يده لم يضمن إن أحدها غاصب  
 ويضمن إن تلفت بعقله أو بنوم وإن قال احفظها في البيت فلبس السهم ويحرقها فيه فإن  
 أحرقها بغيره ضمن ومنها أن يصيبها ما يضرها من غير حرز مثلها أو يدل عليها سارقاً أو من  
 يصادر المالك فلو أكرهه طالم حتى سلها إليه فلما لا تضمنه في الأصح ثم يرجع على الطالم  
 ومنها أن يتفحيم أن يلبس أو يركب خيانه أو يأخذ الثوب ليلبسه أو الدراهم لينسحقها  
 فيصن ولو بوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح ولو خلطها بغيره ولم يميز ضمن ولو خلط  
 دراهم كسبي للمودع ضمن في الأصح ومتى صارت مصونة بانتفاع وغيره ثم ترك الحياض  
 لم يبرأ فإن أحدث له المالك استئجاراً في الأصح ومنى طلب المالك لزمه الرد أن يحل ينه  
 وينها فإن أحرقها بغيره وان ادعى تلفها ولم يذكريها أو ذكريها كسرقة صدق بيمينه  
 وإن ذكرها بالخريق فإن عرف الخريق وعمومه صدق بلا يمين وإن عرف دون عمومه  
 صدق بيمينه وإن جهل طوبى يمينه ثم يخلف على التلف به وإن ادعى ردّها على من آمنه صدق  
 بيمينه أو على غيره كوارثه أو ادعى وارث المودع الرد على المالك أو أودع عند سفره أميناً  
 فادعى الادم الردي المالك طوبى يمينه ونحوها بعد طلب المالك مصم

• (كتاب قسم إلى عو العيبة) •

التي مال حصل من كمار بلا قتال وإيجاف بل وركاب بحرية وعشر تجارة وما جلاو أعسه  
 حوا وما مال من تدقيل أو مات وذى مات لا وارث فيحسم وجهه لحصة أحداهما صالح المسلمين  
 كالنحو والقصة والعلماء يقدم الأهم والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك العبي والفقير  
 والعلاء ويفصل الله كزكالارث والثالث البتاني وهو صعب إلا باليه ويشترط فقره على



المشهور والرابع والخامس المساكين وابن السبيل وديم الاصناف الاربعة المتأخرة  
وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم وأما الاخماس الاربعة فالأظهر انهم المرزقة  
وهم الاجناد المرصودون للجهاد فيضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة أو جماعة عرضا  
ويبحث عن حال كل واحد وعياله وما يكفهم فيعطيه كما يتهم ويقدم في اثبات الاسم والاعطاء  
قر يشاؤهم ولد النضر بن كنانة ويقدم مسمي هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل ثم عبد  
العزيز ثم سائر البطون الاقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر  
العرب ثم العجم ولا يثبت في الديوان أعز ولا زنا ولا من لا يصلح للغزو ولو مرض بعصم أو  
جن ورجي زواله أعطى فان لم يرج فالأظهر انه يعطى وكذا زوجته وأولاده اذا مات فتعطى  
الزوجة حتى تكف والا ولد حتى يستقار فان فصلت الاخماس الاربعة عن حاجات المرزقة  
وزرع عليهم على قدر مؤنتهم والاصح انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح الثغور والسلاح  
والكراع هذا حكم منقول اني «أما عقاره فالذهب انه يجعل وقما وتقسم عليه كذلك  
» (فصل) « الغنيمة مال حصل من كمار يقاتل ويحارب فيقدم منه الهب للقاتل وهو  
ثياب القتييل والخف والران وآلات الحرب كدروع وسلاح ومركوب وسرج وجام  
وكذا اسوار ومسطقة ونخاع وفقمعة وجنية تقاد معه في الاطهر لاحقية مشدودة على  
الفرس على المذهب وانما يستحق ركوب فرر يكتفي به شر كافر في حال الحرب مساوري  
من حسن أو من الصف أو قتل ثامنا أو أسيرا أو قتله وقد انهزم الكفار ولا سلب وكما به شره  
ان يربل امتاعه بأن يبقا عيبه أو يقطع يديه ورجليه وكذا الوأسر أو قطع يديه أو رجليه  
في الاطهر ولا يحسم السلب على المشهور وبعد السلب تحرق موته الحفظ والى وغيرهما  
ثم يحسم الباقي الخمسة لاهل الخمس التي تقسم كاستق والاصح ان الغنل يكون من خمس  
الخمس المرصدة للمصالح ان غل محاسبيهم في هذا القتال ويجوز ان ينقل من مال المصالح  
الحاصل عنده والنقل زيادة بشرطها الامام والامير ان يفعل ما فيه نكاية الكفار ويجهده  
في قدره والاخماس الاربعة عقارها ومنقولها للعامة وهم من حصر الواقعة بغية المال وان لم  
يقاتل ولا شيء من حصر بعد انتفاء القتال ويميل قبل حيازه المال وجهه ولومات بعضهم بعد  
انتصائه والخيابة فحقه لو ارثه وكذا بعد الانتصاف وقبل الخيابة في الاصح ولومات في القتال  
فالذهب انه لا شيء له والاظهر ان الاحير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحرف  
يسهم لهم اذا قاتلوا والراجل سهم والفرس ثلاثة ولا يعطى الفرص واحد عريا  
كان أو غيره لا لغيره وغيره ولا يعطى لفرس أعرج ولا لعنائه وفي قول يعطى ان لم يله  
نهي الامير عن احضاره والعسد والصي والمرأة والذي ادا حصر واطلهم الرمح وهودون  
سهم يجهده الامام في قدره ومجملها الاخماس الاربعة في الاظهر قلت انما يرصده لى حصر  
يلاجرة وبانذ الامام على الصحيح والله أعلم

« (كتاب قسم الصدقات) »

العقير من لامل له ولا كسب يقع موقع من حاجته ولا يبيع المقر مسكنه وثيابه وماله العائث

في امر حلتين والموجب وكسب لا يلق به ولو اشتعل بعلم والكسب عنه فقير ولو اشتغل  
بالسوافل فلا ولا يشترط فيه الزمانة ولا التعفف عن المسئلة على الجليد والمكفي يتفق قرب  
أور وح ليس فقير في الأصح والمكسب من قدر على مال أو كسب يقع موقعان كفايته ولا  
يكفيه والعامل ساع وكاتب وقاسم وحاشي يجمع ذوي الاموال لا القاضى والوالى والمؤلمة  
من أسلم وبنه صعيقة أو فشرقي يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة  
والرقاب المكاتبون والعارم ان استدان لنفسه في غير معصية أعطى (قلت) الاصح يعطى اذا  
تاب والله أعلم والاطهر اشتراط حاجته دون حلول الدين (قلت) الاصح اشتراط حاجته والله أعلم  
اولا لاح ذات البع اعطى مع العنى وقيل ان كان غنياً فقد فلا وسبيل الله تعالى غزاة لاني  
لهم فيعطون مع العنى وابن السبيل منقش فقر او مجتاز وشرطه الحاجة وعدم المعصية وشرط  
أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام وان لا يكون هاشمياً ولا مطلياً وكذا مولاهم

في الاصح

• (فصل) من طالب زكاة وعلم الامام استحقاقه او علمه عمل بعلمه والا فان ادعى فقراً  
او مسكناً لم يكف ينسب فان عرف له مال وادعى تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالا في الاصح  
ويعطى غازي وابن سبيل قولهما فان لم يجرجا استردو بطالب عامل ومكاتب وغارم بينة وهي  
احسار عدلين ويعنى عنها الاستفاضة وكذا تصديق رب الدين والسبيل في الاصح ويعطى  
الفقر والمكسب كفاية سنة (قلت) الاصح المصوم وقول الجمهور كفاية العمر العال  
يشترى به عمارا يستعمله والله أعلم والمكاتب والغارم قدر ديه وابن السبيل ما يؤصله مقصده  
او موضع ماله والعازي قدر حاجته لمصلحة وكسوة ذاهبا ورجعا ومقياها كذا وقرسا وسلاحا  
ويصير ذلك ملكا له وبها هو لابن السبيل من كسب ان كان السطرطو يلا او كان ضعيفا  
لا يطبق المنى وما ينقل عليه الزاد ومتاعه الآن يكون قنرا يعتاد منه بجهل نفسه ومن يسه  
صفتا استحقاق يعطى باحداهما فقط في الاظهر

• (فصل) يجب استيعاب الاصناف ان قسم الامام وهما كعامل والا فالقسمة على سبعة  
فان قد بعضهم فعلى الموجودين واذا قسم الامام استوعب من الزكوات الخاصة هذه احدى  
كل صنف وكذا يستوعب المالك ان احصر المستحقون في البلد وفي سهم المال والا يجب  
اعطاء ثلاثة ونجس التسوية بين الاصناف لادين احدى الصنف الا ان يقسم الامام فيحرم  
عليه التفصيل مع تساوى الحاجات والاطهر مع نقل الزكاة ولو عدم الاصناف في البلد وجب  
النقل أو بعضهم وجوزوا النقل وجب والادير على الباقي وقيل بنقل وشرط السامى كونه  
سراعا فلا يقيا بابواب الزكاة فان عسيلة اخذ ودفع لم يشترط الفقه وليعلم شهرا لاحدها  
ويسن ومن ثم الصدقة والنق في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوحه (قلت) الاصح يحرم  
وبه جرم العوى وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم

• (فصل) صدقة التطوع سنة وتصل لعنى وكافر ودفعها امر او في رمضان ولقريب وجار  
أفضل ومن عليه دين او لم يدرمه نفقته يستحب ان لا يتصدق حتى يردى ما عليه (قلت)  
الاصح تحريم صدقة بمحتاج اليه لنفقة من تارمه نفقته او لدين لا يرحونه وقاموا الله أعلم

وفي استصحاب الصدقة بما فضل عن حاجته أو جبهه اصحابها ان لم يشق عليه الصبر استحب والا فلا

• (كتاب النكاح) •

هو مستحب لاحتاج اليه بعد أهيته فانه قد هاهنا استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم فان لم يتنج كره ان يفقد الاهبة والا فلا لكن العباد افضل (قلت) فان لم يتعبد فالنكاح افضل في الاصح فان وجد الاهبة وبه علة كهرم او مرض دائم او تعذر كرمه والله اعلم وبه تحبذ سنة بذكر نسبية ليست قرابة قريبة واذا قصد نكاحها من نظره اليها قبل الخطبة وان لم تأذن وله تسكر بنظره ولا ينظر غير الوجه والكفين ويحرم نظره في البالغ الى عورة حرة كبيرة اجمسية وكذا وجهها وكفها عند خوف فتنة وكذا عدد الامس على الصحيح ولا ينظر من محرمة بين مرة وركبة ويحل ما سواه وقيل ما يبد وفي المهنة فقط والاصح حل النظر لاشهوة الى الامة الاما بين سرور ركبة والى صغيرة الا للفرح وان نظر العمد الى سببته ونظر عمد وح كالنظر الى محرم وان المراهق كالبالغ ويحل نظره لرجل الى رجل الاما بين سرور ركبة ويحرم نظره امرء شهوة (قلت) وكذا بعد ما في الاصح المصوص والاصح عند المحققين ان الامة كالحرمة والله اعلم والمراقع امرأة كرجل ورجل والاصح تحريم نظره منة الى مسلمة وجواز نظره المرأة الى بدن اجسي سوى ما بين سرته وركبته ان لم تنص فتنة (قلت) لاصح التحريم كقولها والله اعلم ونظرها الى محرمها كعكسه ومتى حرم النظر حرم المس وبياحان امس ودعامة وعلاج (قلت) وبياح النظر لعمامة ونم اذنة وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله اعلم والزوح المطر الى كل بيتها

• (مصل) • تحمل خلية خلية عن نكاح وعلية لا تصريح لعندة ولا تعريض لرعية ويحل تعريض في عدة وفاة وكذا لبائش في الاطهر وتحرم خطبة على خطبة من صرح باجائه الابانة فان لم يجب ولم يرد لم تحرم في الاطهر ومن استشير في خاطب ذكر مساو به بعددق ويستحب تقديم خطبة قبل الخطبة وقسل العدة ولو خطب الولي فقال الروح الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت صح النكاح على الصحيح بل يستحب ذلك (قلت) الصحيح لا يستحب والله اعلم فان طال الذكر القاصل لم يصح

• (مصل) • انما يصح النكاح بايجاب وهور وجنسك أو انكته وقبول بأن يقول الروح تزوجت او كتبت وقيل نكاحها او تزويجها ويصح تقديم لوط الروح على الولي ولا يصح الابلط التزويج والاكاح ويصح بالمجسية في الاصح لا بكابة قطعاً ولو قال روحه ذلك فقال قلت لم ينعقد على المدب ولو قال تزوجني فقال تزوجتك او قال الولي تزوجها فقال تزوجت صح ولا يصح تعليقاً ولو بشره ولو قال ان كان اثنى فقد زوجه كذا او قال ان كانت بنتي طلقت واعتدت فقد زوجه كذا فالمدب بطلانه ولا نوقيته ولا نكاح الشعار وهو زوجه كذا على ان تزوجني فتك ونصح كل واحدة صداق الاخرى فيقبل فان لم يجعل المصح صداقاً فالاصح الصقة ولو سمي بالامع جعل البضع صداقاً بطل في الاصح ولا يصح الاجبصرة شاهدين شرطهما حرية وقد كورقو عدد التزويج وبصر وفي الاعى وجهه والاصح انعقاده باثنى الزوجين وعدا وبهما ونقطة تستورى العدة على الصحيح لانه نحو الاسلام والمطرية

ولوان فسق الشاهد عند العدة فباطل على المذهب وأما بين بيعة وأتفاق الزوجين  
ولا تراقول الشاهدين كاطاقيين ولو اعترف به الزوج وانكرت فرق بينهما وعليه نصف  
المهران لم يدخل بها والافكلهم ويستحب الشهاد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها ولا يشترط  
• (فصل) • لا تزوج امرأة نفسها باذن ولا غيرها وكافة ولا تنقل نكاحا لاحد والوط في نكاح  
بالولي يوجب مهر المثل لا الحد ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقل بالانشاء والافلا ويقبل  
اقرار السابعة العاقلة بالنكاح على الحديد والاب تزويج البكر صغيرة وكبيرة بعد اذنها  
ويستحب استئذانها وليس له تزويج ثيب الا اذنها فان كانت صغيرة لم تزوج حتى تسلم والحد  
كالاب عند عدمه وسواها رأت البكارة بوطء حلال أو حرام ولا تزلزلهما لوطء كسقطه في  
الاصح ومن على حاشية النسب كآخ وعم لا يزوج صغيرة بحال وتزويج الثيب البالغة بصريح  
الاذن ويكتفي في السكر سكوتها في الاصح والمعنى والسلطان كالآخ وأحق الاولياء ثم جدد  
ثم أبوه ثم أخ لاوين أولاد ثم ابنه وان سفل ثم عم ثم سائر العصاة كالآلث ويقدم أخ لاوين على  
أخ لا في الاظهر ولا يزويج ابن بنته فان كان ابن ابن عم أو معتقا أو قابضا يزوج به فار لم  
يوجد نيب تزويج المعتق ثم عصته كالآلث ويروج عتيقة المرأة من يروج المعتقة مادامت  
حية ولا يعتبر اذن المعتقة في الاصح فاذا ماتت تزوج من له الولامان بقدر المعتق وعصته  
تزويج السلطان وكذا يزوج اذا عضل القريب والمعتق وانما يحصل العسلى اذا دعت  
بالعنة عاقلة الى كف وامتنع ولو عمت كفوا أو أراد الاب غيره فله ذلك في الاصح  
• (فصل) • لا ولاية لرفيق وصبي ومجنون وتحمل الطهر من أوشل وكذا المجنون وعليه  
بفسه على المذهب ومنى كل الأقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للأب عدو والعمة ان  
كان لا يدوم غالبا استطرافا فاقسه وان كان يدوم أياما نظروا قبل للأب عدو ولا يقدر العمى في  
الاصح ولا ولاية لتفاسق على المذهب وبلى الكافر الكافرة وأحرام أحد العاقدين أو الزوجة  
يمسح صفة النكاح ولا يسقط الولاية في الاصح فزوج السلطان عددا حرام الولي لا الأب عدو  
(قلت) ولو أحرم الولي أو الزوج فعقد وكنه الحلال لم يصح والله أعلم ولو غاب الأقرب الى  
مرحلتين تزويج السلطان ودومها لا يزويج الاباذه في الاصح وللعبد التوكيل في التزويج  
بعد اذنها ولا يشترط تعيين الزوج في الاطرو ويحتاج الوكيل ولا يزويج غيره كمن وغدير  
المجرب قاله لكل وكل وإنه منته ولا وإن قالت تزويجني فله التوكيل في الاصح ولو وكل قبل  
استئذانها في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيل الولد وتحتك بنت ولان وقل الولي  
لو وكيل الزوج تزويج بنتي فلا يباين قول وكيلة لم تكاها فهو يلزم المهر تزويج مخنونة ناهية  
ومجنون طهرت حاجته لا صغيرة وصغير ويلزم المهر وغيره ان تعين اجابة ملقسه التزويج فان  
لم يتبين كاحوة ومات بعضهم لم يسه الاجابة في الاصح واذا اجتمع اولياء في درجة استحب  
أبرز وجهها أفضههم واسمهم رضاهم فان تشاحوا أقرع ولو تزويج عيس حرجت  
فرعته وقد أدت لكل منهم صفي في الاصح ولو تزويجها أحد هم ريذا وآخ عمره فان عوى  
السائق فهو الصحيح وان وقع معا أو جهل سبق والمعية باطلان وكذا الوعرى سبق  
أحدهما ولم يتعين على المذهب ولو سبق معين ثم استنبه وجب التوقف حتى يبين فان ادعى كل

ذوق عليها بسببه سمعت دعواهما بناء على الجليد وهو قبول اقراءها بالشكاح فان انكرت  
 حافت وان اقرت لاحدهما ثبت نكاحه وسماع دعوى الآخر وتحطيمها له بين على القولين  
 فيمن قال هذا الزيد بل لعمر وهل يغرم لعمر وان قلنا نعم فم ولو قولى طرفى عقدي تزويج ثبت  
 انهما بين ابنه الآخر صح في الاصح ولا يزوح ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عمه في درجته فان  
 قد قضا القاضي فلما اراد الماضى نكاح من لاولى لها تزوجه من فوقه من الولاية او خليفته  
 وكما لا يجوز لواحد قولى الطرفين لا يجوز ان يوكل وكلا في احدهما او وكيلين فيهما في الاصح  
 \* (فصل) \* تزوجها الولي غير كف برضاها او بعض الاولياء المستوين برضاها ورضا  
 الباقيين صح ولو تزوجها الاقرب برضاها فليس للابعد اعراض ولو تزوجها احدهم برضاها  
 دون رضاها لم يصح وفي قول يصح ولهم الفسخ ويجزى القولان في تزويج الاب بكر اصغيرة  
 او بالغة غير كف بغير رضاها ففي الاظهر باطل وفي الآخر يصح والبالغة الخيار والصغيرة  
 اذا بلغت ولو طلعت من لاولى لها ان تزوجهما السلطان بغير كف فمفسخ لم يصح في الاصح  
 وحاصل الكفاة سلامة من العيوب المثبتة للبيار وحرية فالزويج ليس كفوا لحرمة والعتيق  
 ليس كفوا لحرمة اصلية وبسبب العهي ليس كف عريه ولا عير قرشي قرشيه ولا غير هاشمي  
 ومطلي اهما والاصح اعتبار السبب في النكاح كالعرب وعفة فليس قاسق كف عقيقة  
 وحرمة فصاحب حرمة ذميمة ليس كف ارفع منه مكاس وهجام وحارس وراع وقيم الحمام  
 ليس كف بنت خباط ولا خباط بنت ناجر او رار ولاهما بنت عالم وقاض والاصح ان اليسار  
 لا يعتبر وان بعض الخصال لا يقابل بعض وليس لتزويج ابنه الصغيرة وكدام عمة على  
 المذهب ويجوز من لا تكافئه ياق الخصال في الاصح

\* (فصل) \* لا يزوح مجنون صغير وكذا كبير الحاجة بواحدة وله تزويج عمة برأى اكثر  
 من واحدة ويزوح المصونة أبنا وجدان طهرت مهلحة ولا يشترط الحاجة وسواء صغيرة  
 وكبيرة ثيب وبكر فان لم يكن أبوا جسد لم تزوج في صغرها فان بلغت تزوجهما السلطان في  
 الاصح للحاجة لا للمصلحة في الاصح ومن حجر عليه نفسه لا يتقل نكاح بل ينكح باذن وليه  
 أو يقبل له الولي فان اذله وعي امرأته لم ينكح غيرها وبكسها مهر المثل أو أقل فان زاد  
 فالمشهور صحة النكاح بمهر المثل من المسمى ولو قال انكح بالف ولم يعي امرأته انكح بالاقل من  
 الف ومهر مثلهما ولو اطلق الاذن فالاصح صحته وينكح مهر المثل من تليق به فان قيل له وليه  
 اشترط اذنه في الاصح ويقبل بمهر المثل اقل فان زاد صح النكاح بمهر المثل وفي قول يبطل  
 ولو ينكح السفية بلاذن فباطل فان وطئ لم يلزمه شيء وقيل بمهر مثل وقيل اقل مقول ومن  
 حجر عليه لعاس يصح نكاحه وموئن النكاح في كسسه له فيما به ونكاح عبد بلاذن سيده  
 باطل وبأدبه صحيح وله اطلاق الاذن وله تقييده بامرأة أو قبله أو ببلد ولا يعدل عما اذن به  
 والاطهر انه ليس للسداد اجار عهده على النكاح ولا عكسه وله اجار امته بأي صفقة كان فان  
 طلعت لم يلزمه تزويجها وقيل ان حرمت عليه لزمه واذا تزوجهما فالاصح انه بالمثل لا بولايه بيزوح  
 مسلم امته الكافرة وقاسق ومكاتب ولا يزوح ولي عدسى ويزوح امته في الاصح

\* (باب ما يحرم من النكاح) \*

بحرم الأعمام وكل من ولدته أم ولد من ولدته فهي أمك والبنات وكل من ولدته أم ولد من ولدته بنتك (قلت) والنساء وقت من زناهن تحصل لهو يحرم على المرأة لها من زناها فاعلم  
والأخوات وبنات الأخوة والأخوات والعلمات والخاللات وكل من هي أخت ذكر ولدت  
فعمتك أو أخت أمي ولدت لخالتيك ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أي ما وكل من أرضعت  
أو أرضعت من أرضعت أمي ولدت أمي ولدت من أرضعت أمي ولدت من أرضعت أمي  
ولا يحرم عليك من أرضعت أمك وباتلتك ولا أم مرضعة ولدت وبنتها ولا أخت أختك  
بنسب ولا رضاع وهي أخت أخيك لا ينكحها ولا أمه وعكسه ويحرم زوجته من ولدت أو ولدت  
من نسب أو رضاع وأمها وزوجها من نسبها وكذا بناتها إن دخلت بها من وطئ امرأتها  
حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرم على آباءها وبناتها وكذا الموطوعة بشبهة حتى قبل  
أو حقها إلا الزنى بها وليست مباشرة بنسوة كوطء في الظاهر ولو اختلطت بحرم بنسوة فحرمه  
كسيرة يلح منها في المصورات ولو طرأ مؤبد فحرم على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه  
بشبهة ويحرم جمع المرأة أو أختها وعمتها وأختها من رضاع أو نسب فإن جمع بعضه بطل  
أو امرأتها الثاني من حرم جمعها بنكاح حرم في الوطء بنكاح لأمك كما قال وطئ واحد حرم  
الأخرى حتى يحرم الأولى كبيع أو نكاح أو كناية لا يحسن واحرام وكذا دهر في الأصح ولو  
ملكها ثم نكح أختها أو عكس حلت المصاهرة وحدها ولقد أمر أنان والحر أربع فقط  
فإن نكح خنساء بطل امرأتها الخاصة وتحل الاختصاص في عدة نكاح لا رجعية وإذا  
طلق الحر ثلاثاً أو العبد طلقين لم تحل له حتى تنكح ونكح قبلها حتمته أو قد رها شرط  
الاشارة وصحة الكاح وكونه ممن يمكن جماعه لا طلاقاً على المذهب فيمن ولو نكح بشرط إذا  
وطئ طلق أو بطلت أو بطلت أو بطلت في التطليق قول

• (فصل) • لا ينكح من ملكها أو بعضها ولو ملكت زوجته أو بعضها بطلت كاحه ولا تنكح  
من نكحها أو بعضها ولا الحر أمة غيره الا بشرط أن لا يكون ختمته حرة فصل في الاستمتاع قبل ولا  
غير ماله وأن يحرم من حرة فصل قبل ولا تنكح فلو قد دهر على غائبة حلت أمة أن لا تنكح  
ظاهر في قصدها أو خاف زواجه ولو وجد حرة تجوز جل وبدون مهر مثل الأصح حل أمة في  
الأولى دون الثانية وأن يحاف رافلاً أو أمه تنكح فلا خوف في الأصح والسلامها وتحل الحر  
وعند كافي أمة كناية على الصحيح لا بعد مسلم في المشهور ومن بعضه اربعين كدفعة ولو نكح  
حر أمة بشرطه ثم أسراً ونكح حرة فلم تنكح الأمة ولو جمع من لا تحل له أمة حرة وأمة بعدد  
بطلت الأمة لا الحر في الظاهر

• (فصل) • يحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتحل كناية لكن تنكح حرة  
وكذا أمة على الصحيح والكناية يهودية أو نصرانية لا تمسك بالزور وغيره فإن لم تنكح  
الكناية أسراً ثلثة فالأظهر حلها إن علم دخول قومها في ذلك الدين قبل نسبه وتحريمه وقيل  
يكفي قبل نسبه والكناية المكونة كسلف في ثقافة وقسم وطلاق وتجوز على غسل جميع  
وقضاض وكذلك أحبابه وتزنا كل خبر في الظاهر وتجوز على غسل ما يجس من  
أعضائها ويحرم من ولدته من وثنية وكناية وكذلك عكسه في الظاهر وإن حلفت السامرة لليهود

قوله أي به بالياء والثون  
كما ضبطهما بخطه ٥١  
ابن حجر

والأصل في أصل دينهم سحران والافتلا ولو تموه فصر إلى أولئك المظهر  
 فان كانت امرأة لم تحل لاسلم فان كانت من كونه فمكره مسلمة ولا يخل حلفه إلا بالإسلام وفي  
 قول لودينه الافتلا ولو تم لم يقر وقبيل قبل القول ولو تم ودون أو تنصير لم يقر ويتعين  
 الاسلام كسلم ارتد ولا تحل مرتدة لاحد ولو ارتد زوجان أو أحدهما قبل دخول تحنن  
 الفرقة أو بعده وقتت فان جمعها الاسلام في العتد نام النكاح والافتلا فرق من الردة ويحرم  
 الوطء في التوقف ولا حد

### • (بابية كاح المشرن) •

اسلم كاني أو غيره ونحته كاية دام نكاحه أو وثنية أو مجوسية فضلفت قبل دخول تحنن  
 الفرقة أو بعده وأسلمت في العتد نام نكاحه والافتلا فرق من اسلامه ولو أسلمت وأصر  
 فيكعكسه ولو أسلم لمعادام النكاح والمعية باسخر الافتلا وحيث أدمن لا يضر مقارنة العتد  
 لمقد هو زائل بعد الاسلام وكانت بحيث تحل لها الآن وان بقي المقد فلان نكاح فيه ر على  
 سكاخ بلاولى وشهود وفي عتده هي مضطربة عند الاسلام وموقت ان اعتدوه مؤبدا وكذا  
 لوقارن الاسلام عتده شبهة على المذهب لان سكاخ محرم ولو أسلم ثم أحرم ثم أسلمت وهو محرم أقر  
 على المذهب ولو كنح حره وأمة وأسلمت انعتت الحره وانعتت الامه على المذهب ونكاح الكفار  
 صحيح على الصحيح وقبل فاسد وقبل ان أسلم وقررتيها حصته والافتلا في الصحيح لو طلق ثلاثا  
 ثم أسلم لم تحل الاجعل ومن قررت فلها المسمى الصحيح وأما الدامد كغمر فان قصته قبل  
 الاسلام فلاشي لها والاهم مثل وان قبضت بعصه فلها ط ماني من مهر مثل ومن ادققت  
 باسلام بعد دخول فلها المسمى الصحيح ان صحيح سكاخهم والاهم مثل أو قبله وصحيح فان كان  
 الابدفاع باسلامها ثلاثي لها أو باسلامه نصف مسمى ان كان صحيحا والاصف مهر مثل ولو  
 ترفع الياندى ومسلم وجب الحكم أو ذميان وجب في الاظهر وشهرهم على ما تقر لو أسلموا  
 وبطل ما لاشر

• (فصل) • أسلم ونحته كدس أربع وأسلمت معه أو في العتد أو كن كايات لرمه اختيار  
 أربع ورشدفع من زاء وان أسلمت معه قبل دخول أو في العتد أربع فقط تعين ولو أسلم  
 ونحته أم وبنتها كايان أو أسلمت فان دخل بها حرمتا أبدا أو لا واحدة تعينت البت وفي  
 قول يضيرو أو بالبت تعينت وبالام حرمتا أبدا وفي قول تبقى الام أو ونحته أمة أسلمت معه  
 أو في العتد أقران حلت له الامه وان تحلفت قبل دخول تحنن الفرقة أو امامه وأسلم معه أو في  
 العتد اختار أمة ان حلت له عند اجتماع اسلامه واسلامه والاندفع أو حره وامامه وأسلم  
 معه أو في العتد تعينت وانفع وان أصرت فاقصت عتدها احتار أمة ولو أسلمت وعتق  
 ثم أسلمت في العتد فكسرا ثم فجنار أربعا والاختيار اختارك أو ررت نكاحك  
 أو امسكتك أو ننتك والطلاق اختيار لا الطهار والابلا في الاصح ولا يصح تعليق اختيار  
 ولا ميع ولو حصر الاختيار في خمس ادفع من زاد وعليه الميعر وهفتن حتى يختار فان ررك  
 الاختيار حبس فان مات قبله اعتدت حامل به ودان أشهر وغير مد حولها نار اربعة مهر  
 وعشروان اقراء بالا كثر من الاقراء أو اربعة أشهر وعشروا ويوقف نصيب زوجات حتى

• (فصل) • أسلمنا ما سقرت الثقة ولو أسلم وأصررت حتى انقضت العدة فلا وان أسلمت فيها لم تنسحق لمدة التخلّف في الجديد ولو أسلمت أو لا فأسلم في العدة أو أصررها ما نكح العدة على الصحيح وان ارتدت فلا تنفقه وان أسلمت في العدة وان ارتدت فلا تنفقه العدة

• (باب النكاح والاعفاف ونكاح العمد) •

ويجوز أحدهما وحيداً بالآخر خذوا أو جذاً ظلاً وبرصاً أو وجدها رتقاء أو قرناً أو وحدته عتينا أو مجبوبات الخيار في فسح النكاح وقيل إن وجد به مثل عمة فلا ولو وجدته خنثى وإحصافاً في الاظهر ولو حدثت به عيب تغيرت الأعة بعدد حول أو بهما تغير في الجديد ولا خيار لولي بحدوث وكذا عقارن جب وعصة ويضيق عقارن جبون وكذا إعدام ورص في الأصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخول بسقط المهر ودهه الأصح أنه يجب مهر مثل أن فسح عقارن أو بحدوث بين العقد والوطء جهله الواطئ والمسمى أحدث بعد وطء ولو أنفسح برودة بعد وطء فالمسمى ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجديد ويشترط في العمد رفع إلى حاكم وكذا أسائر العيوب في الأصح وثبتت العمة بأقراره أو بيمينه على إقراره وكذا يمينها بعد نكاحه في الأصح وإذا ثبتت ضرب القاضي لمسته بطلها فإذا تمت رفعة البهتان قال وطئت حلف فإن نكل حلفت فإن حلت أو أقراستقلت بالفسخ وقيل يحتاج إلى إذن القاضي أو فسحه ولو اعتزلته أو منعت أو حبست في المدة لم تحبس ولو رصبت عدها به بطل حقها وكذا لو أجلته على الصحيح ولو نكح بشرط فيها السلام أو في أحدهما سب أو حرية أو غيرهما فأنكح فلا يظهر صحة النكاح ثم إن بان خيراً مما شرط فلا خيار وإن بان دونه لمها خيار وكذا إن في الأصح ولو ظمها مسلمة أو حرة فماتت كآيسة أو أمة وهي تحلل له ولا خيار في الاظهر ولو أذنت في تزويجها من طمته كفواً فإن فسقه أو دنا من نفسه وحرمه فلا خيار لها (قلت) ولو بان معيها أو عداها الخيارات والله أعلم ومتى فسح بطل حكم المهر والرجوع به على العدة ما سبق في العيب والمؤثر في طهرت العقد ولو غر بجمرة أمة وصحبهته فالوفاة قبل العلم حرم على المهر ورفقته أسيداً ويرجعها على العار والتعريض بالحربة لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو من أمان كان، اتعلو العمد بدمها ولو انفصل الولد ميتاً بلا جناية فلا شيء به ومن عتقت تحت رقبتين أو من فسقه رق تحت رق في فسح النكاح والاطهر أنه على الفور إن قالت جهلت العتق صدقت بيمينها أن أمكن أن كان المعتقد غائباً وكذا إن قالت جهلت الخيار به في الاظهر فإن فسحت قبل وطء فلا مهر وبعدة تعتق بعده وجب المسمى أو قبل له مهر مثل وقيل المسمى ولو عتق بعدها أو كوتبت أو عتقت بعد نكحه أمة فلا خيار

• (فصل) • يلزم الولد اعفاف الأب والجداد على المشهور وإن يعطيه مهر حراً أو يقول أنكح وأعطينك المهر أو يملكه بإذنه ويمهر أو يملكه أمة أو نكحها ثم علم بموتها وليس لأب تعيين النكاح دون التسري ولا أربعة ولو اتفق على مهر فتعين الأب ويجب الحديد إذا ماتت أو أنفسح برودة أو فسحه عيب وكذا إن طلق بعد زنى الأصح والمليح اعفاف فاقدم مهر محتاج إلى نكاح ويصدق إذا طهرت الحاجة بلا عيب ويحرم عليه وطء أمته والمذهب



وجوب مهر لاحد فان اجبل فالولد هو نسب فان كانت مستولدة لابن لم تصر مستولدة لاب  
والا فلا ظهر انها نصير وان عليه قيمتها مع مهر لا قيمة وفي الاصح ونكاحها فلوله للزوج  
والله الذي لا فضل له الامة لم ينسخ النكاح في الاصح وليس له حكاك امة مكاتبه فان مات  
مكاتب زوجت سيده انسخ النكاح في الاصح

• (فصل) • السيد بانته في نكاح عبده لا يضمن مهر او نفقة في الجديد وهما في كسبه بعد  
النكاح المعتاد النادر فان كان مأذونا له في تجارة فقيما في يده من ربح وكذا واس مال في  
الاصح وان لم يكن مكسبا ولا مأذونا له ففي ذمته وفي قول علي السيد وله المسافرة فيه ويشتر  
الاستقناع واذا لم يسافر لزمه تحليته ليل الاستقناع ويستخدمه ثم ارا أن تسكل المهر والنفقة  
والافضل له لكسبه ما وان استخدمه بلا تسكل لزمه الاقل من أجرة مثل وكل المهر والنفقة  
وقبل يلزمه المهر والنفقة ولو نكح فاسدا ووطئ فمهر مثل في ذمته وفي قول ورقيقته وادار زوج  
أتمه استخدمها ثم ارا وسلمها للزوج ليل ولا نفقة على الزوج حينئذ في الاصح ولو أخذ في  
داره مبتا وقال للزوج تحلوا به فاقبضه لم يلزمه في الاصح والسيد الغرها للزوج فحبها  
والذهب ان السيد لو قتلها أو قتل نفسها قتل دخول سقط مهرها وان الحرة لو قتلت نفسها  
أو قتل الامة أجنبي أو مات فلا كمال ولا كتاب بعد دخول ولو باع من زوجة فالمرء البائع فان طلق  
قبل دخول فصنفه له ولو زوج أتمه بصدقه لم يجب مهر

• (كتاب الصداق) •

يسن نسجه في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح مبيعا صح صداقا واذا أصدق عينا افتقت  
في يده ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان بدفعي الا أن ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلف في يده  
وح مهر مثل وان ألتفقه فقايسة وان ألتفقه أجنبي فحجرت على المذهب فان فسخت الصداق  
أخذت من الروح مهر مثل والاعمرت المتلف وان ألتفقه الروح فمكناهة أو ذيل كأجنبي  
ولو أصدق عبدين فتلقت أحدهما قبل قبضه انسخ فيه لاقى الباقي على المذهب ولها الخيار  
فان فسخت فمهر مثل والافضة التالف منه ولو تعيب قبل قبضه فحجرت على المذهب فان  
فسخت فمهر مثل والافلاشي والمافع العائنة في بدال روح لا يضمنها وان طلعت التسليم  
فامتنع على ضمان العقد وكذا التي استوفاه بر كوب ويحوى على المذهب ولها حجب  
نفسها لتعيب المهر المعين والحال لا الموجب فلو حل قبل التسليم ولا حجب في الاصح ولو قال  
كل لا أسلم حتى تسلم ففي قول يجبره وفي قول لا اجار ومن سلم أجبر صاحبه والاطهر يجبر ان  
ميؤمروا بوضع عند عدل وقوم بالتمكين فاذا سلمت أعطاهما العدل ولو بادرت بحكمت طالبتها  
فان لم يبطأ امتنعت حتى يسلم وان وطئ فلا ولو بادرت لم تلزمه فان سمعت بلا عذر استرد  
ان قلنا به يجبر ولو استعملت لتطف ويحوى أمهات ما يراه قاص ولا يحاوز ثلاثة أيام لا  
ليقطع حبس ولا تسلم مسعرة ولا مربعة حتى يرول مانع وطء موبة مقر المهر بوطء وان حرم  
نكاحا نص وعوت أحدهما لا محاولة في الجديد

• (فصل) • نكحها غصمرا أو حرا أو معسوبا وح مهر مثل وفي قول قيمته أو عملوك  
ومعسوبا بطلان فيه وصح في المملوك في الاظهر وتحجرت فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتها

وان أجازت قلهامع المألول حصة المعصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما وفي قول تنقح به ولو  
 قال زوتك بنتي وبعتك فوجها بهذا العبد صحت النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر  
 ويوزع العبد على الثوب ومهر مثل ولو نكح بالثوب على أن لا يها أو أن يعطيه ألفا فالذهب  
 فداد الصداق وجوب مهر المثل ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح أو في المهر  
 فالأظهر حصة النكاح للمهر ونسائر الشروط ان وافق مقتضى النكاح أو لم يتعلق به عرض لها  
 وصح النكاح والمهر وان خالف ولم يحل عهده الاصل كشرط أن لا يترقح عليها أو لا نفقة  
 لها صح النكاح وفسد الشرط والمهر وان أخل كان لا يباطل أو يطلق بطل النكاح ولو نكح نسوة  
 به مهر فالأظهر مصاد المهر لكل مهر مثل ولو نكح لطلعت فمهر مثل أو أن نكح بنتا لارشيدة  
 أو رشيدة بكرة بلا إذن بدونه فسد المسمى والاظهر حصة النكاح بمهر مثل ولو نكحوا على مهر  
 مزا أو أعلنوا زيادة فالذهب وجوب ما عتده ولو طالت لولها زوجتي بالثوب فقص عنه بطل  
 النكاح ولو طأقت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح بمهر مثل (قلت) الاظهر حصة  
 النكاح في الصورتين مهر المثل والله أعلم

• (فصل) • قالت رشيدة زوجتي بلامهر فروح ونني المهر أو سكنت فهو تفويض صحيح وكذا  
 لو قال سيد أمة روجتكم بالامهر ولا يصح تفويض غير رشيدة وإذا جرى تفويض صحيح  
 فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد فان وطئ لمهر مثل ويعتبر بحال العقد في الاصح ولها قبل  
 الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرا وحسب نفسه المفروض وكذا التسليم المفروض في  
 الاصح ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لاعتبارها بقدر مهر المثل في الاظهر ويجوز مرض  
 مؤحل في الاصح ونوقم مهر مثل وقيل لا ان كان من جسده ولو امتنع من الفرض أو تنازعا  
 فيه مرض القاصي بقدر البلوغ (قلت) ويفرض مهر مثل ويشترط علمه به والله أعلم ولا يصح  
 مرض أجنبي من ماله في الاصح والقرص الصحيح كسعى فيتنسخر بطلاق قبل وطء ولو طلق  
 قبل مرض ووطء فلا شرط وإدما مات أحدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الاظهر (قلت)  
 الاظهر وجوبه والله أعلم

• (فصل) • مهر المثل ما يربعه في مثلها وركنه الاعظم نسب فيراعى أقرب من تنسب الى  
 من تنسب اليه وأقرب من أخت لاوي ثم لاب ثم بنات أخ ثم عمات كذلك قال فقهاء العصة  
 أو لم يكن أو جهل مهره فارحام كذات وخالات ويعتبر من وعقل ويسار وبكارة وثبوبة  
 وما احتلف فيه غرض فان اختلفت بفضل أو قص زيدا وقص لائق بالحال ولو ساحت  
 واحدة لم يجب موافقتها ولو خفف من العشرة فقط اعتبر وفي وطء نكاح فامد مهر مثل يوم  
 الوطء فان تكرره في أعلى الاحوال (قلت) ولو تكرروا بمشبهة واحدة فمهران  
 تعدد جسمها تعدد المهر ولو كرروا معصوبة أو مكرهة على رانكر المهر ولو تكرروا  
 الاب والشرمان وسيد مكاتبه فمهر وقيل هو ووقيل ان اتحد المجلس فمهر والا فهو و  
 والله أعلم

• (فصل) • الفرقة قبل وطء مسمى أو نسبا كقصه ببعضها تسقط المهر وما لا كطلاق  
 واسلامه وردنه وإعائه وأرضاع أمه أو أمها ينطرح ثم قبل معنى التشطرن لغيره أو الرجوع

والصحيح عوده بنفس الطلاق قالوا زاده فله وان طلق والمهر ثلث نصف بل من مثل أو  
قيمة وان تعيب في يدها ان قنع به والانصف قيمته سليما وان تعيب قبل قبضها فله نصفه ناقصا  
بالاختيار فان عاب بجناية وأخذت ارشها فالاصح ان له نصف الارش ولها زيادة منفصلة وخيار  
في منفصلة فان شئت نصف قيمة بلا زيادة وان سمحت لرمه القبول وان زاد ونقص ككبير  
سد وطول الخلية وتعلم صنعة مع رخص فان اتفقا بنصف العيين والانصف قيمة ووراعة  
الارض نقص وسحرها زيادة وتوجمل أمتوجهة زيادة ونقص وقيل اليه زيادة واطلاع فعل  
زيادة منفصلة وان طلق وعليه ثم مؤبر لم يلزمه اقطعه فان قطف تعين نصف الختل ولورضى  
بنصف الختل وبقية المهر التي جدها أجبرت في الاصح وبصر الختل في يدها ولو رضيت به  
فله الامتناع والقيمة متى شئت خياره أو لها م علك نصفه حق يختار ودو الاختيار ومق وجع  
بقية اعتبر الأقل من يومى الاصداف والقض ولو أصدق تعليم قرآن وطلق قبله فالاصح تعدد  
تعليمه ويجب مهر مثل سدوط موصوفة قبله ولو طلق وقد زال ما كها عنه فنصف بده فان كان  
والوعاد تعلق بالعيب في الاصح ولو وهبته ثم طلق فالأظهر ان نصف بده وعلى هذا الوهبته  
النصف له نصف الباقي وربع بدل كله وفى قول النصف الباقي وفى قول بتعير بين بدل نصف  
كله أو نصف الباقي وربع بدل كله ولو كان دينامأر أنه ليرجع عليها على المذهب وليس لولى  
عفو عن صداق على الجديد

• (فصل) • المطلقة قبل وطء متعة ان لم يجب شرط مهر وكذا لموطأة في الاظهر ومرة  
لا يسبها كطلاق ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها القاضي بنظره  
معتبر حالها وقيل حاله وقيل حالها وقيل أقل مال

• (فصل) • اختلاف في قدر مهر أو صقته فخالفا ويتخالف وارانها أو وارث واحد والآخر  
ثم يفسخ المهر ويجب مهر مثل ولو ادعت تسعة فاذكرها فخالفا في الاصح ولو ادعت نكاحا  
ومهر مثل فاقرب بالنكاح وأذكر المهر أو سكنت فالاصح كلفه البيان فان ذكر قدر أو زادت  
فخالفا وان أصرم سكر اخلت وقصى لها ولو اختلف في مدد روح وولى صغيرة أو بحجوبة  
فخالفا في الاصح ولو قالت سكتني يوم كذا بالث يوم كذا بالقوب الدقان باقراره  
أو بينة لم العان فان قال لم أطأه يومه أو في أحدهما صدق بيمينه وسقط الشرط وان قال  
كان الثاني تجديدا لم لا عقد الم يقبل

• (فصل) • وليعة العرس سنة وفى قول أو وجه واحدة والاجابة اليها مرض عين وقيل كناية  
وقيل سنة واتممتحب أو نسى بشرط أن لا يحصى الاعبياء وان يدعو في اليوم الاول فان أولم  
ثلاثة لم تجب في الثاني وتكررى الثالث وأن لا يحضر لحوق أو طمع في جاهه وأن لا  
يكون ثم من ينادى به أو لا يلق به بحال سنة ولا صكر وان كان يرول بحضوره فليحصر ومن  
السكر فراس حرير ومورة حيوان على سقف أو جدار أو وادة أو ستر أو ثوب ملوس  
ويجوز ما على أرض وبساط ومخددة مقطوع الرأس وصوره وحرى يحرم تصوير حيوان  
ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم مثل فالفطر أو فصل ويا كل الضيفاء قلمه

بلا تقط ولا ينصرف فيه الا بالاكل وله اخذ ما يصلم رضاه به ويحصل فيه سكر وغيره  
في الاملاك ولا يكره في الاصح ويصل التقاطه وتركه أولى

\*(كتاب القسم والقشور)\*

يختص القسم بزجات ومن بات عسده بعض نسوة لزمه عند من نقي ولو أعرض عن أو عن  
الواحدة لم يأثم ويستحب ان لا يعطلهن ويستحق القسم مريضة ورتقاء وحائض ونفساء  
لأنه شرقة فان لم ينقردهن سكن دار عليهن في سوتهن وان انقردن لافضل المضى اليهن وله دعاءهن  
والاصح تحريم ذهابه الى بعض ودعاء بعض الا لغرض كقرب مسكن من مضى اليها أو خوف  
عليها ويحرم أن يقسم عسك واحدة ويدعو من اليه وان يجمع بين ضربتين في مسكن  
الابن صاهما وله ان يقرب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدهما والاصل الليل والهار تبع فان  
عمل ليلا وسكن نهارا كما روى فعكسه وليس للأول دخول في نوبة على أخرى ليلا الا لضرورة  
كمرضها الخوف وحينئذ ان طال مكثه قصى والا فلا وله الدخول مارة للوضع متاع ويحوى  
ويقتضى أن لا يطول مكثه والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة وان له ما سوى وطء من  
استتاع وانه يقضى ان دخل بلا سب ولا يجب تسوية في الإقامة نهارا وأقل نوب القسم  
ليلة وهو أقصا ولا يجوز ثلاثا ولا زيادة على المذهب والصحيح وجوب قرعة ثلاثا وقيل  
تخيير ولا يقص في قدر نوبة لكن لحز مثلا أو نوبة ويخص بكر حديثه عند زفاف بسبع بلا قضاء  
وثبت ثلاثا ويسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت وحدها بعد اذنه  
فما شرقة بانه لعرضه يقص لها ولعرضها الا في الجدي ومن سافرت لقتله حرم ان يستحب  
بعضهن وفي سائر الاسعار الطويلة وكذا القصيرة والاصح يستحب بعضهن بقرعة  
ولا يقصى مدة سفره فان وصل المقصد وصار مقبلا قصى مدة الإقامة لا الرجوع في الاصح  
ومن وهبت حقها لم يلزم الروح الرضا فان رضى وهبت لمعية بات عسدها بالتيهما وقيل  
بوالهيما وأولهن سوى أو لعله التصبيص وقيل يسوى

\*(فصل)\* طهر امارات نشورها وعطها بلا هجران تحقق نشور ولم ينكر وعط وهجرى  
المصحح ولا يضرب في الاطهر (قلت) الاطهر يضرب واقفه أعلم فان تكرر ضرب فلو سبها  
حقا كقسم وبنقة ألزمه القاصى توقيته فان أسام حلقه وآذاها بالاسبب ما فان عاد عرره  
وان قال كل ان صاحب متعة تعرف القاصى الحال بنقة يحصرهما ومنع الطالم فان اشتد  
الشقاق بعث حكما من أهلها وحكمس أهلها وهما وكيلان لهما وفي قول مولانا من الحاكم  
فدلى الأول بشرط رضاها فيبطل حكمه بطلاق وقبول عوض طلع وتوكل حكمها يسدل  
عوض وقبول طلاقه

\*(كتاب الخلع)\*

هو قرعة بعوض بطل طلاق أو خلع شرطه روح يصح طلاقه فلو خالع عبدا أو محجورا عليه  
بسمه صح ووجب دفع العوض الى مولاه وولييه وشرط قابله اطلاق تصرفه في المال فان  
اختلفت امة ولا دن سبب دين أو عين ماله بآنت وللروح في ذمتها مهر مثل في صورة العين

وفي قول قديم وفي مدونة الدين الحنفى وفي قول مهر مثل وان اذن وعين على او قدودينا  
فامثلت تعلق بالعين وبكسبها في الدين وان اطلق الاذن اقتضى مهر المثل من كسبها وان  
خالع سفية او قال طلقك على ألف مقبات طلقته رجعيًا فان لم تقبل لم تطلق ويصح اختلاع  
المريضة مرض الموت ولا يحسب من الثلث الا اذا تدعى مهر مثل ورجعية في الاظهر لا بائن  
ويصح عوضه قليلا وكثيرا بنا وعينا منقعة ولو خالع مجهول او غير بائن بمهر مثل وفي قول  
يدل انهم ولو هما التوكيل فلو قال لو كيلة خالعه بائنة لم ينقص عنها وان اطلق لم ينقص عن  
مهر مثل فان نقص فيها لم تطلق وفي قول يضع مهر مثل ولو قالت لو كيلة اختلع بألف فامثل  
فقد وان زاد فقال اختلعتما بألفين من مالها ابو كالتما بائن ويأمرها مهر مثل وفي قول الاكثر  
منه وعما منه وان اضاف الوكيل الخلع الى نفسه خلع اجنبي والمال عليه وان اطلق  
فالاظهر ان عليها ما سمت وعليه الزيادة ويجوز في كيلة ذميا وعبد او محبوعا عليه بسفه  
ولا يجوز في كيل محبوعا عليه في قبض العرض والاصح صحة قوله كيلة امرأه بخلع ورجعته  
او طلقها ولو وكلا رجلا في طرفا وقيل الطريق

\* (فصل) \* القرعة بلفظ الخلع طلاق وفي قول صحيح لا ينقص عدد افعلى الاول لفظ الفسخ  
كناية والمقادة كخلع في الاصح ولفظ الخلع صريح وفي قول كتابه فعلى الاول لو جرى - يبر  
ذكر مال ورجع مهر مثل في الاصح ويقص كتابات الطلاق مع البينة والعجبة ولو قال بعثت  
نفسك بكذا فقالت اشعريت فكناية خلع واذا بدأ بصيغة معاوضة كطالقتك او خالعتك  
بكذا او قلنا الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعلق وله الرجوع قبل قولها ويستترط  
قولها بلفظ غير منفصل ولو احتلف ايجابا وقبول كطالقتك بألف ففصلت بالسير وعكسه  
او طلقك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بثلاث الف فخلع ولو قال طلقك ثلاثا بألف فقبلت  
واحدة بألف فالاصح وقوع الثلاث ووجوب الف وان بدأ بصيغة تعلق كقضى أو متى  
ما أعطيتي فتعلق فلا رجوع له ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس وان قال ان  
او اذا أعطيتي فكذلك لا يفسد بشرط اعطاء على السور وان بدأت بلفظ طلاق فاجاب  
فمعاوضة تمنع شوب جملة قلها الرجوع قبل جوابه ويشترط فور جوابه ولو طالت ثلاثا  
بألف فطلق طلقة ثلثه فواحدة بثلثه واذا خالع او طلق بعوض فلا رجعة فار شرطها  
مرجعي ولا مال وفي قول بائن بمهر مثل ولو قالت طلقني بكذا وارادت فاجاب ان كان قبل  
دخول او بعده او صرت حتى انقضت العدة بائن بالرد قول مال وان أسلمت فيها طلقك بمال  
ولا يصح تحلل كلام يسير بين ايجاب وقبول

\* (فصل) \* قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك كذا ولم يسبق ظلم اعمال وقع رجعي  
قبل أم لا ولا مال فان قال أردت ما راد بملكك بكذا وصدقته فكهوى في الاصح وان سبق  
بائن بالمدكور وان قال أنت طالق على أنى عليك كذا فالمدح به كطالقتك بكذا فاذا  
قلت بائنة ووجب المال وان قال ان صحت لي ألسافقت طالق فصحت في التور بائن ولمرها  
الالف وان قال حتى صحت في صحت طلق وان صحت دون الالف لم تطلق ولو صحت  
ألسير طلق ولو قال طلقني نفسك ان صحت لي ألسافقت طلقك وضعه أو عكسه بآلف

فإن اقتضت على أحدهما فلا وإذا علمت باعطاء مال فوضعت بين يديه طلقت والاصح دخوله في ملكه وإن قال إن أقبضتني فقبلي كالأعطاء والاصح كسائر التعليق فلا يملكه ولا يشترط للأقباض مجلس (قلت) ويقع رجعيًا ويشترط التحقق الصفة أخذ يدهمها ولو مكرهة والله أعلم ولو علمت باعطاء عيبد ووصفه بصفة مسلم فأعطته لا بالصفة لم تطلق أو بهامه عيبداه ردهم مهر مثل وفي قول قيمته سليما ولو قال عبدا طلقت بهبدا الامعصوب باقي الاصح وله مهر مثل ولو ملك طلقة فقط فقلت طالق ثلاثا بالالف طلاق الطلقة فله الف وقيل ثلثه وقيل إن علمت الخال والف والاقتناء ولو طلقت طلقة بالالف فطلق بمائة وقع بمائة وقيل بالالف وقيل لا يقع ولو قالت طلقني غدا بألف فطلق غدا أو قبله بأنت مهر مثل وقيل في قول بالمسمى وإن قال إذا دخلت الدار فانت طالق بالالف فقلت ودخلت طلقت على الصحيح بالمسمى وفي وجه أو قول مهر مثل ويصح اختلاع أجني وإن كرهت الزوجة وهو كاختلاع عيبداه طوا وحكما ولو قبلها أن يجتمع له ولا جسي نو قبلها فتصبر هي ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذبا لم تطلق وأبوها كاجنسي فيجتمع بهما فإن اختلح عيبداه وصرح بوكالة أو ولاية لم تطلق أو باستقلال خلق معصوب

«(مسئل)» ادعت خلعاً فأكره صدق بينه وإن قال طلقتك بكذا وقالت مجامبات ولا عوض وإن اختلعا في جنس عوصه أو قدره ولا ينفقها ما وجب مهر مثل ولو خالغ بالالف وفيها عازم وقيل مهر مثل ولو قال أردنا نأبى فقلت بل دراهم أو فلو استخالعا على القول ووجب مهره لي بلائحه الف في الثاني والله أعلم

### «(كتاب الطلاق)»

يشترط له وفده التكليف الا للسكران ويقع بسر يجه ولا يسه وكتابة ثمة فصر يجه الطلاق وكذا الفراق والسرّاح على المشهور وكملقتك وأنت طالق ومطاقة وباطاني لا أنت طلاق والطلاق في الاصح وزجعة الطلاق بالجملة صريح على المذهب وأطلقتك وأنت مطلقة كتابة ولو اشتراط للطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام فصر يجه في الاصح (قلت) الاصح أنه كتابة والله أعلم وكتابه كانت خاتمة قرية بته بته بائع اعتدى استرق رجلا حتى ياهلك حبلا على غاربك لا أدله سر ملك اعزني اغربي دعبي ودعيني ونحوها والاعتناق كتابة طلاق وعكسه وليس الطلاق كتابة طهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقاً أو طهاراً حصل أو فاهما تحير وثبت ما اختاره وقيل طلاق وقيل طهاراً وتحريم عيبداه التحريم وعليه كفارة عيبداه وكذا إن لم تكن يسه في الاطهر والثاني لعو وإن قاله لامته وبوى عتقا ثبت أو تحريم عيبداه ولا يسه فكذلك زوجة ولو قال هذا النوب أو الطعام أو العبد حرام على فلعلو وشروطية الكتابة اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي ماؤه وإشارة باطلاق لعو وقيل كتابه ويعتد بإشارة أحرم في العقود والحوال فان هم طلاقها كل أحد فصر يجه وإن اختص بهمه فطوى فكاتبه ولو كتب باطلاق طلاقاً ولم ينو لمعوا وإن نواه لا طهر وقوعه فإن كتب إذا بعست كافي فانت طالق فانما تطلق يلاوعه وإن كتب إذا قرأت كافي وهي قارئة فقرأه طلقت وإن قرئ عليها فلا في الاصح وإن لم تكن قارئة فقرأ عليها طاعت

(فصل) \* ثم يوصى بطلاقها اليها وهو عليك في الحديث فيشترط لو توعدت طليقة لها على مورد وان قال طلقى بألف فطلقت بآت ولزمها ألف وفي قول أبو كليل فلا يشترط فوراً في الأصح وفي اشتراط قولها خلاف الوكيل وعلى القواين له الرجوع فمسك طليقة لها ولو قال اذا جاء رمضان طلقى لفسا على القلبك ولو قال أيتى فمسك فمقات أيتى ونوى وقوعه والا فلا ولو قال طلقى فمقات أيتى ونوى فمقات طاعت وقع ولو قال طلقى ونوى ثلاثاً فمقات ثلاثاً فمقات واحدة

(فصل) \* من بلسا بآت مطلقاً لم يمسك ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا ولا يصدق طاهراً الا بقرينة ولو كان اسمها طاقاً فقال باطلاق وقصد السداد لم تطلق وكذا ان أطلق في الأصح وان كان اسمها طاهراً أو طالياً فقال باطلاق وقال أردت المداة فالتف الحرف صدق ولو خاطبها بطلاق هارلاً أو لاعباً أو وهو بطنها الأجنبية بان كانت في طلبة أو نكحها له وليس له أو وكيله ولم يعلم وقوعه ولو لفظ أعجمي به بالعربية ولم يعرف معناه لم يقع وقيل ان نوى معناها وقع ولا يقع طلاق مكره فان ظهرت قهره احتسار بان أكرهه على ثلاث فوجدنا وصريحاً أو تعليق فكفى أو فخر أو على طلق فصرح أو بالعكس وقع وبشرط الإكراه مدة المكره على تحقيق ما هدد به بولايه أو تعلب وعز المكره من دفعه بهرب وغيره وطنه انه ان امتنع حقه ويحسد بخصويف بصيرب شديد أو حبس أو اتلاف مال وخصوها وقبل يشترط قتل وقيل قبل أو قطع أو صيرب مخوف ولا يشترط التوبة بان ينوى غيرها وقبل ان تركها بلا عذر وقع ومن أتم عزيل عقله من شراباً ودوا انتقد طلاقه وتصرفه له وعليه قولاً وقيل على المذهب وفي قول لا وقيل عليه ولو قال ربك أو بعضك أو جزؤك أو كبدك أو شرك أو طفر ك طالق وقع وكذا دمسك على المذهب لافضل كريق وعرق وكذا منى وابن في الأصح ولو قال لمقطوعة غير عيمك طالق لم يقع على المذهب ولو قال أفسك طالق ونوى طليقة لها طلقت وان لم يوطأ طاقلاً وكذا ان لم ينو اضافته اليها في الأصح ولو قال أنا مسك بآت اشتراطية الطلاق وفي الاضافه الوصهان ولو قال أستبرئ رحي منك لمعوق قبل ان نوى طلاقها وقع

(فصل) \* خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه كالح وغيره هو الأصح صحة تعليق العبد ثلاثة كقوله ان عتقت أو ان دخلت فانت طالق ثلاثاً فمقتن اذا عتقت أو دخلت بعد عتقه ويعلق رباً لا محتملة ولو علقه بدخول فبات ثم عتقها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البتوبة وكذا ان لم تدخل في الاطهر وفي ثالث يقع ان مات بدون ثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد نزوح عادت بيقية الثلاث وان ثلث عادت ثلاثاً وللعبد طلاقان فقط وللحر ثلاث ويقع في مرض موته ويتوارثان في عدة رحي لباشر وفي القديم ثبوته

(فصل) \* قال طلقك أو أمت طالق ونوى عدداً وقع وكذا النكاح ولو قال أمت طالق واحدة ونوى عدداً أو واحدة وقيل الموى (قلت) ولو قال أمت واحدة ونوى عدداً لم يمسك ويحل واحدة والله أعلم ولو أراد أن يقول أمت طالق ثلاثاً فمقات قتل تمام طالق لم يقع أو بعده قتل ثلاثاً فمقات وقيل واحدة وقيل لا شيء وان قال أمت طالق أمت طالق أمت طالق وتحتل فصل مثلث والافان قصداً كيداً أو واحدة أو استنفاً ثلاثاً وكذا ان أطلق في الاطهر

وان قصد بالثانية تأكيدها بالثالثة استثناء أو عكس فتنتان أو بالثالثة تأكيد الأولى فتلات  
 في الأصح وإن قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيده الثاني بالثالث لا الأول بالثاني  
 وهذه الصواب في ما إذا قالوا له إن غدرها فطلقة بكل حال ولو قال لهذه إن دخلت الدار فانت  
 طالق وطالق فدخلت فانتان في الأصح ولو قال لموطوءة أنت طالق فطلقة مع أو معها فطلقة فتنتان  
 وكذا غير موطوءة في الأصح ولو قال فطلقة قبل فطلقة أو بعدها فطلقة فتنتان في موطوءة وطلقة  
 في غيرها ولو قال فطلقة بعد فطلقة أو قبلها فطلقة فكذلك في الأصح ولو قال فطلقة في طلقة وأراد  
 مع فطلقتان أو الطرف أو الحساب أو أطلق فطلقة ولو قال نصف طلقة في طلقة فطلقة  
 بكل حال ولو قال فطلقة في طلقتين وقصد معية فتلات أو طرفا فاحدة أو حسابا وعرفه  
 فتنتان وإن جهله وقصد معية فطلقة وقيل فتان وإن لم ينو شيئا فطلقة وفي قول فتان إن عرف  
 حسابا ولو قال ببعض طلقة فطلقة أو نصف طلقة فطلقة إلا أن يريد كل نصف من طلقة  
 والأصح أن قوله نصف طلقتين فطلقة وثلاثة أنصاف فطلقة أو نصف طلقة وثلاث فطلقة فتنتان  
 ولو قال نصف وثلاث فطلقة فطلقة ولو قال لأربع أو وقت عليكي أو يسكن طلبة أو طلقتين  
 أو ثلاثا أو أرها وقع على كل طلقة فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في تسعين فتان  
 وهي ثلاث وأربع ثلاث فان قال أدبت بيسك بعضهم لم يقبل طاهر في الأصح ولو طأها  
 ثم قال لأحرى أشركتك معها أو أنت كهي فان نوى طلقت والانفلا وكذا لو قال آحر ذلك  
 لامرأته

• (فصل) • يصح الاستثناء بشرط اتصاله ولا يضركم تنفس وعي (قلت) ويشترط أن  
 ينوي الاستثناء قبل فراغ العي في الأصح والله أعلم ويشترط عدم استعراقه ولو قال أنت  
 طالق ثلاثا لاثنين وواحدة من أحدتين وقيل ثلاثا أو اثنتين وواحدة أو واحدة فتلات وقيل  
 فتان وهو من ثني اثبات وعكسه ولو قال ثلاثا لاثنين الا فطلقة فتنتان أو ثلاثا لاثنين  
 الا اثنتين فتنتان وقيل ثلاث وقيل فطلقة أو خمس الا ثلاث فتنتان وقيل ثلاث أو ثلاثا لاثنين  
 فطلقة فتلات في الأصح ولو قال أنت طالق ان شاء الله ران لم يشأ الله وقصد التعليق لم يقع وكذا  
 يصح انعقاد تعليق وعقوب ويمس ونذر وكل تصرف ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الأصح  
 أو قال أنت طالق الا ان يشأ الله فلا في الأصح

• (فصل) • شك في طلاق فلا روي عند فلا يقل ولا يمين الورع ولو قال ان كان ذا الطائر  
 عرابا مات طالق وقال آحر ان لم يكن طاهر أتى طالق وجهل لم يحكم بطلاق أحد فان قالهما  
 رجل لزوجه طلقت أحدهما ولمه البحث والبيان ولو طلق أحدهما بعينها ثم جهلها  
 وقبض حتى يذكر ولا يطالب ببيان ان صدقته في الجهل ولو قال لها ولا حبسية أحدا كما طالق  
 وقال قصدت الأجنبية قبل في الأصح ولو قال رب طالق وقال قصدت أجنبية فلا على الصحيح  
 ولو قال لزوجه أحدا كما طالق وقصد معية طلقت والا فاحدهما أو بارمه البيان في الحالة  
 الأولى والعين في الثانية وتعرلا عنه الى البيان والتعيين وعليه المدارهما وبقيتهما في  
 الحال وبقيع الطلاق بالخط وقيل ان لم يعين قصد التعيين والوطء ليس بالاولا تعيينا وقيل  
 تعيين ولو قال مشيرا الى واحدة هذه المطلقة ببيان أو أدبت هذه وهذه بل هذه حكم



الطلاق لهما ولو ماتا أو اشتبه أحدهما قبل بيان وتعيين جنة طلاقه الثاني الذبح ولو مات  
أو طهر قبل بيان وارثه لا تعينه ولو قال إن كان غراما فامرأتي طالق والافيهى حر  
وجعل منع منهما إلى البيان فإن مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يفرع بين العبد  
والمرأة فإن فرغ حق أو قرعت لم تطلق والاصح أنه لا يرق

• (فصل) • الطلاق سني وبدعي ويعزم البدعي وهو ضربان طلاق في حيض ممسوسة وقبل  
انتسابه لم يحرم ويجوز خلعهما فيه لا جسي في الاصح ولو قال أنت طالق مع آخر حيضك  
سني في الاصح ومع آخر طهر لم يطأها فيه فبدعي على المذهب وطلاق في طهر وطئ فيه من  
قد تقبل ولم يظهر حمل فله وطئ ما تضا وطهرت فطلقها فبدعي في الاصح ويجعل خلعهما وطلاق  
من طهر حائضا ومن طلق بدعي أسن له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر ولو قال طالق أنت  
طالق للبدعة وقع في الحال أو للسنة فحين طهر أولي في طهر لم تنس فيه أنت طالق للسنة ووقع  
في الحال وإن مست فيه فحين طهر بعد حيض أو للبدعة ففي الحال إن مست فيه والاخير  
بحيض ولو قال أنت طالق طلاقه حسنة أو أحسن الطلاق أو أحله فكل سنة أو طلاقه قبيحة  
أو أقم الطلاق أو أحسنه كالبدعة أو سنة بدعية أو حسنة قبيحة ووقع في الحل ولا يحرم جمع  
الطلاقات ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا للسنة وفسر بتفريقها على أقراء لم يقبل إلا من  
يعقد تحريم الجمع والاصح أنه يدين ويدين من قال أنت طالق وقال أردت أن أدخل أو أن  
شاء زيد ولو قال نسائي طواقي أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهم فالصحيح أنه  
لا يقبل طاهرا إلا بقرينه بأن خاصته وقال تزوجت فقال كل امرأة لي طالق وقال أردت  
غير الخاصة

• (فصل) • قال أنت طالق في شهر كذا أو في غره أو أو لوقع بأول جوف منه أو في شهره أو أول  
يوم منه فبغير أول يوم أو آخره قبل آخره من الشهر وقيل بأول النصف الآخر ولو قال  
ليس إلا دامي يوم فبغير وب شهر من غده أو شهر مني مثل وقته من غده أو اليوم فإن قاله شهر  
فغير وب شهره والاعاوبه يقاس شهر وسنة أو أنت طالق أسن وفصدان يقع في الحال  
مستندا إليه ووقع في الحال وقيل أعوا وقصداه طلق أسن وهي الآن معتدة تصدق بيمينه  
أر قال طلقت في كاخ آخر كان عرف صدق بيمينه والأفلا وأدوات التعليق من كن دخلت  
وإن واد امتي ومتى ما وكل أو أي كأي وقت دخلت ولا يقتصر فوراً على بانبات في غير  
خلع الآت طالق إن شئت ولا تكررا إلا كلبا ولو قال إذا طلقك فمات طالق ثم طلق أو علق  
بصفة فوجدت فطقت أو وكلما وقع طلاق فطلق ثلاثا في ممسوسة وفي غيرها طلاق ولو قال  
وتحنه أربع إن طلقت واحدة بعد لآخر وإن ثنتين فمستدان وإن ثلاثا فثلاثة وإن أربعاً  
فأربعة فطلق أربعاً معا أو مرتباً عتق عشرة ولو علق بكما خمسة عشر على الصحيح ولو علق  
بثني فعل فالمدى أنه إن علق بأن كالم لم تدخل في وقع عند اليأس من النحول أو بعينها بعد  
مضي زمن يمكن به ذلك الفعل ولو قال أنت طالق أن دخلت أو أن لم تدخل في بفتح أن وقع  
في الحال (طت) إلا غير يحوي فتعليق في الاصح والله أعلم

• (فصل) • علق بجعل فإن كان حمل طاهر وقع والأفان ولدت لدون سنة أشهر من التعليق

بأن وقوعه أولا كثر من أربع سنين أو بينهما وطلعت وأمكن حدوثه فيه فلا والا فالأصح وقوعه وإن قال إن كنت حاملا بذكر طلبة أو أتتني طلفتين ولدتها وقع ثلاث أو إن كان حمل ذكرا فطلقة أو أتتني طلفتين فولدتها لم يقع شيء أو إن ولدت فانت طالق فولدت اثنين من تباطلت بالاول وانقضت عدتها بالثاني وإن قال كلما ولدت فولدت ثلاثة من حمل وقع بالاولين طلقان وانقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة على الصحيح ولو قال لأربع كلما ولدت واحدة فصراحها طالق فولدت معا طلق ثلاثا ثلاثا أو مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا وكذا الأولى إن بقيت عدتها والثانية طلبة والثالثة طلفتين وانقضت عدتها بولادتها ما قبل لا تطلق الأولى وتطلق الثانية طلبة طلبة وإن ولدت ثلثا معا ثم ثلثا معا طلقت الأولى ثلاثا ثلاثا وقيل لطلقة والاخران طلقين طلقين وتصدق بينهما في حبسهما إذا علقها به لاق ولادتها في الأصح ولا تصدق فيه في تعليق غيرها ولو قال إن حضنا فاقطاعا لكان من عمتاه وكذبهما صدق بيده ولا يقع وإن كذب واحدة طلقت فقط ولو قال أ إذا أرميت طلقنت فانت طالق قبله ثلاثا فطلقت وقيل ثلاث وقيل لا شيء ولو قال إن طاهررت منك أو ألبت أو ألعنت أو وصحت بعينك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وحدها المعلق به في عهته الخلاف ولو قال إن وطئت صاحبا فانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع قطعا ولو علقه بمشيئة أخطأيا اشترطت على مورد أو غيبة أو بمشيئة أجبي فلا في الأصح ولو قال المعلق عشيته شئت كارها قبله وقع وقيل لا يقع باطلا ولا يقع بمشيئة صبية وصبي وقيل يقع بمجرد الرجوع قبل المشيئة ولو قال أنت طالق ثلاثا الآن بشا من زيد طلبة فشا طلبة لم تطلق وقيل تقع طلبة ولو علق نفسه ففعل سببا للتعلق أو مكرها لم تطلق في الاظهر أو بفعل غيره عن يمينه لم يعلقه وعلم به فيكذلك والافصح قطعا

\* (فصل) \* قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الاغية فان قال مع ذلك هكذا طلقت في أصبعين طلفتين وفي ثلاث ثلاثا فان قال أردت بالإشارة القبضتين صدق بيده ولو قال عدد إذا ماتت إحدى فانت طالق طلفتين وقال سيده إذا ماتت فانت حرفتق به فالأصح إنها التحريم بل له الرخصة وتجديد قول روج ولو نادى إحدى زوجته بأجابه الأخرى فقال أنت طالق وهو يطمأ الماداة لم تطلق الماداة وتطلق الحبيبة في الأصح ولو علم بأكل رمانة وعلق نفسه فمات كانت رمانة طلقان والخلف بالطلاق ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر فإذا قال إن حلعت بطلاق فانت طالق ثم قال إن لم تحرجي أو إن حرجت أو إن لم يكن الأمر كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالخلف ويقع الآخران وحديثه ولو قال إذا طلعت الشمس أو جاء الخفاف فانت طالق لم يقع المعلق بالخلف ولو قيل له استجار أطلقتها فقال نعم فقرار به فان قال أردت ما صيا وراحت صدق بيده وإن قيل ذلك المبدأ الانشاء فقال نعم فصرح وقيل كناية

\* (فصل) \* علق بأكل رمانة أو رمانة يعني لبابة أو حبة لم يقع ولو أكل ثمرتين أو لهما فقال إن لم تحرجي فانت طالق جعلت كل واحدة وحدها لم يقع الآن في عدم تعديها ولو كان بينهما ثمة فعلق سلها ثم رمها ثم أمسكها فماتت مع فراغها كل واحد ورمى بعض لم يقع

ولو اتهمها بسرقة فقال ان لم تصدقني فانت طالق فقالت سرقت ما سرقت لم تطلق ولو قال ان لم  
تخبريني بعدد حبيب هذه الزمانة قبل كسر هافا فخلاص ان ثم ذكر عدد ايه انتم الاتمض عنه  
ثم تزيد واحدا واحدا حتى يبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه والصورتان فيمن لم يقصد تعريفا  
ولو قال ثلاث من لم تخبرني بعدد كعات فرائص اليوم واليلة فقالت واحدة سبع عشرة  
واخرى خمس عشرة أي يوم خمسة وثلاثة احسبى عشرة أي اسافر لم يقع ولو قال انت طالق الى  
حين أو زمان أو بعد حين طلقت بمضى لحظة ولو علق برؤية زيد او لمسه وقذفه تناوله حيا  
وميتا بخلاف ضربيه ولو خاطبته بكروه كاسميه يا حسين فقال ان كنت كذلك فانت طالق  
ان أراد مكافأتهما باسماع ما تكره طلقت وان لم يكن سقه أو التعليق اعتبرت الصفقة وكذا  
ان لم يقصد في الاصح والصفة مسا في اطلاق التصرف والحبس قبيل من باع دينه بديناه  
وبشبهه ان يقال هوس يتعاطى غير لائق به بجلا

### (كتاب الرجعة)

شرط المرتجع اهلية السكاح بنفسه ولو طلق غش فلولى الرجعة على الصحيح حيث لم ابتداء  
سكاح وتخصه بل راجعتك ورجعتك والاصح ان الرد والامساك سرى بحدان وان  
الترويج والسكاح كلياتان وليقل ردتها الى أو الى سكاحي والجديد أنه لا يشترط الاشهاد  
فتصح بداية لا تقبل تعليقا ولا تحصل بفعل كوطو بمحض الرجعة وطوعة طلقت بلا  
عوض لم يستوف عدد مالاتها باقية في العدة محل حل لآخر تدة وادعت انقضاء عدة أشهر  
وأكثر صدق بيمينه أو وضع حل لعدة امكان وهي ممن تحيض لأبسة فالاصح تصديقها بيمين  
وان ائعت ولادة نام فامكان ستة أشهر ولطنتان من وقت السكاح أو من عطص ورعائه  
وعشرون يوما ولطنتان أو مضعة بلا صورة فثمانون يوما ولطنتان أو انقضاء اقراء فان  
كانت حرة وطلقت في طهر فاقبل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولطنتان أو في حيض فثلاثة  
وأربعون ووطنة أو أمة وطلقت في طهر فثلاثة عشر يوما ولطنتان أو حيض فاحد وثلاثون  
ولطنتان وتصديق ان لم تحالف عاتدة نورة وكذا ان خالفت في الاصح ولو وطئ برجعية واستأنت  
الاقراء من وقت الوط مراجع فيما كان بيني ويحرم الاستمتاع بها فوطئ فلا حرج ولا يعز  
الامعقد تخريمه ويجب مهر مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب ويصح ايلاه وظهره  
وطلاق ولعان ويتوارثان واذا ادعى والعلة مقتضية رجعة فيها فاجكرت فان اتفقا  
على وقت الاقضاء كيوم الجمعة وقالوا راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت بيمينها  
أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدقت بيمينه  
وان تارعا على سبق الا اتفاق فالاصح ترجيح سبق الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة  
قبل صدقت بيمينها أو ادعاه قبل انقضاء فقالت بعه صدقت (قلت) فان ادعى معا صدقت  
والله اعلم ومتى ادعاه والعدة باقية صدق ومتى اكترتها وصدقت ثم اعترفت قبل اعترافها  
وادا طلق دون ثلاث وقال وطئت في رجعة وامكرت صدقت بيمين وهو مقر لها بالمهر فان  
قبضته فلا رجوع له والا فلا بطلاله الا نصف

\*(كتاب الايلاء)\*

هو حلف زواج يصح طلاقه لميت من وطئها مطلقاً وفوق أربعة أشهر والحسد لله لا يختص بالخلف بالله تعالى وصفاته بل لو علق به طلاقاً أرعقنا أو قال ان وطئتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولياً ولو حلف أجنبي عليه فيمن محضته فان نكحها فلا ايلاء ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوس لم يضح على المذهب ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر وهكدا من آلى فليس بمولى في الاصح ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك سنة فإيلاء لكل حكمه ولو قيد بسنة الحصول في الأربعة كقول عيسى صلى الله عليه وسلم قول وان ظني حصوله قبلها فلا وكذا لو شك في الاصح ولفظه سريع وكذا في صريحه تعييد ذكر فراح ووطئ وجاع واقتصاص بكر والجليد أن ملامسة ومصافحة ومباشرة وأتباعاً وغشياً ما قرأنا ونحوها كليات ولو قال ان وطئتك فعدي حر فالايلاء ما كده رال الايلاء ولو قال فعدي حر عن طهارى وكان طاهر حول والا فلا طهارى ولا ايلاء ما طابا ويحكمهما طاهر ولو قال عن طهارى ان طاهر فليس بمولى حتى يطاهر أو ان وطئتك فصرتك طالق حول فان وطئ طلقت الصرة ورال الايلاء والا طهره ولو قال لا ربح والله لا .. ممكن فليس بمولى في الحال فان جامع ثلاثاً لم يول من الاربعة ولو مات بعضهم قبل وطئ زال الايلاء ولو قال لا جامع كل واحد منكم فمولى من كل واحدة ولو قال لا جامعك الى سنة الامرة فليس بمولى في الحال في الاطهر فان وطئ ونقي منها أكر من أربعة أشهر بمولى

\*(فصل)\* يجهل أربعة أشهر من الايلاء بلا قاص وفي الرجعة ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقطعت فاذا أسلم استوفيت وما مع الوطئ ولم يحل سكاح ان وجد فيه لم يبيع المدة كصوم واحرام ومرض وخنث وفيها وهو حسي كصغر ومرض ومع وان حدث في المدة قطعها فاذا زال استوفيت وقيل يبنى أو شرعى كحبص وصوم فعل فلا ويبيع فرص في الاصح فان وطئ في المدة والا فلها مطالبة بان ينفى أو يطلق ولو ترك حقها فلها المطالبة بعده ويحصل العينة تعييد حقة فسل ولا مطالبة ان كان بها مانع وطئ كحبص ومرض وان كان فيه مانع طبعي كمرض طويل بان يقول اذا قدرت وثت أو شرعى كاحرام فالمذهب انه يطالب بطلاق فان عصى وطئ مطالبة أو أى العينة والطلاق فلا طهر ان العاصي يطلق عليه طلبة وانه لا يجهل ثلاثة وانه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين

\*(كتاب الطهار)\*

يصح من كل روح مكلف ولو ذمي وحسي وطهار سكران كما لا قهوس ريحه ان يقول لروحه أنت على أو مئى أو مئى أو عصى كطهر أى وكذا أنت كطهر أى سريح على الصحيح وقوله .. أو يدك أو نفسك كبد أى أو جسمها أو جلدها صريح والا طهر ان قوله كبدها أو طهرها أو صدرها طهار وكذا كبدها أو صدرها وان قصد كرامة فلا وكذا ان اطلق في الاصح وقوله أنت أو طهر أنت أو يدك على كطهر أى طهار في الاطهر والتشبيه بالمسدة

فما زوال المذهب طرده في كل محرم لم يظهر من غيرها لآخر رخصة ورجعة ابنه ولو سبه بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وباب وملاعنة فلقوه ويصنع عليه كقوله ان طاهر من زوجتي الأخرى دأمت على كطهر أي فطاهر ما ومظاهر منها ولو قال ان طاهر من فلاة وفلاة أجنبية فطاهر لم يصير مظاهرا من زوجته إلا ان يريد اللفظ فلو نكحها وطاهر منها صار ولو قال من فلاة الأجنبية فكذلك وقبل لا يصير مظاهرا وان نكحها وطاهر ولو قال ان طاهر من فلاة أجنبية فطاهر ولو قال أنت طالق كطهر أي ولم ينو الطلاق أو الطهارة أوهما والطهارة أنت طالق والطلاق نكطهر أي طلقته ولا طهارة أو الطلاق بآنت طالق والطهارة بالآنت طلق وحصل الطهارة ان كان طلاق رجعة

\*(فصل)\* على المظاهر كفارة اذا عاده وان عكسها بعد طهارة من امكان فرقة فلو اتصلت به فرقة عتوت أو فسخ أو طلاق بائن أو رجعي ولم يرجع أو رجع فلا عود وكذا لو ملكها أو لاعنها في الاصح بشرط سبق القذف طهارة في الاصح ولو رجع أو ارتدت متسلما سلم فالمذهب انه عائد بالرجعة لا بالاسلام بل بعدم ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ويحرم قبل التكثير وط وكذا المنس ويحرم بشهوة في الاظهر (قلت) الاظهر الجواز واقه أعلم ويصنع الطهارة المؤقت مؤقتا وفي قول مؤدا وفي قول لعوف على الاول الاصح ان عوده لا يحصل بامسالة بل بوط في المدة ويجب الزرع بحبيب الحشة ولو قال لاربع أنت على كطهر أي فطاهر من فان امسكهن فأربع كفارات وفي القديم كفارة ولو طاهر منها بأربع كانت مثالية معاتدين الثلاث الاول ولو كرر في امر أو متصلا وقصدنا كيدا فطاهر واحدا واستثاقا فالأظهر التعدد وأنه المرة الثانية عاتدي الاول

### \*(كتاب الكفارة)\*

يشترط نيتها تعيينها وخصال كفارة الطهارة عتق رقبة مؤمنة بلا عيب يحل بالعمل والكسب ويجزئ صغير واقرع واحرق يحكمه تباع مني وأعور وأسم واختم وفاقده أنه وأذبه وأصاب رجليه لازم ولا فاقد رجل أو خنصر ويحصر من يدا وأعتل من غيرهما (قلت) أو أعله اسماء والله أعلم ولاهرم عاجز ومن أكثر وقته مجنون ومريض لا يرخص فان برأ بان الاجراء في الاصح ولا يجوز شراء قريب بنسبة كفارة ولا أم ولد ونى كآبة صحيحة ويجزئ مذر ومعلق بصفة فلو أراد جعل العتق المعلق كفارة لم يحرم وللمعلق عتق الكفارة بصفة واعتاق عبديه عن كفارته عن كل نصف داون نصف ذاولو أعتق معسر نصيب عن كساره فالأصح الاسراء ان كان باقيه ماحرا ولو أعتق بعوض لم يجز عن كفارة والاعتاق عمال كطلاقه فلو قال أعتق أم ولدك على ألف فاعتق بدله العوض وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا فاعتق الأسير وان قال أعتقه عن علي كذا فاعل عتق عن الطالب وعليه العوض والأصح ان يدملكه عقب لقط الاعتاق ثم يعتق عليه ومن ملك عبدا أو غم فامسأ عن كذابة نفسه وعياله بعتقه وكسوة وسكنى وأنانا لا تدفع له العتق ولا يجب بيع صغير أو رأس مال لا يحصل دخله ما عن كفايته ولا مسكر وعبد يبيع ألفهما في الاصح ولا شراء بعت وأطهر الأقوال اعتبار اليسار وقت الاداء فان عتق عن عتق صام شهرين متتابعين بالهلال مئة كفارة

ولا يشترط فيه تنابع في الاصح فان بدأ في اثنا عشر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين ويزول التتابع بضوات يوم بلا عسر وكذا عرس في الجسد لا يتبعص وكذا جنون على المذهب فان عجز عن صوم يوم أو مرض قال الا كدرون لا يرعى زواله أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو عجز عن زيادة مرض كقرى باطعام ستين مسكياً أو فقيراً كافراً ولا هاشمياً ومطلياً ستين مداً بما يكون عطرة

### \*(كأن اللعان)\*

نسقه قذف وصريحه الزنا كقول رجل أو امرأته زيت أو يازي أو يازامة والرمي بإيلاج حشفة في فرج مع وضعه فحرم أو دبر صريحان وزنات في الجبل كناية وكذا رأت قط في الاصح وزيت في الجبل صريح في الاصح وقوله يا قاهر يا فاسق ولها يا خينة وأنت تحبين الخاوة ولقرشي نانطي ولزوجه لم أجعلك عذراً كناية فان أنكر أراد قذف صدق بيسته وقوله يا ابن الحلال وأما ما علمت ران ونحوه تعريض ليس بقذف وإن نوادى وقوله زيت بك أقرار ربا وقذف ولو قال لزوجه يازانة فقالت زيت بك وأنت أرى مني قذف وكناية فلو قالت زيت وأنت أرى مني حقرة وقاذفة وقوله زى مر جك أو دكر كقذف والمذهب أن قوله جك وعيك ولو أنه لم يستمى أو لست ابني كناية ولو ولد غيره لست ابن فلان صريح اللعن للعن ويحد قاذف محصن ويعزر غيره والمحصن مكلف حرم مسلم عفيف وطء يحبه وتطل العفة بوط محرم علو كة على المذهب لا زوجته في عدة نهيئة وأمة ولده وصكوخته ولا ولوى في الاصح ولو زنى مقدوف سقط الحد أو ارتد فلا ومن زنى مرة ثم صلح لم يعد محصناً وحده القذف يورث ويسقط بعفو والاصح انه يرثه كل الورثة وأنه لو عاينهم فلم يأت كاه

\*(فصل)\* له قذف زوجته علم رهاها أو طهه طامو كذا كشيعاً زناها ريد مع قرينة بأن رهاها في خاوة ولو أتت بولد علم انه ليس منه لم ينفقه وانما يعلم اذ لم يطلأ وولدت له دون ستة أشهر من الوطء أو فوق أربع سنين فلو ولدتهما بينهما لم يستترى بحبسه حرم التي وان ولده لفقو ستة أشهر من الاستبراء محل النفي في الاصح ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح ولو علم رهاها واحتل كون الولد منه ومن الزنا حرم التي وكذا القذف واللعان على الصحيح

\*(فصل)\* اللعان قوله أربع مرات شهد بالله الى المصدقين فيما رويت به هذه من الربا فان غابت مماها ورمع نسبا بما يبرها والخاصة ان لعنة الله عليه ان كان من المكاذيب فيما رهاها من الربا وان كان ولديه نفي كره في الكلمات فقال وأن الولد الذي ولده أو هذا الولد من ربا ليس مني وتقول هي أشهد بالله انه ابن الكاذب فيما رماى به من الربا والخاصة ان عصب الله عليها ان كان من المصدقين فيه ولو بدل لفظ شهادة لم يلحق ونحوه وأعصب لغيره وعكسه أو دكر قبل تحمل الشهادة ان لم يصح في الاصح ويشترط فيه أمر القاضي ويلتزم كتابته وان يتأخر لعانها على لعان ويلاعى أحسن ما شاوره فمهمة أو كناية ويصح بالعجبة وبمن عرف العريب وجهه ويعلط رمان وهو بعد عصر جمعة ومكان وهو أشرف بلد له فمكة بين الركن والمعالم والمدينة عند المبرور وبنت المقدس عند الصخرة وغيرها عند سائر الجوامع وحائض باب المسجد ذي في بيعة وكنيسة وكذا بيت دار مجوس في الاصح لا بيت أصنام ونحو

وجمع أقله أربعة والتعلقات ثمانية لا فرض على المذهب وليس للقاضي ومثلها ما في سائر عند الخامسة وان يتلأصبا فأشبه وشروطه زوج يجمع طلاقه ولو ارتد بعد طوط مفقود واسلم في العدة لاعتن ولو لا من ثم أسلم فيها صاع أو أصغر صاع في سنة أو يتعلق بغيره ففرقة وحرمة مؤبدة وان اكذب نفسه وسقوط الجدة ووجوب حد زناها وانقاء نسب نساء طلعانه واعمال جناح الى نفي ~~عن~~ منه فان تعذر بيان ولده لستة أشهر من العقد وطلق في مجلسه أو مكبح وهو بالمشرق وهي بالمغرب لم يلحقه وله تقييم ميتا والتي على القوري الجليد ويعذر لعذر وله نفي حمل وان استطاع وضعه من آخر وقال جهلت الولادة صدق بيمنه ان كان غائبا وكذا الخامس في منقح كونه فيها ولو قيل لم تنبت ولدا أو جعله الله ملك ولدا صالحا فقال أمين أو نعم تعذر بشبهه وان قال جزاءك الله خيرا أو بارك عليك فلا وله اللعان مع امكان بيعة زناها ولها الدفع حد الرما

\* (فصل) \* في اللعان لثني وان عفت عن الحد وزال السكاح ولدفع حد القذف وان رابع السكاح ولا ولو لتعزيره الا تعزير تأديب الكذب كقذف طيلة لا توطأ ولو عفت عن الحد أو أقام بيعة زناها أو صدقته ولا ولدا أو سكنت عن طلب الحد أو حبت به رذقه فلا لعان في الاصح ولو أياهم أو ماتت ثم قذفها رما مطلق أو مضاف الى ما بعد النكاح لاعتن ان كان ولده يلحقه فان اصاب الى ما قبل سكاحه فلا لعان ان لم يكن ولو كذا ان كان في الاصح اكتم له انشاء قذف ويلاعن ولا يصح نفي أحد أو أمين

### \* (كتاب العدة) \*

عدة السكاح ضمان الاول متعلق بمرقة حتى بطلاق وفسخ وانما تنبت بعد طوط أو استدخال فيه وان تبقى راحة الرحم لا محالوة في الجليد وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة والقرء الطهر فان طلقت طاهرا انتصت بالطعن في حصة ثالثة أو حاصفي رابعة في قول يستلزم يوم وإيلة بعد الطعن وهل يحسب طهر من لم تحض قرأ قرآن بقاء على ان القرء انتقال من طهر الى حيض أم طهر محتوش بدمين والثاني أطهر وعده خمسة خاصة باقائها المردودة اليها ومتغيرة بسلامة أشهر في الحال وقبل بعد الياس وأم ولد ومكاسة ومن فيها قرآن وان عتقت في عدة رجعه كملت عدة حرق في الاطهر أو بينوبة فامة في الاطهر وحررة لم تحض أو نكحت بثلاثة أشهر فان طلقت في اثناء شهر فعدة هلالا وتكمل المسكس ثلاثين فان حاضت في او سب الاقراء وأمة شهر ونصف وفي قول شهران وفي قول ثلاثة ومن انقطع دمها العلة كزجاج ومرصر تصرحت في تحيض أو تياسر في الاطهر أو لالهة فكذلك في الجليد وفي القدر لم تقصر تسعة أشهر وفي قول أربع سنين ثم تعذر بالاشهر فعلى الجليد لو حاضت بعد الياس في الاشهر وحضت الاقراء أو بعد حاضا أو اطهرها ان سكنت فلا شيء والا فالاقراء المعتبرين بأس عتسه تمام وفي قول كل النساء (قلت) هذا القول أطهر والله أعلم

\* (فصل) \* عدة الحامل نوصعه بشرط سببته الى ذى العدة ولو احتملا لا كسبي بلعان وانقصال كله حتى ثانی أو أمين ومتى تحلل دون ستة أشهر فهو أمان وتنقصى عمت لالعلة ومحصنة فيها صورة آرمي حفية أحمرها القوال فان لم يكن صورة وقل هي أصل آرمي

انقضت على المذهب ولو طهر في عدة اقراء أو أشهر حمل الزوج اعتدت بوصعه ولو ارتأت فيها لم تسكح حتى تزول الرية أو بعدها وبعد كساح استمر إلا أن تلد لثلاثين سنة أشهر من عقده أو بعدها قبل كساح فلتصير تزول الرية فإن سكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فإن علم مقتضيه أبطائه ولو أبانها فولدت لاربع سنين لحقه أو لا كثر فلا ولو طلق وحيا حسب المدة من الطلاق وفي قول من انصرام العدة ولو سكحت بعد العدة فولدت لثلاثين سنة أشهر فكانها لم تسكح وإن كان لستة فالولد لثاني ولو نكحت في العدة فاسدا فولدت للامكان من الأول لحقه وانقضت بوصعه ثم احتد لثاني أو للامكان من الثاني لحقه أو منهما معرض على فاقب فإن ألحقه بأحدهما فكلاهما لا يمكن منه فقط

**(فصل ١٠)** \* لزمها عدة تأنص من حسن إن طلق ثم وطئ في عدة اقراء أو أشهر جاهلا أو عالما في رخصة تداخلت فثبتت عدة من الوطئ ويدخل فيها بقية عدة الطلاق فإن كانت احدهما جهلا والآخرى اقراء تداخلتا في الاصح فتعصيان بوصعه ويراجع قبله وقيل إن كان الجهل من الوطئ فعلا وللشخصين ما كان في عدة زوج أو شبهة فوطئت شبهة أو كساح فاسدا وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت فلا تداخل فإن كان حمل فثبت عدته والافاض سبق الطلاق أتمت عدته ثم استأنفت الاخرى وله الرجعة في عدته فاذا راجع انقضت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستقبح بها حتى تنصها وان سبقت الشبهة فثبتت عدة الطلاق وقيل الشبهة

**(فصل ١١)** \* عاشرها كزوج بلا وطئ على عدة اقراء أو أشهر فاو حبه أو غيرها إن كانت بائنا انقضت والافلا ولا رجعة بعد الاقراء والاشهر (قلت) ويلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة ولو عاشرها أجنبي انقضت والله أعلم ولو سكح معتدة بطئ الصحة ووطئ انقضت من حين وطئ وفي قول أو وجه من العقد ولو راجع حائلا ثم طلق استأنفت وفي القديم تنبئ إن لم يبطأ أو طأ فلا مال وضع فلو وصفت ثم طلق استأنفت وقيل إن لم يبطأ بعد الوضع فلا عدة ولو خالغ موطوءة ثم نكحها ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية

**(فصل ١٢)** \* عدة حر متاهل لو طأ أو لم يوطأ أربعة أشهر وعشرة أيام لباليها وامه نصفها وان مات عن رجعة انتقلت إلى وفاة ابائهم فلا واصل بوصعه بشرطه السابق فلو ماتت من حين حامل فالاشهر وكذا مسح إذا يلحقه على المذهب ويلحق بمحو باقي أبنائه فمعتد به وكذا مسلول بقى ذكره على المذهب ولو طلق إحدى امرأته وماتت قبل بيان أو تعيينها كان لم يبطأ اعتدت بالوفاة وكذا إن وطئ وهما دون أشهر أو اقراء الطلاق رجعي فإن كان بائنا اعتدت كل واحدة بالأكثر من عدة وفاة وثلاثه من اقراءها وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق ومن عانس واقطع حبله لم يمس لزوجته نكاح حتى يتيقض موهبه أو طلاقه وفي القديم تترى أربع سنين ثم تعتد لوفاته وتسكح فلو حكم بالقديم فأنقص على الجديد في الاصح ولو نكحت بعد الترض والعدة من ميتا صح على الجديد في الاصح ويجب الاخذ على معتدة وفاة لاربعية ويستحب لثاني وفي قول يجب وهو ترك لبس مصبوع لربة أو خسر وقيل يحل ما صنع عمره ثم نسج ويباح عير مصبوع من قطن وصوف وكذا أن يرسم في الاصح ومصبوع لا يقصد لربة ويحرم حتى يذهب وصفه وكذا الولد في الاصح وطيب في بدو نوب





يشترط قبل سبق ان لا استبراء في الحال (قلت) يحصل الاستبراء بوضع حمل زنا في الاصح وانه اعلم  
ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل اللقيص حسب ان حملًا بارث وكذا نشر في الاصح لاهة  
ولو استبرى بجوسية فاصت ثم اسلمت لم يكف ويحرم الاستمتاع بالمستبرأة الامسية فيحمل غير  
وط موقبل لا واذ اقامت بخصت صدقت ولو منعت السيد فقال آخر تني بتمام الاستبراء صدق  
ولا تصبراً منه فراشا الا بوطه فاذا ولدت للامكان من وطئه لحقه ولو اقربوطه وثني الولد وادعى  
استبراء لم يلحقه على المذهب فان انكرت الاستبراء حلف ان الوالد ليس منه وقيل يجب تعرضه  
للاستبراء ولو ادعت استبلافاً انكر أصل الوط موهالك وللم حلف على الصحيح ولو قال من  
وطئت وعزلت لحقه في الاصح

### \* (كتاب الرضاع) \*

اما ثبتت بل امرأة حية بلغت تسع سنين ولو حلت قاور بعلموها حرم في الاصح ولو حل  
او برع مسه برحرم ولو خط عاتع حرم ان غلب فان غلب وشرب الكحل قبل أو والعص حرم  
في الاطهر ويحرم ايجار وكذا اسعاط على المذهب لاحقة في الاطهر وشربه ربيع حتى لم يلع  
سنتين وجس رصعات وصطهن بالعرف فلو قطع اعراضا تعدداً واللهو رعا في الحال أو يقول  
من ندى الى ندى ولا ولو حلت منها دفعة وأو حرم خساً وعكسه فرصة وفي قول خمس ولو شئت  
هل خساً أم أقل أو هل رصع في حولين أم بعد فلا تحريم وفي الثانية قول أو حرم وتعتبر  
المرضعة أمه والى منه اللبس أي وتسرى الحرمة الى اولاده ولو كان لرجل خمس مستولات  
أو أربع نسوة وأم ولد فرصع طفل من كل رصعة صار انه في الاصح فيحرم من عليه لانه من  
موطوات أي به ولو كان ببل المستولات سات وأحوات فلا حرمه في الاصح وآباء المرصعة  
من نسب أو رضاع اجداد للربيع وأمهات اجداده وأولادها من نسب أو رضاع اخوته  
وأحواته واخواتهم وأخواتها أخوالها وحالاته وتؤدي اللبس جده وأخوه عمه وكذا الباقي واللبس  
لم نسب البسه ولا يزل به سكاك أو وط مشبهة لآراءه ولو تعاه لمعان اتقى اللبس منه ولو ربطت  
مكوحه بشبهة أو وطئ اثنان شبهة فولدت فاللبس لحقه الوالد فاقب أو غيره ولا ينقطع  
نسبة اللبس عن روح مات أو طلق وإن طالت المدة أو انقطع وعاد فان تكلمت آخر ولدت  
منه فاللبس بعد الولادة فهو قبلها الاول ان لم يدخل وقت طهوره من حمل الثاني وكذا ان دخل  
وفي قول الثاني وفي قول لهما

\* (فصل) \* تحت صغيرة فارصعتها أمه أو أخته أو زوجة أخرى انفسخ كاحمها للصغيرة  
نصف مهرها وله على المرصعة نصف مهر مثل وفي قول كالمولود رصعت من ثامنة فلا عزم ولا مهر  
للمرصعة ولو كان تحتها كبيرة وصغيرة فارصعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا  
الكبيرة في الاطهر وله سكاك من شامهما وحكم مهر الصغيرة وتغير به المرصعة ما سبق وكذا  
الكبيرة ان لم تكن موطوءة فان كانت موطوءة فلا على المرصعة مهره مثل في الاطهر ولو ارصعت  
من الكبيرة الصغيرة حرمه الكبيرة أي وكذا الصغيرة ان كانت الكبيرة موطوءة ولو كان  
تحت صغيرة فطلقها فارصعها امرأته صارت أم امرأته ولو تكلمت مطلقاً به صغيراً وارصعه  
لبسه حرم من على المطلق والصغيراً اذا ولو تزوج أم ولد معه الصغيرة فارصعت له السيد حرم

فكانوا على السيد ولو ارضعت موطنه الامة صغيرة فتحته بلبنه أو لبن صغير فحتم عليه  
ولو كان تحته صغيرة وكبيرة فارضعها انفسختا وحرمت الكبيرة أبدا وكذا الصغيرة إن كان  
الارضاع بلبنه والأفريقية ولو كان تحته كبيرة وثلاث صغيرا فارضعهم حرمت أبدا وكذا  
الصغار إن ارضعهم بلبنه أو لبن غيره وهي موطنه والأفان ارضعتن معا بإيجارهن  
الحامسة انفسحن ولا يحرم من مؤبدا أو من تالم يحرم من ونفسح الأولى والثالثة وتنفسخ  
الثانية بارضاع الثالثة وفي قول لا ينفسخ ويجزى القولان في تحته صغيرتان أرضعتها ما  
أجنبية من تبا ينفسخان أم الثانية

\*(فصل)\* قال همداني وأحق رضاع أو قالت هو أني حرم تناكحهما ولو قال زويبان ينسا  
رضاع محرم فرق بينهما وسقط المسمى ووجه مهر مثل ان وطئ وإن ادعى رصاعا فأبكرت  
انفسخ ولها المسمى ان وطئ والاصغه وإن ادعته فأنكر صدق يمينه ان زوجت رصاعا  
والأفلاصح تصديقها ومهر مثل ان وطئ والأفلاشي لها ويحلف مسكر رصاع على نبي عليه  
رمديه على بنت ويثبت شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبإربع نسوة والأقرار به شرطه  
رجلان وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب ابنة ولاد كرت فعلاها وكذلك ان ذكرت فتألت  
ارضعت في الأصح والأصح انه لا يكفي بينهما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدده ووصول اللبن  
جوفه ويعرف ذلك عشاها على حبل وإيجار وازداد أو قرائن كالتقام ثدي ومصه وحركه  
حلقه وتجزع وازداد بعد علمه أم اللبن

### \*(كتاب النفقات)\*

على مؤسر زوجته كل يوم غذا طعام ومعسر مد ومتوسط مدود ع المداق ثلثه ثلاثة  
وسبعون درهما وثلاث درهم (قلت) الأصح مائة واحد وسبعون وثلاثة أسباع والله أعلم  
ومسكين الر كاه معسر ومن فوقه ان كان لو كلف مدين رجعه ع كسياه ويدل والأفوسر  
والواجب غالب قوت البلد (قلت) فان اختلف وجه لثوبه يعسر اليسار ويهره الملوغ  
العبر والله أعلم وعليه تعليقها إذا وكذا طعمه وسبزه في الأصح ولز طلب أحدهما إذا لم  
لم يحرم المتع فان اعتاصت جاز في الأصح الا خرد قيقا على المذهب ولو أكلت معه كالعادة  
سقطت نفقتها في الأصح (قلت) الا ان تكون غير رشيقة ولم تأكل ولها والله أعلم ويجب ادم  
عالم المذكرين ومن وحس وتغريحتهم بالفصول ويتنذر قاش باجتهاده ويدأوت بين  
مؤسر وغيره وما يليق بيساره واعساره كعادة البلد ولو كانت أكل الحسنة وده رجب  
الادم وكسوة تكفيها يجب قص وسرايل وخمار ومكعب ويرى الشتمه وسوسها  
قط فان حرمت عادة البلد لثله نكاح أو حريه من الأدم ويجب ما ساعد عليه في ليلة أو ليل  
أو حصير وكذا امرأته في الصوم في الأصح ومحمد بن أبي الأناة أمة أمة لا تطرد من  
وما يجعل به الرأس ومزينة ويحوله لدوم ان لا تكل وحصان وما يربى راراه من راحة  
طبيب وحاجم ولها طعام أيام المرض وادماها والأصح وسواها رنجام شمس الله لا رن  
ما عسل لجماع ونفاس لا حيض واحتلام ولها آلات كل وشرط طمح كسدر سبعة  
وكوز وجرة ويحوها ومسكن يليق بها ولا يشترط آفونه ما كاه وعليه في لا يلية بها خامة

نفسها احدا منها بحرة أو أمة أو مستأجرة أو بالانفاق على من صحبتها من حرة أو أمة  
لخدمته وسواء في هداها ميسر ومعسر وعهد فان أخذهما بحرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها  
أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو عن محدته رسته فقمتا وحنس طعامها جسد طعام الزوجة  
وهو مد على معسر وكذلك متوسط في الصحيح وموسر مد وثلت ولها كسوة تلحق بها لها  
وكذا آدم على الصحيح لا آله تنطف فان كثروا منج وتأنت بعمل وجب ان ترهه ومن تحل لم  
يهره في العادة ان احتاجت الى خدمته لمصر أو زمانه وجب اخذها ما ولا اخذها لم رقيقة  
وفي الجيلة وجه ويحب في المسكن امتاع وما يستعمل كطعام تملك وتنصرف فيه فلو قوت  
أيضها منها وما اهرهه ككسوة وطرف طعام ومشط غلبك وقيل امتاع وتطلى  
الكسوة أول شتا ومضيف فان قلت فيه لا تقصير لم تبدل ان قلنا غلبك فان ماتت فيه لم ترد  
ولو لم يكن مدة فدين

\* (فصل) \* الجدي إذا تم التجب بالثكبر لا العقد فان اختلفا فيه صدق فان لم تعرض عليه  
مدة فلا نفقة فيها وان عرست وحبست من نكح الحبر فان غاب كتب الحاكم لها كم ملته ليعلمه  
فيحيي أو يوكل فان لم يفعل ومضى زمن وصوله ورضا القاضي والمعتبر في مخنونة ومراة نفقة  
عرض ولها وتسقط بشوز ولو معسر ليس بالاعدد وعالة روح أو من يصير معه الوطء  
عذر والخروج من بيته بلا دنشور إلا أن يشرف على امره وسفرها نأده معه أو لحاجته  
لا يقطع ولحاجته يسقط في الاطهر ولو نشرته فاعا فاطاعت لم تنكح في الاصح وطريقها أن  
يكتب الحاكم كما سبق ولو خرجت في غيبته لربا ونحوها لم تسقط والاطهر ان لا نفقة لصغيرة  
وانما تجب لكسوة على صغير واهرامها نكح أو حرة ولا دنشور ان لم يملك تحليلها فان ملك  
والا حتى تنكح فمارة لحاجتها أو بأذن في الاصح لها نفقة ما لم تنكح ويصحبها صوم وفل فان  
أتت فاشترى في الاطهر والاصح ان تصدق لا يتصدق كمل في معها والله لا يسمع من يجعل  
مكة ربة أول وقت ومسق رتبة ويجعل ربة المؤمن الاموية تسقط فلو طفت حاب لا وانفق  
فمات حابا لا استرجع ما دفع بعددتها والحائل الناس طلع أو ثلاث لانه نفقة لها ولا كسوة  
وتجبال لحامل لها وفي قول العمل على الاول لا تجب لحامل عن شهة أو مكاح فاسد (قلت)  
ولا نفقة لعدة وفاء وان كانت حاملا وافته أعلم ونفقة العدة مقدرة كرم المكاح وقيل  
تجب الكفاية ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل فاذا طهر وجب يوما بيوم وقيل حين  
تصغر ولا تسقط عن الرمان على المذهب

\* (فصل) \* أعسرهما فان صرحت صارت ديناً عليه والا فلهما التصريح على الاطهر والاصح ان  
لا يصح بيع معسر حصر أو غاب ولو حصر وغاب مالها فان صكك ان عسافة القصر فلها التصريح  
والا فلا ويؤمر بالا حصار ولو تبرع رجل من الميراثها القبول وقدرته على الكسب كالملك  
واما تصحيح تجره عن نفقة معسر والاعسار بالكسوة كهو بالنفقة وكذا بالادم والمسكن  
في الاصح (قلت) الاصح الميع في الادم والله أعلم وفي اعساره بالمهر أقوال اطهرها تصحيح قبل  
وطء لا بعد ولا يصح حتى يشهد قاض اعساره فيه صحه أو بأذن لها فيه ثم في قول لا يجوز  
التصحيح والاطهر امه له ثلاثة أيام واما التصحيح صبيحة الرابع الا بالعلم بعفته ولو مضى يومان

في النسخة التي هي الثالثة وهو الراتب منه وقبل نسخة السابعة والاربعون من النسخة  
لتصحيح النسخة وعليها الاربعة لسانها ولورثتها باسنادها وركبت طائفة باسنادها فلها النسخ  
بهذه ولورثتها باسنادها بالمر فلا ولا نسخ لولي صغيرة ومجنونة باسنادها بهر ونسخة ولورثتها  
زوج أمه بالنسخة فلها النسخ فان رثيت فلا نسخ للسيد في الاصح وله ان يلزم اليه بان  
لا يتفق عليها ويقول انسخي أو جوهي

\*(فصل)\* يلزمه نفقة الوالدان والولدان سفل وان اختلف بينهما بشرط يسار  
المفق بقاضل عن قوته وقوت عياله في يومه ويبيع فيها ما يبيع في الدين ويلزم كسوبا كسبها  
في الاصح ولا تجب لملك كفايته ولا لملكها وتجب له غير مكنس ان كان زوا أو صغيرا  
أو مجنونا أو انا قول أحسنها تجب والثالث لاصل لافرع (قلت) الثالث أظهر والله أعلم  
وهي الكفاية وتسقط بقواتها ولا تصير بنا عايب الا بفرض قاض أو اذنه في اقتراض لعينة  
أو مسع وعليها الرضاع ولدها البائتم بعده ان لم يوجد الاهي أو أجنبية وجب ارضاعه وان  
وجد تام تجبر الام فان رعت وهي من كوخة أيه له منعها في الاصح (قلت) الاصح ليس له  
منها ما وصحه الا كثر ون والله أعلم فان اءقاو طلب أبرقة مثل أجيب أو هوقه فلا وكذا  
ان تبرعت أجنبية أو رثيت بأقل في الاظهر ومن استوى فرعاه أنفقارا الا فالاصح أقرعها  
فان استوى اقبالارث في الاصح والثاني بالارث ثم القرب والوارثان يستويان أم يورع بحسبه  
وجها ومن له أو بان فعلى الاب وقيل عليه ما لخالع أو أجداد وجبات اد أدلى بعضهم بعض  
فالاقرب والافالقرب وقيل الارث وقيل بولاية المال ومن له أصل وفرع ففي الاصح على  
الفرع وان بعدا أو محتاجون يقدم زوجته ثم الاقرب وقيل الوارث وقيل الولي

\*(فصل)\* الحصة حط من لا يستقل وترثه والاناث التي قبلها أو لاهن أم ثم أمهات  
بديلي بانث يقدم أقرهن والجد يترثه ثم بعدهن أم أب ثم أمهات المديليات بانث ثم أم أي أب  
كذلك ثم أم أبي جد كذلك والقديم الاحوان والحالات عليهن وتقدم أخت على خالة وخالة على  
بنت أخ وأخت وبنت أخ وأخت على عمة وأخت من أبو بن على أخت من أحد لدهما والاصح  
تقدم أخت من أب على أخت من أم وخالة وعمة لاب عليهما الام وسقوم كل جدة لارث دو  
أختي غير محرم كبت خالة وتثبت لكل د كرمحرم وارث على ترتيب الارث وكذا في محرم كاس  
عم على الصحيح ولا تسلم اليه مشقة قبل الثقة يمينها فان فقدت الارث والحرمبة أو الارث ولا في  
الاصح وان اجتمع د كور واناث فالام ثم أمهات ثم الاب وقيل تقدم عليه الخالة والأخت  
من الام ويقدم الاصل على الخاشية فان فقدت فالاصح الاقرب والاخا بني والايقرة  
ولا حصة لرقبي وميمون وطبق وكافر على مسلم وفا كحة غير أي الطفل الاعم وابن عمه واس  
أخيه في الاصح وان كان رضى بما شترط ان ترضه على الصحيح فان كملت ما قصة أو طلقت  
مسكوكه حقت وان غابت الام أو امتعت فلجدة على الصحيح هذا كله في غير محرم والميراث  
اثنو أو اءه كان عديم احتار من حافار كان في أحدهما جنور أو كفر أو زوق أو فوس  
أو نكحت فالخو لا حرم ويحصر بين أم وجد وكذا أخ أو عم أو أب مع أخت أو خالة في الاصح  
وان احتار أحدهما ثم الآخر حوّل اليه فان اختار الاب د كرمحرمه ريادة أمه ويمع أختي

ولا يمنعها دخولها على حازم الزيادة مرة إلى أيام فإن مر صافا لأم أولى بتمريضهم ما فإن رضى به  
 في بيته والافني بيتها وان اختار هاد كره مندها ليللا وعند الان نهارا يؤذيه ويسله لمكتب  
 أو حوله أو أنقى فعندها ليللا ونهارا ويرورها لآب على العادة وان اختارهما أفرع وان لم يختار  
 فالأم أولى وقيل يفرع ولو أراد أحدهما سفر حاجبة كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود  
 أو فوته فآب أولى بشرط أن من طريقه والبلد المقصود قبل وموافقة قصر ومحام العصة  
 في هذا كآب وكذا ابن عمه كز ولا يعطى أنى فأن رافقه بقه سلم اليها  
 \* (فصل) \* عليه كفاية رقيقه نسفة وكسوة وان كان أعى زما ومدر برامه ستولده من  
 غالب قوت رقيق البلد وأدمهم وكسوتهم ولا يكتفى ستره ورة ويسن أن ياتوه بحمايته  
 من طعام وأدم وكسوة ونسقة بهي الرمان ويدع القاضي فيها ما له فان فقد المال أمره  
 ببيعها واعتاقه ويحرم أمته على أرضاع ولدها وكذا غيره ان وصل عنه وطمه قبل حولين  
 ان لم يضره وأرضاعه بعدهما ان لم يضره أو للضرورة في التربة وليس لاحد ما فطمه قبل  
 حولين ولهما ان لم يضره واحدهما بعد حولين ولهما الزيادة ولا يكلف رقيقه الاعلا بيطية  
 ويجوز بخارجه بشرط زماهما وهي خراج يؤذيه كل يوم أرأه موع وعليه علف دوايه  
 وسقيها فان امتنع أجبر على الماء كقول علي بيع أو علف أو دمع وفي غيره على بيع أو علف  
 لا يجلب ما ضره ولدها وما لارواح له كقضاء دار لا تحب عمارتها

### \* (كتاب الخراج) \*

الفعل المرفق ثلاثة عمد وحطاشه عمد ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الهل والشفص  
 بما يقبل على الجرح أو منقل فان فقد قصداً حد هما بان وقع عليه فمات أو رمى شجرة فأصابه  
 خطأ وان قصدهما بما لا يقتل غالباً شبه عمد ومنه الصرب بسوطاً أو عصا فلور زابرة بمقتل  
 وعمد وكذا بغيره ان ردم وتالم حتى مات فان لم يظهر أثر ومات في الحال شبه عمد وقيل عمد  
 وقيل لا شيء ولو عررهما لا يؤلم بكلادة عقف فلا شيء يهل ولو حبسه ومعه الطعام والشراب  
 والطلب حتى مات فان صمدت بموت مثله فيها عا ا جوعاً أو عطشاً فعمد والا فان لم يكن به  
 سوع وعطش سائق فشمه عمد وان كان بعض جوع وعطش وعلم الخابس الحال فعمد  
 والا فلا في الاظهر ويجب القصاص بالسبب فالوشم دا بهصاص يقتل ثم رجعا وقال تعمد ما  
 لزمه القصاص الا ان يعرف الولي تعلمه كدسها ولو صف بعصم صدياً أو بمجونا فمات  
 وجب القصاص أو بالعاقلة ولو لم يعلم حال الطعام وديه وفي قول قصاص وفي قول لا شيء ولو دس  
 هناك طعام شخص الغالبأ كلمه ما كله جاهلاً فعلى الاقوال ولو ترك الجرح علاج  
 جرح مؤلثة مات وجب القصاص ولو ألقاه في ماء لا يعد عرفاً كما مبسطة حكى فيه مصطفى  
 حتى هلك فمدرأه مرفق لا يخلص منه الا بسباحة فان لم يصحها أو كان مكتوفاً أو منافقاً فعمد  
 وان منعها عارض كبيع وموح شبه عمد وان أمكنه تركها فلا دية في الاظهر أو في مار  
 يمكن الخلاص منها مكنت فمات في الدية القولان ولا قصاص في صورتين وفي الدار ووجه  
 ولو ألسكه فقتله آخر أو مرفق فردها فيها آخر أو ألقاه من شاطئ متلقاه آخر فعمد  
 والقصاص على القتال والمردى والمصادقة ولو ألقاه في ماء مرفق فالقسمه حوت وجب

النقصان في الاظهر أو غير مرقى فلا ولو أكرهه على قتل نطيسه القصاص وكذا على المكره في الاظهر وإن وجبته الميتة وزعت فإن كافأ أحدهما فقط فالقصاص عليه ولو أكره بالغ مراهقاً فعلى البالغ النقصان إن قتل أحد الصبي عمد وهو الاظهر ولو أكره على رمي شخص علم المكره أنه رجل وظنّه المكره صيداً فالاصح وحوب القصاص على المكره أو على رمي صيد فأصاب رجلاً فلا قصاص على أحد أو على صعود شجرة فزلق ومات نفسه عمد وقيل عمداً وعلى قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال اقتلني والقتل فقتله فالمدب لا قصاص والاظهر لاديه ولو قال اقتل رجلاً أو عمراً فليس ماكره

• (فصل) • وجد من شخصين معا فقلان من ههنا مذفنان كثر وقد اولا كقطع عضوين  
فقتلان وان اتهما رجلا الى حركة مذبح بان لم يبق ايسار ونطق وحركة اختيار ثم جنى  
آخر فالاول قاتل ويعز الزاني وان جنى الثاني قتل الانهاء الى ان ذنب كثر بعد جرح  
فالثاني قاتل وعلى الاول قصاص العصور اموال بحسب الحال والا فقتلان ولو قتل مريضا  
في البرع وعيشه عند مذبح وجب القصاص

\* (فصل) \* قتل مسلما في كرمه أو الحرب لأقصاص وكذلك الأديه في الأظهر أو بدار  
 الاسلام وحماوى القصاص قول أوس عهده مر تدا أو نعبدا أو وطنه قاتل أبيه بجان  
 خلافه فالسذهب وجوب القصاص ولو صرب مريض جاهل مريضه ضربا يقتل المريض  
 وجب القصاص وقيل لا ويشترط لو حوب القصاص في القتل اسلام أو أمان فيهدد بالحرق  
 والمردوم عليه قصاص كغيره والرائى المحصن ان قتله دى قتل أومسلم فلا في الاسح وفي  
 القاتل باوع وعقل والمذهب وجوبه على السكران ولو قال كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا  
 صدق بيده ان أمكن الصبا وعهد الجسوت ولو قال أنا صبي ولا قصاص ولا يحجب ولا قصاص  
 على حرقى ويجب على المعصوم والمردن ومكافاة فلا يقتل مساردي ويقتل دى به ويدى وان  
 اختلفت ملته ما فلا أعلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح دى دميأ وأسلم الجراح ثم مات  
 المحروح فكذلك في الاصح وفي الصورتين اعيا يقتص الامام بطلب الزايت والأظهر قتل  
 مريد دى وعمرته لا دى عمرته ولا يقتل حرقى فيه رقى ويقتل قى ومدر ومكاتب وأم ولد  
 بعضهم بعض ولو قتل عدو عبد الله عتق القاتل أو عتق بين الجرح والموت فكذلك الاسلام  
 ومن بعضه لو قتل مثله لأقصاص وقيل ان لم ترد حرقه القاتل وجب ولا قصاص من عبده  
 مسلم وحرقى ولا يقتل ولد وان سفل ولا يوقل بوالديه ولو تدا عيا مجنونا لا يقتله أحدهما  
 فان ألحقه القاتل بالآخر اقتص والا فلا ولو قتل أحد أخوين الأب والأب الآخر الام معا  
 فلا كل قصاص ويقدم بقرعة فان اقتصم أو صادرا فلو ارث المقتص منه قتل المقتص  
 ان لم نورث قاتلا يحق وكذا ان قتله ميا ولا روجية والافعلى الثانى فقطه ويقتل الجمع  
 واحد وللولى المعصوم عن بعضهم على حصته من الأديه باعتمار الرزس ولا يقتل شريك محبى  
 وشبهه عدو يقتل شريك الاب وعدو شارك حرقى عدو دى شارك مسلم فى دى وكذا شريك  
 حرقى وقاطع قصاصا أو حدا وشريك النفس ودافع الصائل في الأظهر ولو حرقه حرق  
 عدوا وحطأ أو مات سمها أو جرح حرقى أو مريد دائم أسلم وحرقه ثا لم يقتل ولو دوى

بحرجه بسم مذق فلاقصاص على جرحه وان لم يقتل غالباً شبهه عدوان قتل غالباً وعلم  
حاله فشر يك جرح نفسه وقيل شريك شطى ولو ضربوه بسيطا وقتلوه وضرب كل واحد  
غير قاتل ففي القصاص عليهم أوجه أحدها يجب أن توطأ ومن قتل به عامراً قتل  
بأولهم أو معاً بالقرعة والباقي الهيات (قلت) فلو قتل غير الأول عصي وقصصا والاقل  
ديه والله أعلم

\*(فصل)\* جرح حياً ومريداً أو عبداً بمسه فأسلم وعتق ثم مات بالجرح فلا قصاص وقيل  
يجب دية ولو رماه فأسلم وعتق فلا قصاص والمذهب وجوب دية مسلم محقة على العاقلة  
ولو ارتد الجرح ومات بالسراية فالمس هدر ويجب قصاص الجرح في الاطهر يستوفيه  
قريبه المسلم وقيل الامام فان اقتضى الجرح مالا وجب أقل الامر من ارشه ودية وقيل  
ارشه وقيل هدر ولو ارتد ثم أسلم هلت بالسراية فلا قصاص وقيل ان قصرت الرقة وجب  
وتجب الدية وفي قول نصيها ولو جرح مسلم نسياً فأسلم أو حر عسداً فعتق ومات بالسراية فلا  
قصاص ويجب دية مسلم وهي لسيد العمدان رادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو قطع يد عبداً  
فعتق ثم مات بسراية فالمسيد الاقل من الدية الواجبة ونصف قيمته وفي قول الاقل من الدية  
وقيمته ولو قطع يده فعتق بجرحه آحران ومات بسراية تم فلا قصاص على الاول ان كان حراً  
وتجب على الآخرين

\*(فصل)\* يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو وهو اسبغاً على يده  
وتحاملوا عليه دعة فأبوا حافظوا وشحاح الرأس والوجه عشر حارسة وهي ماشق الجلد  
قليل لا دامية تدميه وباصعة تقطع اللحم ومتلاحة تعوض فيه وسحقا تبليح الجلدة الى  
بين اللحم والعظم وموضحة توصل العظم وهاشمة تهشمه ومقيلة تنقله ومأمومة تبليح حويطة  
الدماغ ودامة تحرقه او يجب القصاص في الموضحة فقط وقيل وبما قبلها سوى الحارسة  
ولو أوصح في باقي البدن أو قطع بعض مادن أو ادن ولم يسه وجب القصاص في الاصح ويجب  
في القطع من مفصل حتى في أصل الحد ومنه ~~ك~~ ان أمكن بلا اجابة والا فاعلى الصحيح  
ويجب في موضعين وقطع أذن وجفن وما دون وشمة ولسان وذكر وأنثيين وكذا ألبان وشفران  
في الاصح ولا قصاص في كسر العظام ولما قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة  
الباقى ولو أرضخه وهشم أو صغ وأحد حصة أبرة ولو أوصح وقيل أوصح وله عشرة أبرة  
ولو قطع من الكوع فليس له التقاط أصابعه فانه يحد ولا غرم والا صغ أنه قطع الكف  
بعده ولو كسر عصبه وأبانه قطع من المرفق ولحكومة الباقي فلو طلب الكوع مكى في الاصح  
ولو أودعه وذهب ضوؤه أو صغ فأن ذهب الصور والأذهب باخف ممكن كتقريب حديدة  
مخانة من حدته ولو لوطمه لطمه نذهب صوراً غالباً ذهب لطمه مثلها فان لم يذهب أذهب  
والسمع كالصريح يجب القصاص فيه بالسراية وكذا البطش والدوق والنشم في الاصح ولو قطع  
أصبعاً فكل غير هاهنا قصاص في المتأكل

\*(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)\*

لا يقطع سائر يمين ولا شمة سبلى عليها وعكسه ولا أعملة بأحرى ولا رائد زائد في محل آخر



ولا يضر تفاوت كبير واول وقوة بطش في أصلي وكذا ان تلقى الاصبع ويغير قدر الموضحة طولاً  
وعرضاً ولا يضر تفاوت غلظ سليم وجلد ولو أوضح كل رأسه ورأس الشاح أصغر استوعبناه  
ولانقص من الوجه والقفال يؤخذ قسط الباقي من ارض الموضحة لوزرع على جميعها وان  
كان رأس الشاح أكبر أخذ قدر رأس المشجوع فقط والصحيح ان الاختيار في موضعه الى  
الجان ولو أصبح ماصية وناصيته أصغر تم من باقي الرأس ولوزاد المقتص في موضحة على حدة  
لرمة قصاص الزيادة فان كان خطأ أو فاق على مال وجب ارض كامل وفي قسط ولو أوضحه  
جمع أو صرح من كل واحد منها وقيل قسطه ولا تقطع صحيحة بسلام وان رضى الجاني ولو فعل  
لم يقع قصاص بل عليه ما قاله سري فعليه قصاص العنق وقطع الشلاية الصحية لأجل  
يقول أهل الحجة لا يقطع الدم وينقطع بها ستوناً ويقطع سليم بأمرهم وأمرح لا أثر  
لخسرة أطعمار وسوادها والصحح قباح داهية الاطفار تسليمت ادوا ~~عنه~~ والده كرمحة  
واللا كاليد والاشل من قبض لا ينبغي طأوعكسه ولا أثر للاقتدار وسأله ويقطع على بعض  
وعصر وألف صحيحة بأحسن واذن جميع بأصم لعين صحيحة بحدية جميعاً لان ما بقي بأسر من  
وفي قطع السبس قسائس لاني كسرهما ولو لمع من صغير لم يشعر ولا ضماناً في لاني قال بوقوع  
بأثمنا لا تقطعت المواق وعان وبها وقال أهل الدهر قد رددت وجب القصاص  
ولا يستوفي له من غيره ولو قطع من مشورود بيت لم يقطع القصاص في الاظهر ولو وقعت  
بده أصعاً فاق مع كامله قطع وعليه ارض أسع ولو قطع كامله في اقصه فان اصابه راع  
أحد دية أصعاه الاربع وان شاء لقطها راد الصبح ان حكومت تصادق تعجب ان لقط لان  
أحد ديتين وان يجب في الحالي حكومة جس الكف ولرقطع كسب الاصابه ملاقاة اس  
الا ان تكون كفه مثلها ولو قطع باقيد الاصابه كامله اقطع كفه وأحد دية الاصابه  
ولوشات أصعاه فقطع بده كامله بان شاء لقطه الا ان الائمة وأحد دية المعروفان

قطع بده وقع ما

(فصل) في قتل المفقود ورعهم موحد في الولي يمينه في الاظهر ولرقطع ارضه  
فان ذهب تصديقه ان أسكر أصل السلامة في عسوطاظهر والا فلا يزيد ورعايه ما ورعهم  
سرايه والولي ادم الممكك أو بيا فالاصح تصديق الولي وكذا لرضاع بده ورعهم بية والولي  
سرايه ولو أصبح موحد بين ورعهم الجاهل ورعهم قبل ادماله صدق ان أمكر والا حلت الجارية  
وثبت ارضان بين وثالث

(فصل) في الصحيح نموه بكل وارث وينظر غنائهم وكل ربيع شيمونهم ويمنع القاتل  
ولا يحل كفيل وليته سقوا على مستوفى والافقر عيذ خلفه العاجر ويستقيم وقيل لا يذلل  
ولو بدراً حدهم وقتله فالأظهر لاقصاص والباقيين قسط الدين من تركه من دول من المدا  
وان ادركه عفر غيره له الله اص ريسل لان لم يهلم ريسمهم فاسبه ولان قد ان  
الا بان الامام فان اسقل برور وبان لاهل في ذر لاطرف في الاصح قال ادره ضرب  
رقه فأصاب عيرها عدا امرز ولم يعرفه ولو قال أسطانت وأمكن سره ولم يعرفه بجره  
على الخي على الصحيح ويقض على الذور في الحرم والحجر والمبرد والمرص و

في قصاص النفس أو الطرف حتى ترصعه اللأ ويسخن بغيرها أو فطام لولابن والصحيح  
 قصدها في حملها بغيره من قتل عمد أو خنق أو تجميع ونحوه اقتصر به أو بسحر  
 فبسيق وكذا نحو ولواط في الاصح ولو حوق كجويده فليمت زيد وفي قول السيف ومن  
 عجل إلى سيف فله ولو قطع فسرى فلولي حرقته وله السطع ثم الحزوان شاء انتظر السرايه  
 ولومات بمحاقفة أو كسر عمد فالخروفي قول كفعلة فان لم يمت لم ترد الجواتف في الاظهر  
 ولومات مقطوع ثم مات سرايه فالوليه حرقته عفو ونصف دية ولو قطعت يدها فاقص  
 ثم مات فالوليه الحرقان عفا فلا شيء له ولومات جان من قطع قدمه فهدروان باناسرايه بها  
 أو سبق الجنى عليه فاقص وان تأخر فله نصف الدية في الاصح ولو قال مستحق عيني أخرجها  
 فأخرج يسارا وقصدها باحداها فله رقة وان قال جعلتها عن اليمين وطعن ارجاعا فكذبه  
 فالاصح لا قصاص في الدمار وتجب دية وبقية قدمه اص اليمين وكذا لو قال دهشت فطنتما  
 اليمين وقال القاطع طنتم اليمين

\*(فصل) في موجب العمد والقود والدية بدل عند سقوطه وفي قول أدهم ما عني  
 القولين لولي عفو على الدية بغير رص الجنائي وعلى الارل لو أطلق الدية فله دية لاية  
 ولو عفا من الدية لعاوله العفو بهدء عليها ولو عفا على غير جنس الدية ثبت له قول في الجنائي  
 والافسلا ولا يثبت القود في الاصح وليس بجور فليس عفو عن مال ان أو جينا أدهم ما  
 والافان معا على الدية ثبت وان أطلق كما سبق وان عفا على أن لا مال فله دية ذهب انه لا يجب  
 شيء والمبسر في الدية كماله وقيل كصلى ولو تصالحا عن القود على ما تقي بغيره ان أو جينا  
 أحدهما والا فالاصح العفو ولو قال رشيد اقطعني ففعل فهدر فان سري أو طال اقلني فهدر  
 وفي قول يجب دية ولو قطع فهدر عن قوده وارثه فله لم يسر فلا شيء وان سري فلاقصه اص وأما  
 اوش العصور فان جرى نكاح وصية كوصية له نكاح هذه الجاية فوصية لا تقبل أولقط ابراء  
 أو اسقاط أو عفو سقط وقيل وصية وتجب الزيادة عليه العدم الدية وفي قول ان تعرض  
 في عفو لم يثبت منها سقط ولو سري إلى عفو آخر فله بدل عن دية السرايه في الاصح ومن  
 له قصاص نفس بسرايه طرف ولو عفا عن النفس فلا قطع له أو عن الطرف فلا حرقته في الاصح  
 ولو قطعه ثم عفا عن النفس مجازا فان سري اقطع بان بطلان العفو والاصح ولو وكل ثم  
 عفا فان قص الوكيل جاهلا فلا قصاص عليه والاظهر وجوب دية وانما عفا به لانه على عاقلة  
 والاصح انه لا يرجع على العاقل ولو وجب قدمه اص عليها فستكفها عليه جاز وسقط فان فارق  
 قبل الوطأ مرجع نصف الارض وفي قول بنو مهر مثل

### \*(كتاب البيات) ٢

في قتل الحزماله لم يمت ثلثة في العمد ثلثون حقة وثلثون جذعة وأربعون سلعة أي  
 حاملو خمسة في الخطأ مشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون ونوا وبنو حثاف وبنو داحقان  
 قتلى في حرم مكة أو الاشهر الحرم أي مكة وقدي الحجة والحرم ورجب أو نحو مواد رحم  
 في الخطأ أو ثلث في الامانة سرجله والحمد على الباني بمجلة ترشبه العمد مثلثة على

العاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب وهو يرض الارصاد و ثبت جل الخلقة باهل شجرة والاصح  
اخر اؤها قس قس سنن ومن لزنته ولها بايخنها وقس من غالب اهل بلده والاغالب بلدة  
أوتيلة تدوى والاقر ببلاد ولا يمدل الى نوع وقية الا براض ولو عديت فالتقدم آلف  
دياراً وأثنا عشر آلف درهم والجدي قيعا ينقد بلده وان وحده بعض أخس وقية الباقي  
والمرأة وانفختي كصف وحصل نفسا وحرها ويهودى ونفسا ثلث مسلم ومجوس ثلثنا  
عشر مسلم وكذا اثني له أمان والمذهب أن من لم يسلعه الاسلام ان يسله بدس لم يدل ودية به  
والاصح مجوس

\*(فصل) في موضة الرأس أو الوجه لمسلم خمسة أبعرة وهاشمية مع اصاح عشرة  
وديه خمسة وقيل حكومة ومسله خمسة عشر وما مومة ثلث الدية ولو أصبح بهشم آخر وقيل  
ثالث وأتم رابع على كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث والنجاب قس ل المرصحة ان  
عرفت ستمائة واجب قسط من ارشها والا في حكومة يخرج اثر المدن وفي ساقه ثلث دية  
وهي خرج يتقلى حروف كطى وصدر وثمرة صخر وجنين وحاصرة ولا يتجلف ارش مومة  
يكبرها ولو أصبح موضعين بينهما لحم وحلقتيل أو أحدهما موضعين ولا يقتل مومة  
مداو خطاً أو غلت رأساً وجهها موصدة ان وقيل مومة ولو أصبح موضعين مومة واحدة  
على الصبي أو غيره فقتل والجائفة أو نصف التعداد ولو ذكراً طين وحر حن من المهر  
ثانقتان في الاصح ولو أوصل بموممة سائر طرفان فقتل ولا يستل ارش بالام مومة  
وجائفة والمذهب أن في الاديرة للاحكومة وقص بعض يقطه ولأيسها قانية في قول  
حكومة ولو قطع باستيق حكومة في قول دية في كل عبي نصف دية ولو عبي تحول وأمسر  
وأعور وكذا من بعينه اض لا ينقص الصوء طار قصه طار لم ينقطع حكومة في  
كل جنس ربع دية ولو لا عبي وما رن دية في كل من طرفه والمحر ثلث وقيل في سائر  
حكومة وفي سعاد في كل شقة فدية ولسان لولا لكان وأرأى النج مقبل دية  
شرط الطفل طه وارتأى نطق بتركه لكانا ومصل ولا يخرج مكره مكره كل من لا كرمه مسلم  
حسنة أبعرة سواء كسر اطارهم دون السبع أو قلعها به وفي سائر مومة مومة مكرم  
ان قلت فكصحة وان بطلت المفعة في حكومة أو قصت موم كصحة ولو قطع ربعه  
لم يشعر فعدو بان فساد الممتوحب الاوش والامهارة لومات بل البيان ولا تثنى والله وادع  
من شعور فعدت لا يسقط الارش ولو قلعة الامان محسنا وثق في الزمير على دية ان  
انحد بان وحماية وكل لحى نصف دية ولا يخل ارض الاسارى والدمى في الاسع وراى  
نصف دية ان قطع من كمن فان قناع من موممة حكومة أيضاً وفي كل أشم مع عسر دية أبعرة  
وأعلم ثلث العشرة وأعلم اهم نصفها والرد لان كالبه دس في ثلث ادبته وثلثه حكومة  
وفي قول دية وفي أشم دية وكذا ذكر ولو لصعبير وشج وعيس ودية كذا ذكر وبعضها  
يقسط منها وقيل من الذكر وكذا حكم بعض ماري وحلمة في الالية في الية وكذا اشراها  
وكذا لم حالدان في حياقة موممة موممة غير الساع لدية موممة (موممة) في الالية في الالية  
بحر حهاش أرك موممة موممة أوف ترايا ل الاقا الا ١٢ - ١١ - ١٠ - ٩ - ٨ - ٧ - ٦ - ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١





العاقلة العبد في الاظهر في كل سنة فقد ثلث دية وقيل في ثلاث ولو قتل رجلين في ثلاث وقيل ست والاطراف في كل سنة فقد ثلث دية وقيل كلها في سنة وأجل النفس من الزهوق وغيرهما الجنانية ومن مات في بعض سنة سقط ولا يعقل فقير ورفيق وصبي ونحوهم ومسلم عن كافر وعكسه ويوعى يهودى عن نصراني وعكسه في الاظهر وعلى العنق نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب الثلاث ويعتبر انما حر الحول ومن اعسر فيه سقط

• (فصل) • مال جنابة العبد يتعلق برقبته ولسيده بعهدها وداؤه بالاكل من قيمته وارثها وفي العديم بارثها ولا يتعلق بدنته مع رقبته في الاظهر ولو فداه ثم بقي ماله للبيوع أو فداه ولو حتى تيسر اقل الصدا بابعه فيهما أو فداه بالاكل من قيمته والارث شيى في القديم الارث شيى ولو اعقته أو باعه وصحناهما وقتله فداه بالاكل وقيل القولان ولو هرب أو مات رضى سنده الاد اطلب منه ولو احتار الفداه اقال اصح انه الرجوع ونسليه وده سدى أم ولده بالاكل وقيل القولان وجناباتها كواحدة في الاظهر

• (فصل) • في الجنابة غرة ان انفصل ميتا بحياته في حياته أو موتها وكذا ان لم يزل اتصال في الاصح والاعلا أو حيوان في زمانا بالالم ثم مات ولا صمان وان مات جرح أو دام ألمه ومات دية نفس ولو ألت جنينين فماتان أو ولد افعرة وكذا الحنم قال القائل فيه صورة خفية قيل أو قل لو بقي لتصوره وهي عدا أو أمة بمنزلة من عيب يسبح والاصح ول كبير لم يجز يهرم ويشترط بلوغها نصف عشر دية فان فقدت خمسة أبعد وقيل لا بشرط فله قد قيمتها وهي لوزة الجدي وعلى عاقلة الجنابة وقيل ان دعه فعليه والمسيح اليهودى أو النصرانى قيل كسمل وقيل هلل والاصح غرة كثلث غرة مسلم والرقيق عشر قيمة تأمه يوم المسايه وقيل الاجاه اسيدها فان كانت مطوعة والجنبي سليم فرست سلمه في الاسم وتجد حله العاقلة في الاظهر

• (فصل) • يجب بالانكاح كفارة وان كان القاتل صيا ومجنونا وعدا أو صيا وعامدا أو مختطفا ومتسببا قتل مسلم ولو دار حرب وذى وحنين وعبد نفسه ونفسه وفى مسه وجهه لاهم أو وصي حربي وباع زمانا ومقصر مذوعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح وعلى كطهارا كفى لا اطعام في الاظهر

### • (كتاب دعوى الدم والقسم) •

يشأ به أن يصل ما دعيه من عدو خطا أو افرا وشركا فان اطلق استغفله العاصى وقيل يعرض عنه وان دعيه المدي عليه فلو قال قتل أحدكم لا يحلفهم الا قاصى في الاصح ويعرضان في دعوى عصب وسبقه أو الاف وانما سمع من مكاتب مقدم على مثل ولو ادعى اءه به بالقتل ثم ادعى على آ ولم سمع الثانية أو عدا أو وصقه به ثم لم يطل عمل الدعوى في الاظهر وثبت القسم في القتل لم يعمل له وهو قرضنا صدق المدي بار وحديثي في محله أو قرضه صبرة لاعدائه أو نفر قرضه بجم وأثره ابل صفان لعنا لدا وكسوا عن قبيل هذا القسم

قتال فلوث في حق المذهب الآخر والافني حتى صفه وشهادة العدل لوث وكذا حبيد أو نساء  
وقيل بشرط تفرقهم وقول نسقة وصبيان وكفار لوث في الاصح ولو ظهر لوث فقال أحد ابني  
قتله فلان وكذبه الآخر بطل اللوث وفي قول لا وقتل لا يطل بتكذيب فاسق ولو قال أحدهما  
قتله زيد ومجهول وقال الآخر مجهول حلف كل على من عينه وظهر بيع الدية ولو أنكر  
المدعى عليه اللوث في حقه فقال لم أكس مع المتفرقين عنه صدق بجيمه ولو ظهر لوث  
بأسل قتل دون عمو خطأ فلا قسامة في الاصح ولا ينقسم في طرف واتلاف مال الا في عيبه  
في الاظهر وهي ان يحلف المدعى على قتل ادعاء شخص عيما ولا يشترط موالاته اعلى المذهب  
ولو تحلف الجسون أو الغائبين ولو مات لم ير وارثه على الصحيح ولو كان للقتيل ورثة ورثت  
بحسب الاوث وحدها الكسر وفي قول يحلف كل شخص ولو كان أحدهما حلف الآخر  
جسبي ولو غاب حلف الآخر جسبي وأحد حصته والاصبر لا عتاب والمذهب ان يمين المدعى  
عليه بلا لوث والمرادة على المدعى أو على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد جسد ويجب  
بالقسامة في قتل الخطأ أو شبهة العمدية على العاقلة وفي العمد على المتقسم عليه وفي  
القتل قصاص ولو ادعى عدا لوث على ثلاثة حصص أحدهم أقسم عليه جميعين وتضمنت  
الدية فان حضر آخر أقسم عليه جميعين وفي قول ثمانية حصص أحدهم أقسم عليه جميعين وتضمنت  
فيبني الاكتفاء بها على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو ادعى جميع ومن ادعى قتل  
الدم أقسم ولو مكاتب لقتل عبده ومن ارتد فلا فصل تأسير اقسامه عليه لم قال أقسم في الردة صح  
على المذهب ومن لا وارث له قسامه به

(نصل) \* انما ثبت موجب القصاص باقرار أو عدلين والمال ثلاث أو رجل وامرأتين  
أو عيين ولو عفا عن القصاص لم يقل للمال رجل وامرأتين لم يقل في الاصح ولرثتها هو وهما  
سماهة فلها الاصح لم يجب أرضها على المذهب وليصرح الشاهد بالمدعى بالذات سر به حسب  
طرحه مات لم يثبت حتى يقول مات منه أو قتله ولو قال صر رأسه فادماه أو قال ماله  
نمت داميه ويشرط لموصفة ضربه أو وضع عظم رأسه وقتل يكون ما وضع رأسه يجب بيان  
محلها وقتل رها ليجزى قصاص ويثبت السبل بالسحر باقرار لا يثبت ولرثته يجوز حمله  
الا بدمال لم يثبت وده يثبت وكذا بالمال في مرض موته في الاصح ولا تقتل شهادة العاقلة في  
شهود قتل يجهل لونه ولو شهد اثنان على اثنين بقتله شهدا على الاثنين بقتله فان صدقوا لولي  
الاثنين حكمهم سواء والا سحرين أو الجمع أو الذب الجريح نطقت ولو أقر بعض الزرثته بقتله  
بعض سقط القصاص ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو له أو هيئته لم يثبت لوث

### (كتاب المدة)

هم بما اقوا الامام مخرج عليه مترك الاقياد أو منع حتى يوجه علم بشرط شوكه لهم وتاويل  
وطاعه لم يثبت وامام مصوب ولا أظهر قوم رأى الخواارج كترك الجماعات وتكفيره  
كسيرة ولم يقتلوا تركوا ولا قطع طريقه وتعميل شهادة البغاة وقضاء قاصم فيما يقبل  
قضاء قاصدا الا ان يستحل دماء نارية سدا كناية بالحكم ويحكم بتكذيبه مع الدية في اليمين  
ولو أقاموا أحد أو أحد وارثه أو يتيه وحوار فمروا بهم المترقة على حملهم مع رفق

الآخر وجهه ما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن والا فلا وفي قول يسمى  
 الباغي والمأول بلاشوكه يضمن وعكسه كباغ ولا يبادل المعاة حتى يبعث اليهم أميا فطنا  
 باصهارهم ما ينتمون فان ذكروا منقلة أو شهة أو الهافان أصروا ونصهم ثم أخذهم بالة مال  
 قال استهلوا الحسد وبع كل ما رآه صوابا ولا يقاتل مدبرهم ولا مضهم ولا سيرهم ولا يطلقوا  
 كاهنهم ولا امرأة حتى تنقضي الحرب ويقرق جمعهم الا ان يطيح باختياره ويرد لا حسم  
 ويخيلهم اليهم اذا انقضت الحرب وأمنت ثقاتهم ولا يستعمل في قتال الا لضرورة ولا يقاتلون  
 بعظيم كآر ومهين الا لضرورة بان قاتلوا به أو حاطوا به ولا يستعان عليهم بكافر ولا يبي  
 يرى قتلهم مدبرين ولا واسعا ولا عليا بأهل حرب وأصوبهم لم يندأ منهم عليا ويندأ عليهم  
 في الاسح ولو أعانهم أهل الذمة علمي تحريم قتالنا ان تص عهدهم ومكرهين فلا وكذا ان  
 قالوا نطفنا جوارا أو أنهم يحتون على المذهب ويقاتلون كعامة

• (فصل) • نمرط الامام كونه مسلما مكلفا اذ كراقر: ما اجتهد اشعا عازني ومع واصر  
 ونطق وتعتقد الامامة بالسيرة والاصح بعة أهل الحل والعقد من العلماء والزهاد من جوه  
 الناس الذين يتيسر اجتماعهم وشروطهم صفه الشهود وما تعلق ادمامه على امر  
 توريه يجمع فكانت خلاف فيرتصون حدهم وباستياد جامع الشروط وكذا فاسق وحاهل  
 في الاصح (قلت) لو ادعى معزكا الى المعاة صدق بجم أو بجزية الاعي الصحيح وكذا سراج  
 في الاصح ويصدق في هذا الآن يثبت سيرة ولا أثر له في البدن والله أعلم

### • (كتاب الرقة) •

على قطع الاسلام بنية أو قول كفر أو فعل أو اقراره استهزاء أو عبادا أو اعتقاد أو نفي  
 الصانع أو الرذل أو كذب رسول أو حلال محرما بالاجماع كل من عكسه أو نفي وجوب مجمع على  
 أو عكسه أو عزم على الكفر بعد أو تردد فيه كشر والحد المكمه ما تمهده تهراة ربر  
 بالين أو وجوده كاتمامه فبقاؤهم ويجهو له سم ونفس ودقش رقصي وشحو  
 ومكره لو اراد قتل لم يقتل في حده والمذهب سيرة ردا كبر ان واسلامه يقين انهما  
 نادرة مطلقا وقيل يجب التوصل على القول لشهدا ردتها كرحكم بانها مادة لو قال كس  
 مكرها واقصته مريئة كاسر كذا صدق بيمينه والافار لو قال لا فلفند كفره ان كره  
 صدق مطلقا ولو مات مهورا بالاسلام عن اسين عليل: قال احدهما ردتها كافر بان  
 بسبب كفر لم يرثه وصيه في مكره ان اطلق الا طهر وتجب ائتمابه المرتد المرتدة وفي  
 قوا: استجب وهي في الحال وفي قول ثلاثة أيام بان اصر انتمروا أو لم يخرج وتزل وقيل لا يقبل  
 اسلامه ان اراد الى كفر حتى كرا دقة وباطية وولاية المرتدة ان اهدد قتلها أو بعتها وأرد  
 أبو به مسلم أو مرتدان مسلم وفي قول مرتدة في قول كافر أسنى (قلت) اذا ظهر مرتدة  
 ونزل الفريقون الاتفاق على كفره واقفه أعلم وفي رر ان ما كره ما لهم أو انما يهددان  
 هلك مرتداه رولها بار أسل بار الله ليرل وعلى الاقوال يقضي منه دين رمة له او في  
 عاب منه والاصح بولمه ثم انكره فيها وبسعة درجات وقد سكا دين ومري وان ارقنا  
 من كرهه بصره ان احمل لودع كره في رقتين ووت يثم موقوف رأاهم وسوا الا لا توبه



وحسنه ورهته وكما يتبعه في القصد فهو قلة على الاقوال يجعل حاله مع عدل وأمنه  
عند امره أشد ثبوتاً من حاله في ثبوت مكانته الصوم الى القاضي

• (كأن الزمان) •

ايلاح الذكربشر محرم لصيته حاله عن الشهوة مشتهى وجب الحدود رد ذكره واثم كقبيل  
على المذهب ولا حد يتخذ في وطء زوجته وأمنه في حبس وصوم وسراهم وصككته لأمنه  
الزوجة والمعدة وكذا ما عاينته المحرم في الاظهر وكذا كل جهة أباح بها عالم كسكاح  
بلا شهود على الصحيح ولاوطء مبيتة في الاصح ولا بيمتة في الاظهر ويحد في مستأجرة وعصبة  
ومحرم وان كان تزوجها وشرطه التكليف الا للسكران وعلم تحريره وسد المحسن الرجم  
وهو مكلف حر ولو دعي غيب حشمته قبل في نكاح صحيح فالفساد في الاظهر والاصح اشتراط  
التضييب حاله في شهوة تكليفه وان الكامل الزمان ناقص محسن والبكر الحر مائة فطنة  
وتعريض عام الى مساقعة قصر فاقوه او اذا عين الامام جهة قلنس له طلب عبره فان الاصح  
ويعرب غريب من بلد الزمان الى غير بلده فان عاد الى بلده منع في الاصح ولا تقرب المرأة وحدها  
في الاصح بل مع زوج أو محرم ولو بأسوة فان امتنع بأسوة لم يجز في الاصح والعبد خضوع  
ويعرب نصف مائة وفي قول سنة وقول لا يعرب وينت يميناً أو اقراء مرة ولو اقر ثم رجع  
سقط ولو قال لا يتعدى أو هرب فلا في الاصح ولو شهد أربعة بزنائهما أو أربع أنها عذراء لم يتحد  
هي ولا فادها ولو عير شاهد أو يميناً بالموافاة ونفيها لم يثبت ويستوفيه الامام ونائبه  
من حر ومعتق ويستحب حضور الامام وشهود موثقة الرقيق بسببه والامام فان تنازعا  
فالاصح الامام وان السبب يبرهنه بالكتاب كحر وان القاضي والكاقر والمكاتب يحدون  
عبدهم وان السيد يحد حر ويضع اليه بالعقوبة والرجم عدد وجان معتدة ولا يحد للرجل  
والاصح استحبابه للمرأة ان ثبت بيمينه لا يؤسر حر وحر ورد مقرطين وقيل يؤسر حران ثبت  
بالقرار ويؤسر المطلقة من قال لم يرحر ومطلقة لا تسوط بل بمشكال عليه مائة نقص فان  
كان خمسون شرب به مرتين ونسبه الاخصان أو شرب خمس بعنه اهل بعض ليس له بعض الا لم  
فان رأى أجزأه ولا حد في حر ورد مقرطين واذا جلد الامام في حر ورد ولا ضمان  
على الصنفية تنسب ان التأخير مستحب

قوله زوجة بما اضهرها  
بالتام كره العلامة مع

• (كأن حد القذف) •

شرط حد القذف التكليف الا للسكران والاختيار ويعرر المبيع ولا يجده ما عاينته الولدان  
سمل فالمرثون والرتيق أربعون والقذف الاخصان وسبق في الا ان ولو شهدون اربعة  
من واحد في الاظهر وكذا أربع دون نوعيه وكفر على المدعي وله يحد واحد على اقراره  
فلا وله تعاضد وليس هناك اول استقل المصدوف بالاعتناء لم يقع لموقع

• (كأن قطع السرقة) •

ينسقط بوجوبه في المسروق أو مذكوبه رجم به بارحاصاً أو قبضه ولو سرق ربه سبكه  
يدوي رعا مصر ولا قطع في الاصح ولو سرق ما يبرطها ما يولد التاسري رداً صلح وإذا  
تعدى في ربه تمام رجم جهنماً بالاسع ولا يجوز له ما يلبس حر من ثياب ان تملأ علم المالك

واعادة الحرز في الاخراج الثاني سرقة أخرى والا قطع في الاصح ولو نصب وعاء حطبة ونحوها  
فانصب نصاب قطع في الاصح ولو اشترى كالي اخراج نصاب قطع او افلا ولو سرق خيرا وخسيرا  
وكلبا وجلد ميتة بلا دبح فلا قطع فان بلغ انا اثار نصابا قطع على الصحيح ولا قطع في ظنهور  
ويحوى وقبل ان يطلع مكسره نصابا قطع (قلت) الثاني اصح والله اعلم الثاني كونه مالا كالعبء  
فلو ما كنه باوئ وغيره قبل احرارهم من الحرز او نقص فيه عن نصاب با كل وغيره لم يقطع وكذا  
ان ادعى ملكه على النص ولو سرق او ادعاه احد هما له او لهما فكد به الا سرق لم يقطع المادعي  
وقطع الا سرق في الاصح وان سرق من حرز شر يكسره كانه لا قطع في الاظهر وان قل نصيبه  
الثالث عدم شبهة فيه فلا قطع لسرقة مال أصيل ومزع وسيد والاظهر قطع أحد زوجين  
بالاخر ومن سرق مال بيت المال ان فرز طائفة ليس هو منهم قطع والا لا يصح أنه ان كاره  
حق في المسروق كمال مصالح وكسده قه وهو فقه يرد لا ولا قطع والمذهب قطع به نصاب مخصص  
ويستدعيه لا حصره وقتاديل تشرح والاصح قطع بموقوف وأم ولا سرقة بائعة أو شجيرة  
الرابع كونه محرزا بلا حطبة أو حصة موضوعة فان كان بغير امواله دأش شرط واما الحاد  
وان كان يخصص كفي لحاط معتاد واصطبل حرز او باب آية وثياب وعرفة او رمة فمحرز  
آية وثياب بذلة لالحل وقد ولو فام بغير امواله أو مسجل على قوب أو بوسد امان حرز امان  
فرا لعه فلا ونوب ومتاع وضعه بقر به بغير امان لاحت محرزوا لا فلا بشرط الملاحظ قدرة  
على منع سارق بقوة واستعانة ودار مقدلة عن العارة ان كان م اقوى يقدرة ان حرز مع  
الباب واعلاقه والا فلا ومتصل حرز مع اعلاقه وحائط ولو فام جمع فقه ونومه في بحر ريد  
وكذا تمارا في الاصح وكذا يقطنه سله سارق في الاصح فان سارقا ذهب احرار هار  
رمس أمن واعلاقه فان شرط فلا وحية بغير امان لم يسد أطعام او قرضي اذا الهامه و  
وما فيها اكناع بغير امان الاخر بشرط حائط قوي فم ولو فام ومائة بائعة مائة تسعة  
بالعمارة محررة بلا حائط وبيرة بشرط حائط ولو فام وابل بغير امان ومائة تسعة اود  
بشرط التعات فانها اليها كل ساعة بحيث يراها وان لم يردق اوعلى تسعة وغيره فمحرز  
ليست محررة في الاصح وكذا ان قمر بيت محرز محرز وكذا امة بقر بقر والعمارة في الاصح  
لا بصيغة في الاصح

(فصل) في قطع مخرج الحرز كذا مخرجه في الاصح ولو نصب حرز امة يردق بالحرز  
أجبي في الاصح ولو نصب مالا احرره بحرزه فسرقت المالك منه مال المالك يردق بالحرز  
المعروف فلا قطع في الاصح ولا يقطع محتلس ومنتب ويحسد ويذبح ولا يردق بالحرز  
أخرى فسرقت قطع في الاصح (قلت) هذا اذا لم يعلم المالك السب ولم يظهر الطريق والادار  
يقطع قبل ما واقعه أعلم ولو نصب مخرج غيره ولا قطع ولو تعاقب الاثبات وامر به أحد  
بالاخراج أو وضعه باق بقر النصب فاحرجه آخر قطع الحرز ولو وضعه بقر به فمحرز  
خارج وهو اذى نصاب لم يقطع في الاظهر ولو رماه في البحر حرز امة فمحرز امة فمحرز  
دابة سائرة أو عرصة لم يقطع احرجه قطع أو واقعه بقر به ولا في البحر ولا يصح  
حرز به ولا يقطع سارقه ولو لم يصبه بقر به لا يقطع كذا في الاصح ولو لم يصبه بقر به لا يقطع

وأخرجه عن القافلة قطع أو حرق فلا يصح ولو قتل من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح قطع والادلاء وقيل إن كانا معقلين قطع وبيت خان ومحنة كيت ودار في الأصح  
 (فصل) لا يقطع مبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم ودعي وعمل مسلم ودعي وفي معاهد أقوال أحسبها أن شرط قطعه إسرقه واطع والادلاء (الم) الاظهر عند الجمهور لا قطع والله أعلم وتثبت السرقة بين المذنب المردود وفي الأصح وباقرار السارق والمذهب قبول رجوعه ومن أقرب بقوله تعالى فالصحيح أن القاضي إن يعرض له الرجوع ولا يقول أرجع ولو أقرب فلا دعوى أنه سرق مال زيد العائيل يقطع في الحال بل ينظر حرجه وروفي الأصح أو أنه أكرامة غائب على زنا حاد في الحال في الأصح وتثبت بشهادة رجلين أو شاهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شرط السرقة ولو اختلف شاهدان كقولهم سرق بكسرة والآخر عشة مباطلة وعلى السارق رد ما سرقه من تلف ضمنه ودية طلع عينه فإن سرق ثياباً بعد قطعهما من حله اليسرى وثاناً يديه اليسرى وراية من حله اليمنى ونحو ذلك من روي بعض أهل قطع بزي أو دهن على قبل هونته للعدو لا يصح أنه حق للمملوك فحونه عليه ولا أمام أهله وتقطع اليد من كوخ والرجل من مفصل القدم ومن سرق من أرواقه لا قطع من يمينه وإن بقصت أو سح أصابع (قلت) وكذا الزنا من الجن في الأصح والله أعلم وتنبأ ما يدرأه لأصابعه في الأصح ولو سرق دهن طلع عينه باقة سوط القطع أو يساره فلا على المذهب  
 (باب فاطح الطريق)

هو مسلم مكلف له شوكه لا يختلسون يتفحصون لا حرق قافله بعدد دور الهرب والادلاء  
 شرذمة بقتلهم قطاع في حقهم لا قافله عطية وحيث يلحق عوثة ليس سلطان ردة عد العوثة يكون للعد أو أصعب وقد يعلبون والحالة هذه في بلدهم دناءة رذلة العام دومانية ومن الطريق ولم يأنه ذوا مال ولا تساعدهم بحسن وغيره وإذا أحداً اطاع أمهات السروعة يد العوثة ورجله اليسرى فإن عاد يسرا وعيناه واول قبل قتل ثمانية إن قتل وأحد ما في ثم صاب ثلاثاً ثم يرسل وقبل ينفى حتى يسبيل صديقه وفي قول يصلب قبل ثلاثين سنة من أعمارهم وكثر حرجهم عر رجس وتعرب وغيره مما وقيل تعين التعرب إلى حيث يراه وقيل القامع يعال منه معنى القماسة وفي قول الحد في الأقوال يستل بواحدة وهي وزمات فدية ولو قتل جماعة قتل الواحد وله قبر بيات ولو عفا وأمه عمل ردو هذا القصاص ويقتل حداً أو قتل بقتل أو يقطع عضو من مثله ولو جرح فأي من ثم فدية من السارق لا يظهر وتقطع حقوات قصص القاطع تومنه من السلة على ما لا يدرأه من المذهب ولا تسقط سائر الحدود في الاظهر

(فصل) من رمة قصاص وقطع وادلاء ويطا وهو حاد ثم داح ثم قتل وسار قتله بعد قتله لا قتله ماله ارجا مسقة فذكر كذا في رد وقال لا داح ولا داح في المسألة أحرمت حتى إلى من حقه جلد إذا دار قطع ولو أحرمت سوط طرف جلد وعلى من سخطه أن يحبس الصبر حتى يستوفي الطرف فإن أدرقه تلت لم يدرأه من الطرف وادلاء وادلاء على ما يقاس به من الأحرار ولو أجمع مدونه إلى قدمه حاد لم يدرأه من الأحرار ولو أجمع مدونه إلى

ولا تحمين قدم حد فذ على زنا ولا اصح تقديبه على حد شرب وان القصاص قد لا وقطعا  
يقدم على الزنا

(كتاب الاشربة)

كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وحده شارب به الاصبيا ومجنونا وسواهما ومسا وسورا وكذا  
مكره على شربه على المذهب وس جهل كونه اخر المجد ولو قرب اسلامه فقال جهلت بغيرها  
لم يحد أو جهلت الحد وحد ويحد بدري سر لا يحد بمن دفعه بها ومجنون هي ذبه وكذا حقة  
وسوط في الاصح ومن عن بلمعة أسافه الجمران لم يحد غيرهما والاصح تحريمها الدوام وعاش  
وحد الحر أربعون وريق عشرون بسوط وأبدأ ونعال أو أطراف ثياب وقيل ينعين سوط  
ولو رأى الامام بلوغه غائب جاز في الاصح والزيادة تعريرات وقيل حد ويحد بأقراره  
أو شهادة رجلين لا ربع حرم وسكر وفيه يكتفي في اقراره وشهادته حراما وقيل يشترط وهو  
عالم به مختار ولا يحد حال سكره وسوط الحد ودوين قضيب وعصا وطب وبأس ويفرقه على  
الاعضاء المتماثل والوجه قبل الرأس ولا تشديده ولا تجرد ثيابه وبوالى الصرب بحيث  
يصل سر ونسكيل

(اصل) بمرري كل معصية لاحد لها ولا كفارة بعبس أو ضرب أو صدم أو قوايح  
ويجوز الامام في حنسه وقدره وقيل ان تعلق بالذي لم يكف توبع فان حله وحب أن يقص  
في حد عن عشر بن حادثة وسر عن أربعين وقيل عشرين ويستوى في هذا جميع المعاصي  
في الاصح ولو عا استحق حد لا تعزير للامام في الاصح أو تعزير بحد في الاصح

(كتاب الصيال وصعدان الولاية)

لهدم كل صائل على نفس أو طرف أو نصح أو مال فان قد لا فلا صيان ولا يجب الدفع عن مال  
ويجب عن نصح وكذا نفس قصدها كافر أو مبهمة لا مسلم في الاظهر والدفع عن عبده كهو  
عن نفسه وقيل يجب قطعاً ولو سقطت حرته ولم تدفع عنه الا كسر هاتمه في الاصح ويدفع  
الصائل بالاحسان ان أمكن بكلام واستعانة حرم الصرب أو بصرب يحد حرم سوط أو بسوط  
حرم عصا أو بقطع عصب حرم قتل فان أمكن حرب فالمدف وحوبه وتجرى قتال ولو عصت  
بذمه ما لا سهل من ذلك لحسنه وصرب شذقه فان عرسلها بغير اسانه فهدروس اطر  
الى حرمه في دار من كوة أو نقب عند افرامه بقتل كصاة فأجهاد أو أصاب قرب  
خروجها فمات فهدر شرط عدم محرم ووجهه للباطل وقيل واسد الحرم قيل واذا رقت ربه  
ولو مردوني ووال وروح ومعلم يصور ولو حد مقتدر اعلانها ولو ضرب ثارب بحال  
رثاب فلا صيان على الصحيح وكذا أربعون سوطا على المشهور وأكثروا  
قوله بالحد قول صديقه ويبريان في قاذي حله أحد وغائب والمستقل قطع ساعة  
الاخوة لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر لا راحة قطعها من صبي ويحبون مع  
السلطان زاد طر اترك الا لاطاع وله السلطان قطعها لا خطر وصدد وحده بالومات  
بجائز من هذا فلا صيان في الاصح ولو فعل سلطان نصي ما مع درية معطية في ماله وما وجب

بخطا امام في حدود حكمه على عاقلته وفي قول في ميت المال ولو حصد به عشرين فيما عشرين  
أو عشرين أو مائة فإن قصر في اختيارهما فالضمان عليه والافاقه ولان فان شتم عاقله  
أو بيت مال فلا رجوع على المدعي والعبد في الاصح ومن يحكم أو فصد باذن لم يضمن وقيل  
بجلاد وضربه بأمر الامام كإشارة الامام ان جهل طلبة وخطاه والافاقه قصاص والنه ان على  
الجلاد ان لا يكن اكره ويجب حتان المرأة بحجر من الحمة بأعلى الفرح والرجل بقطع ما يعطى  
حشفته بعد البلوغ ويندب تعذيبه في سابعه فان صعب عن اجماله أو من حنقه في سن  
لا يحمله لزمه قصاص الا والاداء احتله وختمه ولي فلا ضمان في الاصح وأجر في مال اختون  
\* (فصل) \* من كان مع اية أو دواب ضمن ادلاها فاسسا ومالا لا يهر او لوليات أو راث  
بطريق قتل به نفس أو مال فلا ضمان ويحترق على الايمان كرض شديد رجل فان مال  
ضمن ماؤه لمسه ومن حل خطه على طهره أو سمعة تحت سافه قطعه فان شمل وقاد تلف  
به نفس أو مال ضمن ان كان زحاما لم يكن وغرق ثوب فلا الاثوب أعنى ومسدس الأيمة  
فيجب نفسه واعايشه به اذ لم يقصر صاحب المال فان قصر بأن وضعه بطريق أو غيره  
للدابة فلا وان كانت الدابة وسدها فان تلفت رعا أو غيره لم يضمن صاحبها أو لا ضمن  
الا ان لا يضرط في ربانها أو حصر صاحب الرع وتهاون في دفعها وكذا ان كان الرع في محو  
له ان تركه متوحا الا انصح وهرة سلف طبع أو طعما ما ان عهد ذلك منها من مال الصنها في  
الاصح له لا ومارا والا فلا في الاصح

### \* (كتاب السير) \*

كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فرض كفاه وجعل عين وأما بعده فلا كفارة  
حالان أحدهما يكونون يلاذ به فرض كفاه اذ فعله من معهم كفاهه فقط الخرج من  
الباتين \* ومن فرض الكفاية اقامه الخلع وحل المشكلات في الدين وبعلم الشروع  
كتقريب وحديث والعرف بحيث يصلح المصا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واسماء  
الكهنة كل سنة بالربار ودفع ضرر المسلمين ككسوة عمار واطعام حائغ اذ لم يدفع بر كاه  
وبت مال وتحمل الشهادة واداءها والخرف والصناعة وماتتهم المعاش وحوار لهم  
على جماعة ودرس ابتداءه لاعلى فاضى حاجة وآكل وفي حمام ولا حواي عليهم ولا جهاد على  
صبي ومحمون وامرأه ومريض وذى عرج بين واقطع وأشل وبمعد وعادم أهمة قتل وكل  
عدو ومع وحوف الخ مع الجهاد الا حوف طريق من كندار وكدام له ومن المسلمين على  
الصحيح والدين الحال يحترم جهاد وغيره الا بادن عريه والمو حل لا رقيق مع صراحموا  
ويحترم جهاد الاناد أنويه ان كانا مسلمين لا سفر يعلم فرض عين وكذا كفاه في الاصح فان أدن  
أنواه والعزم ثم رجعوا وحال الرجوع ان لم يحصر الصف فان شرع في قتال حرم الانصراف  
في الاظهر الثاني يدخلون بلدة لم يعلم أهلها المدفع بالممكن فان أمكن تأت اقبال وحل  
الممكن حتى على صغير ولو مدين وعبد لادون وقيل لا حصلت مقاومة باعرا اشتراط ادن  
سيده والا في قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم أنه ان أحد قتل ران حوز الاسر فلا بد من  
ومن هو دور مدافعة قصر من الملة كاهلها ومن على المدافعة يلزمهم المواقة به

الكفاية ان لم يكف اهلها ومن يلهم قيل وان كفوا ولو اسروا مسلما لا يسمع وجوب الموت  
الام بالاصح ان يرتفعه

• (صل) • يكره عرو بعيران الامام أو نائه ويسد اذاعت سرية ان يؤمر عليهم واماخذ  
البيعة بالثبات وله الاستعانة بكسار قوم حياتهم ويكونون بحيث لو انصفت فرقا الكفر  
قاومهم وبعيد بادن السادة ومراهم في اقوياء وله دل الالهة والسلاح من بيت المال  
ومن ماله ولا يصح استخراهم - اهاد ويصح استخراهم للامام قيل ولعبره ويكره ما عارقه - ل  
قريب ومحرم أشد (قلت) الا أن يسمع منه سب الله أو رسوله على الله عليه وسلم والله أعلم  
ويحرم قتل صبي ومجنون واهل أو غنى مشكل ويحلقه - ل راهب وأخبر وشيخ وأعي  
ورس لا قتال فيهم ولا رأى في الاطهر يسترقون ونسب نساؤهم وأموالهم ويحوز حصار  
الكفار في الدلا والقلاع وارسل الماء عليهم ورميهم نار ومحبق ونديتهم في عمله فان كان  
فيهم مسلم أسير أو باجر جاز ذلك على المذهب ولو التزم حرب وترسوا فساوي صبيان جاز رميهم  
راصد دعواهم عن الله هم ولم تدع ضرورة الى رميهم فالا طهر تركهم وان ترسوا به اياهم فان لم  
تدع ضرورة الى رميهم تركهم والابار رميهم في الاسع ويحرم الانصراف من الصف اذا لم  
يرد عدد الكفار على مثلينا الا منحصر فالقتال او متغيرا الى فئة - ل يندم او يجوز الى فئة  
بعيدة في الاسع ولا يشاركه مخبر الى بعدة الجيش فيما غنم بعد مفارقه وشاركه مخبر الى  
قرية في الاسع فان زاد على مثلين جاز الانصراف الا أنه يحرم انصراف مائة نطل عن مائتين  
رواحد شعاف في الاسع ويحوز المارة فان طلبها كافر استحب الخروح اليه واما تحبس  
من حوب نفسه وبأذن الامام ويجوز اتلاف بناتهم وشعرهم طاححة القتل بالاسع وكذا  
ان لم يرج حصولها فان رخصت بالترك ويحرم تلاف الحيوان الا ما قاتلون عليه له - هم  
أرطقهم أو عتقاه وختمه ارجوعه اليهم وسره

• (صل) • نساء الكفار وصبيانهم اذا مروا وقوا وكذا الله وبيحتمه الامام في الاحرار  
الكاملين ويشعل الاحط للمسلمين من قتل ومن وقد اصابهم أو مال واسترقاقه ان حتى  
الاحط حبسهم حتى يظهر وقيل لا يسترقون وكذا عرى في قول رولو سلم ابرعصم دمه ونقي  
الحيار في الباقي في قول يمين الرق واسلام فاعر قتل طفريه يعصم دمه وماله وصغار ولده  
لا روجه على المذهب فان استرقه اقطع كاحه في الحال وقيل ان كان بعد دخول انشطرت  
العدة فاعلها تعتق ويحوز رافان روحه دمي وكذا عتقه في الاسع لا عتق مسلم ورحته  
على المذهب واداسي روحا أو أحدهما انفسح انفسح كاحا من قتل أو رقيقين واداسي  
أرف وعليه دين لا ينفق في قصي من ماله ان عثم بعد ارفاقه ولو اقترض حربي من حربي  
أو اشريه من مسلم أو قذلا لاسر بقاء الحق ولو اتلف عليه ما لم يخلصه من الاسع والمال  
المأخوذ من أهل الحرب قهر عتقه وكذا ما أحده واحدا وجمع من دار الحرب سرقة أو وسد  
كهنة الالهة على الاسع فان تمكن كونه لمسلم وحب تعريه وللعابن ان ينسب في العتق  
ما أخذ القوت وما يسلح به ولهم وشحم وكل ما عاينهم بعد اكله عموما علف الدواب - ل غير  
ويحوز ما ودع ما كحل اللحم والصحيح حرار لها كهنة وآلات تحت قيمه المدبوح والله

لا يخص الحواري بمحتاج الى طعام وعلف وأنه لا يجوز ذلك لمن طفق الجيش بعد الحرب والحيازة  
 وأن من رجع الى دار الاسلام معه شيه لم يرد لها الى المعتم وموضع التبسط دارهم وكذا  
 ما لم يصل عمران الاسلام في الاصح لعائمه شيد ولو محجور عليه بفلس الاعراض عن المعية قبل  
 قسمة والاصح حوازيه بعد فتر الخمس وجوازيه لجمه هم وبطلانه من ذوي القسري وسالب  
 والمعرض كل لم يضر ومن مات معه لو ارثه ولا غلث الا بقسمة وله سهم الثلث وقيل بما يكون  
 وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم والا فلا وبذلك العقارب بالاستيلاء كلمة قول ولو كان فيها  
 كتب او كلاب تشفع وأراد بعضهم ولم ينارع أعطيه والقسمة ان أمكن والا اقرع والصحيح  
 أن سواد العراق فتح عوة وقسم ثم بدلوه وقسم على المسلمين وحراجه اجرة تؤدى كل سنة  
 لمصالح المسلمين وغرم من عمادان الى مدينة الموصل طولاً من القادسية الى الحوان عرصاً  
 (قلت) الصحيح أن الصرة وان كانت داخله في حد السواد فليس لها حكمه الا في موضع  
 عربي دخلها وموضع شرقها وأما السواد من الدور والمساكن فيجوز بيعه والله أعلم  
 ومعه ملكه صلحاً ودورها وأرضها المحيطة ملك يباع

• (فصل) • يصح من كل مسلم مكثف مختاراً مان حربي وعدد محصور ومط ولا ينسخ أمان  
 أسير لمن هو معهم في الاصح ويصح بكل لفظ يقيد مقصوده ويكفيه ورأى الله ويشترط علم المتكابر  
 بالامان فان رقبه بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتكفي إشارة مقصودة للقول ويجب أن لا يزيد  
 مدته على أربعة أشهر وفي قول يجوز ما لم تلع سنة ولا يجوز أن يصير المسجون بكاسوس  
 وليس للامان بعد الامان ان لم يصف حيازة ولا بدس في الامان ماله وأهله بدار الحرب وكذا  
 ما معه منه ما في الاصح الا بشرط والمسلم بدار كفران أمكه اطهاراً في سنة استخذه الهرة  
 والا وجبت أن أطاقها ولو قدر أسير على هرب لم يملكه ولو أطلقه بلا شرط عليه اعديه ائمه أو على أئمه  
 في أمانه حرم فان تبعه قرق فليدهم هم ولو يقتلهم ولو شرطوا أن لا يجوز من دارهم لم يجر  
 الوفا ولو عاهد الامام على ما يدل على لعة وله من اسارية جارية نصبت بدلالة أعطيها أو بيعها  
 فلا في الاصح حال لم يفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فلا أجره مثل ما لم يكن فيها  
 جارية أو ماتت قبل العقد فلا شيء أو بعد الطهر قبل التسليم وحبيباً أو قبل طهر فلا في  
 الاظهر وان أسلمت المذهب رحو ببدل وهو اجر مثل وقيل قيمتها

### • (كتاب الجزية) •

صورة عقدها أقركم دار الاسلام أو أدت في اقامتكم ما على أن تدلوا حربه ومتادد الحسام  
 الاسلام والاصح اشتراط ذكره هالاً كف اللسان عن الله تعالى ورأى له صلى الله عليه وسلم  
 وديته ولا يصح العتد وقاعلى المذهب وبشرط لفظ قبول ولو وحده كافر بداره قال دحل  
 اسماع كلام الله أو رسولاً أو بأمر مسلم صدق وفي دعوى الامان وجه ويشترط له دها الامام  
 أو نائبه وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسو سلخاه ولا تعقد الا لله وواله الصارى واليهوم  
 وأولادهم يهوداً ونصره قبل المسيح أو شركاً كافي وقته وكذا راعى المسلم بصح راعهم  
 ويورد او صلى الله عليه وسلم من احداهه كتابي والا حروني على المذهب والحرية على  
 امر أو حشني ومن فيه رن وصي ومحمون فان تقطع سبوه قليلاً كساعتين شهر لمتة أو كذا

كيوم ويوم فالاصح تعلق الاقامة فاذا بلغت سنة وجبت ولو بلغ ابن ذمي ولم يبدل جرية ألق  
بجاسه وان بذله اعطه له وقيل عليه كجربة آية والمذهب وجوبها على ذمي ونسخ هرم  
واهي وراهب وأجير وفقير يجرع كسبها ذات سنة وهو معسر في نفسه حتى يوسر  
ويبيع كل كافر من استيطان الخمار وهو مكة والمدينة والجملة وقرها ونيل له الإقامة  
في طرفة الحقة ولو دخله بعير ان الامام أخرجه وعززه ان علم أنه معوج فان استأذن ادن  
ان كان مصطفا للمدين كرسالة وجعل ما يحتاج اليه فان كان له امة ليس فيها كسر  
ساحية لم ياد الا بشرط أخذ شئ منها ولا يقيم الا ثلاثة أيام ويبيع دخول حرمة مكة فان كان  
رسولا حرج اليه الامام أو نائب يجمع وارح من فيه نيل وان حقه مائة فان مات  
لم يدفن فيه فان دفن بش وأخرج وارح من فيه من الخمار وعطاف المدة في قتله  
ترك والا نيل فان مات وتعد رة له دعي هناك

• (فصل) • اقل الجرية دينار لكل سنة ويستحب للامام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط  
ديارين وعنى أربعة ولو عدت بأكثر ثم علوا حوازيه زلزمهم ما اقرموه فان ابوا الا يصح  
أهم بانصون ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين أخذت جريته من تركته مقدمة على الوصايا  
ويسوي بينها وبين دين أدى على المذهب أو في حلال سنة فقط وفي قول لائى ونون دهاية  
فيحلس الاخذ يقوم الذمي ويطلق رأسه ويحني ظهره ويضعها في المبران وقص الاخذ  
لحيته ويسر بالهرم فيه وكاه مستحب وقيل واجب على الأول له توكيل له بالاداء  
وجوالة عليه ان يصحبها (قلت) هذه الهيئة باطلة ودعوى استصحابها شذوذاً وأقل اعلم  
ويستحب للامام اذا أمكه أن يشترط عليهم اوضاعاً في بلدتهم صياف من يجرهم من المسلمين  
زائد على أقل جرية وقيل يجوز من شرطه على على عى ومتوسط لا يفتقر الى الاصح ويذكر عدد  
الضمان رجالاً وفراً اما رجس الطعام والادم وقدره ما واكل واحد كذا وعلف الدواب  
ومنزل الضيفان من كيسة وفصل مسكن ومنامهم ولا يحاور ثلاثة أيام ولو قال قوم نؤدى  
الجزية باسم صدقة لاجرية فلا امام اجابهم اذا رأى يصعب عليهم ان كافى خمسة أهرة  
ثاناً وخمسة وعشرين مثلاً خاص وعشرين ديناراً ديناراً وماتى درهم عشرة ونفس  
المعشرات ولو وجب بتأخير خاص مع من لم يسهف الجزار في الاصح ولو كان بعض نصاب لم  
يجزى قسطه في الاظهر ثم اأحد وجريه فلا يؤخذ من مال من لاجريه عليه

• (فصل) • يلزم بالذكف عنهم وصح ما تلزم عليهم به اوما لا يدخل أهل الحرب عنهم  
وقيل ان اسرد واسلد لم يلزم الذم والدمع وجمهم احداث كيسة في بلد حدها أو أسلم أهل  
عليه وما فتح عمدة لا يجد قوم عليه ولا يقرون على كيسة كانت فيه في الاصح أو شرط  
الارض لها وشرط استقامتهم وابقاء الكائن جاور وان أطلق فالاصح المسح أولهم قرون  
ولهم الاحداث في الاصح ويجمعون وحويا وقيل ملبان ورجع ما على ما طامروا لم والاصح  
المع من المساواة واهم لم كوا عملهم معه له لم يمسوا ربيع الى كرون جميل لاجر  
وبعد اليبسة ويركب كافي وركاب حسب لاجل ولا مرح ويلجأ الى أصبى الطرق  
ولا يوقر ولا يصد في مجلس ويهر باليد والارزوق ان اب زاد ادخل مما فيه مملون



أو تجرد عن ثيابه جعل في عقه خاتم حديد أو رصاص ونحوه ويبيع من ائمه اهل البيت  
شركا وقولهم في عريو المسيح ومن اطهار حجر ونخير وناقوس ويميد ولو شرطت هذه  
الامور خالفوا اليه يقتض العهود ولو فاقوا أو امتنعوا من الجزية أو من ابرام حكم الاسلام  
استنصر ولو زنى ذمى عسلة أو اصابها بشكاح أو دل أهل الحرب على عورة المسلمين أو فتن  
مسلمين دينه أو طعن في الاسلام أو الفراق أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدوه  
فلا يصح أنه ان شرط انتفاص العهديها انتقص والا فلا ومن انتقص عهده بقتل جبار  
دفعه وقتاله أو بعد يرمي بحد الاغصان منه في الاطهر بل يحتسب الامام فيه قتلًا ولو قاما  
وهذا فان أسلم قبل الاختيار امتنع الرق وإذا بطل أمان رجال لم يطل أمان نسائهم والنسب ان  
في الاصح وإذا اختار ذمى بحد العهود والعوق بداء الحرب بطل المأم

\*(باب الهدية)\*

عقد هداية اقليم يخص بالامام واثمه هيا وليدة يجوز لوالي الاقليم أيضا واعطاءه قد لا تامة  
كصعق اقله عدد أو أهمة أو رجا اسلامها أو بدل جزية فان لم يكن جارت أربعة أشهر لامة  
وكذا دونها في الاطهر واصعب نحو عشر سمين فقط وسقي واد على الجائر فلو نفر ان  
الصعقة واطلاق العتية هدية وكذا شرط فاسد على الصحيح بأن شرط مبيع فك اسرا ما أوترك  
مالا لهم أو لعتقهم ذمة بدون يسار أو بدفع مال اليهم ويصح الهدية على ان يقدتها الامام  
في شامق متى صحت وجب الكف عنهم حتى تقضى أو يعضوها بنصر يبيع أو قتالها أو كاتة أهل  
الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم وإذا انتقصت جارت الاغارة عما هم وفيهاهم ولو نقص بعضهم ولم  
يشكر الداقون يقول ولا فعل انتقص فيهم أيضا واد أنكر وأباعد الامام يبيعهاهم  
على الهدية ولا ولو حاف خباياهم فله بذعهم اليهم ويطلعهم المأم ولا يبدع عقد الدمة بتمه  
ولا يجوز شرط ودمه فانياتهم حار شرط فسد الشرط وكذا العقد في الاصح وان شرط رد  
من حاد أو لم يد كردا حاف امرأة لم يصح دفعه الى زوجها في الاطهر ولا يرد صبي ومجنون  
وكذا عمد وحر لا عشرة له على المذهب ويرد من له عشرة طابته اليها الى غيرها أن يقدر  
المالوب على قهر الطالب والهروب عنه ومعنى الرد أن يحل فيه رد طابته ولا يجوز على الرجوع  
ولا يلزم الرجوع وله قتل الطالب ولما التغير يص ليه لا الا صريح ولو شرط ان يرد راس  
حائم من تداصل المزمه الوطاء ان أو اقد فتصوا والاطرحوا ان يرد راسا

\*(كأن الصيد والذباح)\*

دكة الحيوان لما كوتل بجمعه في حلق أوله ان قد رعل رانه معتد مره في حيت كان  
وشرط رايح وصائد حل ما كتحته وتخلد كاتمة كاتية ولو شاركت محوي مسلماني دبح  
أو اصطاد حرم ولو أرسل لا كاي أو سم حينه سم الله المسلم وقتل أو أم له في حركة  
مدوح حل ولو انعكس أو حرام معا أو جعل أو صر تاولد صا حدهما حر ويحل دبح  
صبي عمر وكذا غير محوي وسكران في الاطهر وتكره كاتة أعشى ويحرم عبده برمي ركاب  
في الاصح وتحل دمة السمك والخراد ولزمه حاد محوي وكذا الدود المتولد من دماء

كخلف وفاكهة اذا أكل منه في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل أو لمع سمكة حية حل  
 في الاصح وإذا ربي صيداً متوششاً أو غيراً ثداً أو شاة شردت نسهم أو أرسل عليه جارحة  
 فاصاب منه أسنانه ومات في الحال حل ولو تردى بغير ونحوه في نهر ولم يمكن قطع حلقومه  
 فكذلك (قلت) الاصح لا يجزئ إرسال الكلب وصحبه الر وياثي والشاشي والله أعلم ومضى  
 تيسر طوقه بعد وار استعانة عن يد قبله ففقد رجليه ويكفي في الساد والمتردى جرح بقصى  
 إلى الزهوق وقيل بشرط مدفق وإذا أرسل سهماً أو كذا أو طائر أعلى صيداً فاصابه ومات  
 فان لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أذركها وتعدرد بجهه لا تقصير بأن دل السهم في هات  
 قبل إمكان أو امتنع بقوته ومات قبل القدرة حل وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين  
 أو عصا أو شئت في الممدوح ولو رماه ففقد رجليه حلاً ولو ألبان مبعده وأبجر مدفق  
 حل العصور والهدس أو غير مدفق ثم بجهه أو حرمه جرحاً آخر مدفقاً حرم العصور وحل إلى  
 فان لم تكن من ذنبه ومات بالجرح حل الجميع وقيل يحرم العصور كاة كل حيوان قدر  
 عليه يقطع كل الملقوم وهو محروح الدبس والمري وهو يجري الطعام ويستحب قطع  
 الذنابين وهما عرقان في صفحي العنق وزدحمة من فمها عصى هار أسرع فقطع الملقوم  
 والمري وبه حياة مستقرة وحل والادلا وكذا إذا حل سكيناً في ثعلب وليس يحل وادع  
 بقر وغيره ويحرم عكسه وإن يكون المعبر فائماً معقول ركية والبقرة والاة مصبغة بلها  
 الأسير وترك حلها اليمنى وبشرط بقاء القوائم وإن يحد شفرته ويوجه للعلة ذنبه وإن  
 يقول بانه الله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم الله واسم محمد  
 (وهل) يحل ذبح مقدور عليه وجرح نهره بكل محمد يجرح ككبد وقحاس وذهب  
 وخشب وقصب وهر ورجاج الاطفرأوسا وسائر الطعام الخ فسل عثقل أو ثقل محمد  
 كمدقة وسوط وسهم بلا نصل ولا حذاء وسهم وسندقة أو جرحه نصل وأثره عرص السهم  
 في ضروره ومات به ما أو انحى بأحولة أو أصابه سهم وقع بأرض أو جلد ثم سقط منه سرم  
 ولو أصابه سهم الهوا وسقط بأرض ومات حل ويحل الاصطيد بأشوارح السباع والطيور  
 كالك وهو دوا باز وشاهي بشرط كونهم لعملة بأن تدرج جرحه السباع برج ساحت  
 ويسترس إلى إرساله ويملك الصيد ولا يأكل منه ويشترط ترك الأكل في جارحة الطير  
 الاظهر ويشترط ذكر وهذه الامور بحيث يظن نادب الجارحة ولو ظهر ركوبه معاً ثم أكل  
 من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر في شرط تعليم حديد ولا أثر لعلق الدم ومعض  
 الكلب من الصيد خمس والاصح انه لا يعنى عنه وانه يكتفى بعلامته ورات ولا يمسح  
 سور وطرخ وإن تحاملت الجارحة على صيد ذنبه شملها حل في الاظهر ولو كان يده  
 كبير فقط والمخرج منه يد أو احتكت بشاة وهو في يده فأنقطع حلقومه وحرمها  
 أو أرسل كلباً منه فقتل لم يحل وكذا لو أرسل كلباً فاعراه صاحبه برادعوه في  
 الاصح ولو أصابه سهماً بجرح حل ولو أرسل به معاً لا حذر بقوته أو إلى عرصه فعرص  
 منه فانه حرم في الاصح ولو رمى به ماضيه هراً أو مربي طياراً واحداً فحلت وار  
 منه لو واحدة وأصاب غيرنا ذنب في الاصح ولو غلبه الكلب أو صيده ثم جرحه من حده من الحرم

وان جرحه وغاب ثم وجد ميتا حرم في الاظهر

• (فصل) • قال الصبي نصابه يلهو ويصيح مدقفاً وبازمان وكسر جنحاً وبوقوعه في  
شكة نصاباً وبالجملة الى ضيق لا يثقل منه ولو وقع صيد في حاكه وصار مقدوراً عليه فتوكل  
وغيره لم يلهو في الاصح ومتى ملكه لم يلهو ملكه باقتلانه وكذا بازمان المائل في الاصح ولو  
تحوّل صاحبه الى برج غير لزومه رده فان اختلط وعسر التمييز لم يصح بيع أحدهما رهينة  
شيأ منه لثالث ويجوز صاحبه في الاصح فان باعاهما والعقد معلوم والبيعة سواء صح  
والأفلا ولو جرح الصبي ثانياً متعاقبان فان دفع الثاني أو أرمي من دون الأول فهو لا شيء  
وان دفع الأول فله وأن أرمي فله ثم ان دفع الثاني بقطع حرقوم ومرى فهو حلال وعليه  
للأول ما نص بالدخ وان دفع لقطعهما أو لم يدفع ومات بالجرحين حرام ويصمه الله  
للأول وان جرحا معاً ودفعا أو زماناً لهما وان دفع أحدهما أو أرمي من دون الآخر فله  
وان دفع واحد أو زمناً آخر وحمل السابق حرم على المذهب

• (كتاب الاصحية) •

هي سنة لا تجب الا بالبرام ويس لم يدها الا بربل شجرة ولا طفره في شتر ذي الحجة - حتى  
يصح وان يدها بنفسه والا يدها ولا تصح الا من ادل وقر وغنم بشرط ادل ان يطعن  
في السنة السادسة وقرو عز في الثالثة وضل في الثانية ويجوز كرواً حتى وخصي  
والبيع والمقرة عن سبعة والثانية واحدراً فصلها بعير ثمقرة ثم صال ثم مفرود - صح - بياه  
أنفصل من بعير وشاة أنفصل من مشاركة في بعير وشروطها سلامة من عيب ينقص لها فلا  
تجبرى بحفاء وبجموية ومقطوعة بعض أذن وذات عرج وورور من رجبين ولا يصبر  
بسيورها ولا قدقرون وكذا شق الأذن وحرقها في الاصح (قلت) الصحيح المصوم بعير  
بغير الحرب والله أعلم ويدخل وقتها اذا ارتفع الشمس كرمح يوم العشر ثم يصح قدر  
ركعتين وخطبتين خفيفتين ويبقى حتى تعرب آخر التشرين (قلت) ارتفاع الشمس وسيلة  
والشرط طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين والله أعلم ومن يدرعيه فقد ل الله على من  
أصحى - فله رمه رهها في هذا الوقت فان تلقت قبله فلا شيء عليه فان أناسهم الرمه ان  
شترى قيمتها مثلها أو يدها بنفسه وان يدرى دمه ثم يبيع رمه بجهته فله فان تلقت قبله بقي  
الاصل عليه في الاصح وتشتط البيعة عند الدخ ان لم يستحق تعين وكذا ان قال - فله  
أصحية في الاصح وان وكل بالدخ بوى عدا عطاء الوكيل أو بجهته ولا كل من أصحية  
تطوع واطعام الاعياء لا تأكلهم ويا كل ثلثا في قول من ساءل في دوح وب تصدق  
بعضها والافضل كلها الاتصاف بتركها كلها وبنه رق بجلده أو به مع يده ولا الراحة  
يدخ وله أكل كله وشرب ناصلاً لها ولا نصحية لرقبي فان أذن سيده وقت له ولا يصح  
مكاتب ولا ادن ولا تصحبة عن العير بعير ذئب ولا عن ميت ان لم يوص بها

• (فصل) • يستأنن بعق عن علام سائب وجارية نساء وسواهما لامة او الاكل ولتصادق  
كالاخصية ويستطعمها ولا يكسر عام وان تنجب بربم رابع ولا به - حتى -  
ويخلق رأسه بعد رجمها وتصديق سنة أو سنة أو يؤذن في اذنه خير يوا وير

• (كتاب الاطعمة) •

حيوان البحر السمك منه حلال كيف مات وكذا غيره في الاصح وقيل لا وقيل اكل مثله في  
الرجل والا فلا ككلب وحمير وما يعيش في بر ويحرم كضفدع وسمطان وحية حرام وحيوان  
البر يحل منه الاتعام والحليب وبقرة وحش وحمير وطير وضيع وصب وارنب وتعلب وبربوع  
وفنك وسمور ويحرم بعل وحمير اهل وكل ذي ناب من السمك ومخلب من الطير كالثور والخنزير  
وذئب ودب وفيل ورقود وبار وشاهين وصقر وسر وعقاب وكذا ابن آوى وهرة وحش في  
الاصح ويحرم ما يلب قتله بغيره وعقرب وغراب أبقع وحناء وفأرة وكل سبع ضار وكذا رجة  
وبعائه والاصح حل عراب نزع ونضرم يغاوطا ومن يحل لعمامة كحربط واور ودجاج  
وحمام وهو كل ما عبود وروما على شكل عصفور وان اختلف لونه ونوعه كمنديل وصعوق  
ورر زور لا حفاف وعل ونحل ودباب وحشرات كحفاة ودود وكذا ما تولد من ما كول  
وبغيره ومالا يصيد منه ان استطاع به اهل دار وطباع سليمة من العرب في حال رفاة حل وان  
استثنى منه فلا وان جهل اسم حيوان شلوا وعمل تشبهتهم وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر  
بالاشبه واذا طهر تغير لحمه حلالا تحرم وقيل يكره (قلت) الاصح يكره والله أعلم فاعل  
طاهرا فطاب حل ولو تقيس طاهر كحل ودرس ذات حرم وما كسب بمعاملة بحسب كحماة  
وكسب مكروه وليس ان لا يأكله ويعطيه رقيقه وباحه ويحل جنين وجد من بطن مد كاه  
ومن خاف على نفسه وناوهم صاغوا ووجد محرما له كاه وقيل يجوز ان يوقع حلالا  
قرى ما لم يحرم غير الرق والافني قول بشيع والاطهر سد الرق ان ان يحاف تلفا ان اقتصر وله  
اكل ادى ميت وقيل ميت وحرم في لادى ومستان ومن حرم في (قلت) الاصح حل قتل  
الصبي والمرأة الحريين لاكل والله أعلم ولو وجد طعم غائب اكل وعزم أو حاصر منه طهر  
يلزمه بدله ان لم ينصل عنه فان آثره سلبا جاز أو غير مصطر لزمه اطعام مصطر مسلم أو دمي فان منع  
قله قهره وان قلده واعدا يلزمه بعوض ناجز حصر والادب يسيته ولو اطعمه ولم يدكر عوضا  
بالاصح لا عوض ولو وجد مصطر ميتة وطعام غيره أو محرم ميتة وصبي أو قتل الذهب اكاه  
والاصح تحريم قطع بعضه لا كله (قلت) الاصح جواره وشروطه فقد الميتة ونحوها وان يكون  
الحوى في قطعه أقل ويحرم قطعه له به ومن معصوم والله أعلم

• (كتاب المسابقة والمصالاة) •

هما مسابقة ويحل أخذ دعوى عليه ما وقع المصالاة على سهام وكذا من ادين ورماح ورمي  
بأسلحة وحشيق وكل نافع في الحرب على المذهب الاعلى كرهو ولحان ودق وساحة وشطرنج  
وحاتم ووقوف على رحل ومعرفة ما يده وتصح المسابقة على حبس وكذا قيل وبعل وحمير  
في الاظهر لا طير وصراع في الاصح والاطهر ان عقدهما لا يرد لهما جاز فليس لاحدهما فضحة  
ولا ترك العمل في شروع وبعدة ولا زيادة وقص فيه ولا في مال وشروط المسابقة علم الموقف  
والاعاية وتساهم جميعا ما وتعين العريين ويتعين ان واحد كان سبق كل واحد والعلم بالمال  
المسروط ويتحيز شرط المسال من غيره ما يردول الامام أو أحد الرعية من سبقه كماله

في بيت المال أو على كذا ومن أحدهما في قول ان سبقتي فقلت على كذا أو سبقتك فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق منه ساقطه على الآخر كذا لم يصح الا بطلان فرضه كلف المقر سبهما فان سبقة ما أخذ المالكين وان ساقطوا جاز أمعا فلا شيء لاحد وان جامع أحدهما فمال هذا لنفسه ومال المتأخر لغيره وللذي معه وقيل للمحال فقط وان جاء أحدهما ثم المحل ثم الآخر فقال الآخر لا قول في الأصح وان تسابق ثلاثة فصاعدوا بشرط للثاني مثل الأول فسد ودونه يجوز في الأصح وسبق ابل بكتف وخيل بعنق وقيل بالقوائم فيها ويشترط للمنافسة بيان ان الرمي صادرة وهي ان يبدأ أحدهما باصابة العدد المنصوص وبها وبخاصة وهي ان تقابل اصابتهما وي طرح المتزلفين زاد بعدد كذا فاصل وبيان عدم دواب الرمي والاصابة ومسافة الرمي وقد اخرج الرمي طولاً وعرضاً الا ان بعدد موضع فيه فرض معلوم في محل المطلق عليه وليد اصفة الرمي من قرع وهو اصابة الشئ بلا خدش أو حرق وهو ان يثقبه ولا يثبت فيه أو خشق وهو ان يشب أو مرق وهو ان يسقط أو يقطع أو يقطع القوس ويحذف عروس المداخلة من حيث يجوز عروس المسابقة وبشرطه ولا يشترط تعيين قوس وسهم فان عين العاوي جاز ابداله بمثله فان شرط مع ابداله العقد ولا يظهر اشتراط بيان البادئ بالرمي ولو حضر جمع للمنافسة فالتصريف يختار ان اصحاباً جاز ولا يجوز بشرط تعيينهما بقرة فان اخبر غير باطية راميان حلاله بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد وفي بطلان الباقي قولاً الصفة فان صعدا هاهنا جميعاً الخيار فان أجروا وتنازعوا ممن يستقط بله فتح العقد واذا فصل حزب قسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط في الاصابة المشروطة ان تحصل بالتضلل فلا تقوى أو قوس أو عرض من شئ انصد به السهم وأصاب حسب له والالم بحسب عليه ولو هات ربح العرم من ما صاب موضع حسب له والا فلا يحسب عليه ولو شرط حديق فتقب وئت ثم سقط أو لقي صلاية فسقط حسب له

### • (كتاب الايمان) •

لاتنقض الابدان لله تعالى أو صفته كقوله والله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسى يده وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى ولا يقل قوله لم أربه اليقين وما انصرف اليه سبحانه عداً طلاق **ك** لرقيم والخالق والرازق والرب تعقده اليقين الا ان يريد غيره وما استعمل فيه وفي غيره سواء كالشئ والموجود والعالم والحي ليس بين الافيسة والصفة كوعظمة الله وعبره وكبرياته وكلامه وعلمه وقدرته و... عيين اذان يوي بالعالم المعلوم وبالقدرة المقدور ولو قال وحق الله فيمن الآن يريد العبادات وحروف التقسيم بالواو وتاء كالله والله وتالله وتخص التاء لله ولو قال الله ورسم أو ذهب أو حرق ليس بين الافيسة ولو قال أقسمت أو اقدم أو حلف أو أخطب بالله لا فعل في عيين ان نواها أو أطلق وان قال قصدت خبراً ما صاباً أو مستقلاً صدقاً طاماً وكذا طاهر اعلی المذهب ولو قال لعنه أقسم عليه بالله أو أسألت بالله لا فعل وأراد عيين محسوسه فيمن والا فلا ولو قال ان فعلت كذا ما ما يهودى أو يرى من الاسلام فليس بين عيين ومن سبق لسانه الى انطقها فلا قصد

لم تعتد ونصح على ماض ومستقبل وهي مكروهة الا طاعة فان حلف على ترك واجب  
أو فحل حرام عصى وزنه الحنث وكفارة أو ترك مندوب أو فحل مكروه وسر حنثه وعليه  
كفارة أو ترك مساح أو فحل الأفضل ترك الحنث وقبيل الحنث وله تقديم كفارة بعد الصوم  
على حنث جاز قبل وحرام (قلت) هذا أصح وأصح وأعلم وكفارة تطهار على العود وقتل على الموت  
ومدور مالى

• (فصل) • تصح في كفارة اليمين بين عتق كالمطهار واطعام عشر تمصا كين كل مسكين مذبح  
من غالب قوت بلده وكسوتهم بما يسحق كسوة كقسيص أو عجلة أو أرا لا نخ و قد اذنين  
ومنطقة ولا يشترط صلاحيته للمدفع اليه فيجوز سر أو يل صغير كبر لا يصلح له وقطن وكنان  
وحرير لا مرأتو رجل وليس لم تذهب قوته فان عجز عن الثلاثة لم يصوم ثلاثة أيام ولا يجب  
تتابعها في الاطهر وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكثر عبد بحال الا اذا ملكه سيده طعاما  
أو كسوة ولبا على بل ~~مكسر~~ صوم فان صره وكان حلف وحنث باذن سيده صام بالاذن  
أو وحده بالاذن لم يصم الا باذن وان اذن في أحدهما فالأصح اعتباره الحلف ومن نكسه حر  
وله مال يكثر بطعام أو كسوة لا عتق

• (فصل) • حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها فيلجرح في الحال فان مكثت بلا عذر وحنث وان نعت  
صناعه وان اشتعلت بأسباب الخروج بجمع مناع وأحراج أهل ولس نوب لم يحنث ولو حلف  
لا يسكنني في هذه الدار خرج أحد هما في الحال لم يحنث وكذا الوقي بينهما جدار ولو لكل حاد  
مدخل في الأصح ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلاحنث بهما أو لا  
يتروح أو لا يتطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الاحوال حنث  
قلت تحبسه باستدامة التروح والتطهر علط لاهول واستدامة طيب ليست نظيفاً في الأصح  
وكذا وطع صوم وصلاة واقعة أعلم ومن حلف لا يدخل دار حدث بدخول دهلير داخل الباب  
أو بين بابين لا بدخول طاق قد دام الباب ولا يصعد سطح غير محوط وكذا نحو طي الأصح  
ولو أدخل بده أو راسه أو رجله لم يحنث فان وضع رجله فيها اعتد اعلم ما حنث ولو ادم دمت  
فدخل وقد بقي اساس الحيطان حنث وان صارت فصاء او جعلت مسجداً أو حماماً أو بهستاناً  
فلا ولو حلف لا يدخل دار يريد حنث بدخول ما يسكنها بملك لا باعارة وأحارة وعصب الا ان يريد  
مسكنه ويحنث بما لا يحكم ولا يسكنه الا ان يريد مسكنه ولو حلف لا يدخل دار يريد داره ولا يكلم  
عمده أو زوجته فداعها أو طلقها فدخل وكلم لم يحنث الا ان يقول داره هذه أو زوجته هذه  
أو عمده هذا فيحث الا ان يريد ما دام ملكه ولو حلف لا يدخلها من ذا الباب دبرع ونصب في  
موضع آخر من المبحث الثاني ويحنث الا في الأصح أو لا يدخل بيتا حث بكل من طيب  
أو حجر أو آجر أو حث أو حية ولا يحنث بمسجد أو حمام أو كيسة وغار حث أو لا يدخل على ريد  
ولا يدخل يتأفبه زيد وغيره حث وفي قول ابن بوي الدخول على غيره مدونه لا يحنث ولو جهل  
حضوره حلف حث اله اسى (قلت) ولو حلف لا يسكن عليه فسلم على قوم هوفهم واستشفاه لم  
يحنث وان اطلق حنث في الاطهر واقعه أعلم

• (فصل) • حلف لا يأكل الرزق ولا ية لحنثه من رزق تناف واحد الا لطير وحوت وصيد

الاييد تناع فيه مفردة والبيض يحصل على من اقل بانفسه في الحياة كنباح ونعامة وجام  
لاسمك وجراد والجم على ثم وخيل وحش وطير لاسنك وشحم بطن وكذا كرم وكبد وطحال  
وقلب في الاصح والاصح تناول له لحم رأس واسنان وشحم طهر وجنب وان شحم الظهر لا يتناولوه  
الشحم وان الالبية والسنام ليسا خما ولا لحما ولا لية لا تتناول سناما ولا يتناولوها والجم  
يتناولوها وشحم طهر ويطن وكل دهن ولحم الفري يتناول جاموسا ولو قال حشيرا الى حنطة  
لا آكل هذه حشبا كلها على هنتها ويطعيم او خبزها ولو قال لا آكل هذه الحنطة  
حنثها مطبوخة وبينة ومقلية لا يطعمها ووسيقها ويطعم او خبزها ولا يتناول ويطبق قرا  
ولا بسر ولا عنب رما وكذا العكوس ولو قال لا آكل هذا الرطب فتمر ما كاه أولا أكاه  
ذا الصبي وكله شيئا فلا حث في الاصح والاصح يتناول **كل** خبز حنطة وشعير وأرد  
وباقى ودره وحش واوردها كاه حث ولو حلف لا يأكل سويعا فقه اوله باصه ح  
حث وان جعل في ما عسره فلا ولا يشربه وما العكس أولا يأكل لبنا أو مائعا آخر ما كاه به  
حث أو شربه فلا ولا يشربه فما العكس أولا يأكل سمما كاه به فخر جامدا أو ذاتا حث وان  
شرب داتما فلا وان كاه في عسيدة حث ان كانت عسيدة طاهرة ويذحل في ماء كاهه ويطب  
وعب ورمان وأترج ورطب ويابس (قلت) وليون ونق وكذا الطبع واب مستق ونسق  
وغيرهما في الاصح لا قنار وخبار وبادحان وجور ولا يذحل في القمار يابس والله أعلم  
ولو أطلق نطج وعمر ووزل يذحل هدى والطعام يتناول قوبا وكاهه وأداما وحلى ولو قال  
لا آكل من هذه البقرة تناول لجهادون ولدولس أو من هذه الشجرة فتمر دون ورق وطرف

غصن

• (فصل) • حلف لا يأكل هذه الفرة فاحتلظت فقرأ ما كاه الفرة لم يحث أولا كاهها  
فاحتلظت لم يسر الا بالجميع أولا كاه هذه الرمانة فاعيا ير بجميع جهها أولا يلبس هذين  
لم يحث بأحدهما فان لبسهما معا أو من تباحث أولا ألبس هذا ولا هذا حث  
بأحدهما أولا كان بالطعام عداجات قبله ولا شيء عليه وان مات أو تلف الطعام في العدة  
بعد تمكه من أكاه حث وقسله قولان ككبره وان ألقاه **بأ** **كل** وعبره قبل العدة  
حث وان تلف أو ألقاه أجسى فككبره أولا قصي حثك عد رأس الهلال وليتس عا  
عروب الشمس آخر الشهر ان قدم أو مرضى هذا العروب قد رما كاه حث وان شرع في  
ال**كل** حث ولم يفرغ لكن ثمة الا بعد مدة لم يحث أولا يتكلم سبع أو ثمان أو تسع  
حث أولا يكلمه وسلم عليه حث وان كاهه أو راسه أو أثاره يدأر عيه هاذن  
الجديد وان قرأ آية أو فحمة مقصوده وقصد قراءته لم يحث والا حث أولا ما لا حث بكل  
نوع وان قبل حتى نوب منه ومدر ومعاق عتقه صعه ومارص به ودين حال وكذا امو جل  
في الاصح لا مكاتب في الاصح أو ابصر نه فالسبع يسمى سرنا ولا يشترط اسلامه  
أن يقول صرنا سيدا أو ابصر صرنا سيدا أو بصر صرنا سيدا أو بصر صرنا سيدا  
ولا يلزم و**كل** أو ابصر به مائه سوط أو خشبة قد مائه وسر به به شربه أو به سكال  
عليه مائه شمسراخ تران علم اصابة الكل أو تراكم بعض على بعض أو صله لم يحث

(قلت) ولو كان في إصابة الجميع بر على النص والله أعلم أو ليصر منه مائة مرة لم يتر هذا أولا  
أفارقة حتى استوفى مهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحنث (قلت) الصحيح لا يحنث إذا أمكنه اتباعه  
والله أعلم وإن فارقته أو وقف حتى ذهب وكانا مشيين أو أبرأه أو احتال على غريم ثم فارقه أو  
أفلس ففارقه ليوسر حنث وإن استوفى وفارقته فوجده باقصان كما من حنث حقه لكه  
أردا لم يحنث والاحتياط في غيره القولان أو لا ترى منكرا إلا رفعته إلى القاضي فرأى  
وتحسب من لم يرفع حتى مات حنث ويحتمل على قاضي البلدان عزل نائبه بالرفع إلى القاضي  
أو الارتفاع إلى قاض بر كل قاض أو إلى القاضي فلا ن ثم عزل فانوى مادام قاضيا  
حنث إن أمكنه رفعه فتركه ولا فكم كره وإن لم يرفع حتى مات بعد عزله  
• (فصل) • حلف لا يبيع أو لا يشتري مع قدرته أو غيره حنث ولا يحنث مع قدرته أو غيره  
بروق أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يصر أو لا يبيع أو لا يشتري مع قدرته أو غيره حنث ولا يحنث مع قدرته أو غيره  
أولا يحنث حنث مع قدرته أو لا يبيع أو لا يشتري مع قدرته أو غيره حنث ولا يحنث مع قدرته أو غيره  
أولا يحنث حنث مع قدرته أو لا يبيع أو لا يشتري مع قدرته أو غيره حنث ولا يحنث مع قدرته أو غيره  
ورقبي وصديقة لا عارة ووصية ووقف أو لا يصدق لم يحنث شبهة في الأصح وأوليا كل طعاما  
اشتراه زيد لم يحنث عما انترا مع غيره وكذا الوفاة من طعام اشتراه زيد في الأصح ويحنث عما  
اشتراه سائما ولو احتاط ما اشتراه بمشترى غيره لم يحنث حتى تنقضي أكله من ماله أو لا يحنث دارا  
اشتراه زيد لم يحنث بدرا أو لا يحنث به

### • (كتاب المدر) •

هو صبر بان مدر باج كان كفته لله على عتق أو صوم وفيه كسارتين وفي قول ما التزم وفي قول  
أيها ما شاء (قلت) الثالث أظهر ووجهه البراقبو والله أعلم ولو قال إن دلت فعلي كسارة  
يمين أو بذر له كسارة بالمدرك • وبذر بذر ما يلزم قربة إن حدثت بعة أو ذهبت بعة  
كان شئني من بصرى لله على أو فعلي كذا فيلزمه ذلك إذا حصل المعاق عليه وإن لم يعاقبه  
بشئ كله على صوم لزمه في الأظهر ولا يصح بذر معصية ولا واجب ولو لم يصرح بما حلف وتركه  
لم يلزمه لكن إن سأل لزمه ككسارة يمين على المرح ولزمه يوم أيامه في قسطنطينا قد  
تفرق أو ولا وجب والاحار أو سمة معصية ما هو أظهر العبد والتبريق وصام  
رمضان عنه ولا قضاء وإن أفادت شئ من وجب القضاء في الأظهر (قلت) الأظهر  
لا يجب وبه قطع الجمهور والله أعلم وإن أفطر يوما لم يدر وجب صاوير لا يجب استيفاء  
سمة فإن شرط التتابع وحب في الأصح أو غير معصية بشرط التتابع وحب ولا يقطع صوم  
رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق ويقضي اتباعه ما لا حر السمة ولا يقطع معصية  
وفي قصاته القولان وإن لم بشرطه لم يجب أو يوم الاثنين إذا لم يقض أثنى رمضان وكذا العبد  
والتشريق في الأظهر ولزمه عموم شهرين ساعا لكسارة صامهما أو بقصى آثارهما أو قول  
لا يقضي إن سمة أو كسارة المدر (قلت) ذلك القول أظهر والله أعلم لم يقطع من حبص  
رمضان في الأظهر أو يؤمنه به لم يصح فسله أو يؤمنه أسبوعا ثم نسيه صام آخره والجمعة  
فإن لم يكن هو رقع قضاء ومن شرع في صوم بدل فسد احتكامه لزمه على الصحيح وإن مدر حبس



يوم لم ينقصد وقيل يلزمه يوم أو يوم قدوم زيد فالأظهر انقضاءه فان قدم ليسلاً أو يوم عيسد  
أو في رمضان فلا شيء عليه أو نهرا وهو مقطر أو صائم قضاء أو نذرا أو جب يوم آخر من هذا  
أو وهو صائم بخلاف ذلك وقيل يجب تيممه ويكتفيه ولو قال ان قدم زيد فله على صوم اليوم  
التالي ليوم قدومه وان قدم عمر وقله على صوم أول شهرين بعده فقد ماقى الأرباعا وجب صوم  
الحجيين عن أول المذنين ويقضى الآخر

• (فصل) • مدار المشي الى بيت الله أو اتياه فالمذهب وجوب اتياه بجمع أو عمرة فان نذر  
الاتيان لم يلزمه مشي وان نذر المشي أو أن يجمع أو يعقر ماشيا فالأظهر وجوب المشي فان كان  
حال أجمع ماشيا معي حيث يحرم وان حال المشي الى بيت الله تعالى في دورة أهله في الأصح وإذا  
أوجبا المشي فركب لعذرا جازا وعليه دم في الأظهر أو بلا عذرا جازا معي المشهور وعليه  
دم ومن نذر جازا وعمرة لزمه فعله بنفسه فان كان معصوا باستتاب ويستحب تعجيله في أزل  
الامكان فان عصى فاحرقه ان سمع من ماله وان نذر الخ عامه أو مكنه لزمه فان منه مرض  
وجب القضاء أو عذرا فلا في الأظهر أو صلاة أو صوما في وقت مريض أو عذرا وجب  
القضاء وهذا يلزمه جله الى مكة والتصديق على من سمع أو أو التصديق على أهل دله معي لزمه  
أو صوما في بلد يجمع وكذا صلاة الا المسجد الحرام وفي قول ومسجد المدينة والتقصي (قلت)  
الأظهر تعيينهما كالمسجد الحرام والله أعلم أو صوما مطلقا في يوم أو أياما فضلا أو صدقة هما  
كان أو صلاة فركعتان وفي قول ركعة فعلى الأول يجب القيام به ما مع السدرة وعن الثاني  
لا او عتقا فعلى الأول ركعة كعادته وعلى الثاني ركعة (قلت) الثانيها أظهر والله أعلم أو عتق  
كافر معصية أجزأه كاملة فان عجز ماقصه بعت أو صلاة فاعلم بغيره فاعدا بخلاف عكسه  
أو طول قراءة الصلاة أو سورة معصية أو الجماعة لزمه والصحيح انعقاد الدرر بكل قرية لا تجب  
ابتداء كعبادة وتيسير حنازة والسلام

### • (كتاب القضاء) •

هو مرض كفاية فان تعين لزمه طلبة والا فان كان غيره أصح وكان يتولاه فله حصول القول  
وقيل لا ويكره طلبة وقيل يحرم وان كان مثله فله القول ويندب الطلب ان كان أملا  
يرجوه نشر العلم أو محتاجا الى الرق والافالاولى تركه (قلت) ويكره على الحبيب والله أعلم  
والاعتبار في التعيين وعدمه بالمصلحة وشرط القاضي مسلم مكاف حرد كعدل سمع به  
ناطق كفى محتمد وهو ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة وبجملة  
وسببه وبما يخفى ومنسوخه ومتواتر السنة وعبره والمتصل والمرسل وحل الرواة قوة وضعفا  
وله ان العرب لغة ونحوها أقوال العلماء من الصحابة في بعدهم اجماعا واحتلا فالقياس  
بأنواعه فان تعدد جمع هذه الشروط على سلطان يشوكه فاسق أو مبدل أو مدع أو مدع أو مدع أو مدع  
ويندب للإمام اذا أولى فاصبا ان يادن له في الاختلاف فان لم يستطع ان اطلق استصحاب  
فما لا بد عليه لغيره في الأصح وشرط المسخلف كانقاسي الآن بسخلف في أمر خاص  
تسماع بمة فيكتفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده أو استقامت مقتلده ان كان قتل ولا يجوز

ان يشترط عليه خلافه ولو حكم خصمان بخلاف غير حجة الله تعالى جازم مطلقا بشرط أهلية  
القضاء وفي قول لا يجوز وتقبل بشرط عدم قاض في البلد وتسل يقتضيه حال دون قصاص  
ونكاح ونحوهما ولا يتقدم حكمه الا على راض فلا يكتفى رضا تارة في ضرب بدية على عاقلة  
وان رجع أحد هما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر ولو  
انصب قاضين في بلد وخص كلاهما كان أو زمان أو موع جاز وكذا ان يخصص في الاصح الا ان  
يشترط استماعهما على الحكم

• (فصل) • جن قاض أو أغنى عليه أو عي أو ذهبت أهلية اجتماعه وصبطه بعقله أو سنان لم  
يتقدم حكمه وكذا لو فسق في الاصح فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولا ينفى في الاصح ولا انما  
عزل قاض ظهريه من خلل أو لم يظهر وهناك أفضل منه أو مثله وفي عرليه مصلية كسكين فتنه  
والاملا لا كس يتقدم العزل في الاصح والمذهب انه لا ينزل قبل بلوغه خبره ولو اذا كتب الامام  
اليه اذ اقرأت كالمات معزول فقرأه انزل وكذا ان عرئ عليه في الاصح وينزل بحونه  
وانعزل من اذن له في شغل معين كبيع مال ميت والاصح انزال نائبه المطلق ان لم يؤذن  
له في استخلاف أو قيل استخلف عن نفسه أو أطلق فان قال استخلف عني ولا ولا يعزل قاض  
موت الامام ولا فطر يقيم ووقف بموت قاض ولا يقبل قوته بعد انعزاله حكمت بكذا فان شهد  
مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح أو بحكمه ما حكم جازما حكم قل في الاصح ويقبل قوته وتسل  
عرله حكمت بكذا فان كان في غير محل ولا ينفى حكمه معزول ولو ادعى شخص على معزول انه احد  
ماله برشوة أو نهاده عيدين مثلاً اضمر وفصلت خصومه ما وان قال حكم بعد عيدين ولم يذكر مالا  
اضمر وقيل لا حتى تقوم بينة بدعواه فان حصر وأمر صدق بلا يمين في الاصح (قلت) الاصح  
بيمين والله أعلم ولو ادعى على قاض جور في حكم لم يسمع وتشرط بينة وان لم تتعلق بحكمه حكم  
بهم ما خليفته أو غيره

• (فصل) • يكتب الامام لمن يوليه ويشهد الكتاب شاهدين يجران معه الى البلديجران  
بالحال وتكتفى بالاستقاص في الاصح لا مجرد كتاب على المذهب ويبحث القاصي عن حال علما  
البلد وعدوله ويدخل يوم الاثنين ويقل وسط البلد وينظر أولاً في أهل الحسن من قال  
حبست بحق ادامة أو طلع على حصمه حجة فان كان غائماً كتب اليه ليحضر ثم الاوصاء من  
ادعى وصاية سأل عنها وعن حاله وتصرفه من وجده قائماً أخذ المال منه أو ضيعا عضده  
بمعين ويندعيه كالأقارب ويتطرق كونه مسلماً عدلاً عارفاً بكتاب محاصر ومسلمات ويستحب  
ووفور عقل وجودة خط ومترجما وشروط عدلة وحريه وعدد والاصح جوارا عي  
واشراط عدل في السماع قاض به سم ويتقدمه للتأديب وجبالا اسحق ولغيره ويستحب  
كون مجلسه مسجداً باراضه أو من أدى حور ولا يصاب الوقت والقضاء لا محذور بكره ان  
يقص في حال عسر وسوء مع وطير وكل حال بسو محقة وبذبح ان يشاور الفقهاء  
وان لا يشترى وينبغي به ولا يكون له وكيل معروف فان اهدى اليه امر له حصة أو لم يهد  
قبل ولا يسمع حرم قبوله ان كان يمدى ولا حصة جاز نقد والحد والاول ان ينيب علما  
ولا يتقدم حكمه ليس ورقة قه وشرب يكد المذ تراء وكذا أص له وفرعه على الصحيح ويحكم له

وأهل ولا الامام أو قاض آخر وكذا ما تبه على الصحيح وإذا أقر المدعي عليه أو أنه كل غلب المدعي  
 وبالم القاضي ان يشهد على اقراره عنده أو يمشي أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه وان يكتب  
 له محضر ايجازي من غير حكم أو بجلاسا حكم استتب اجابته وفي حجب ويستحب تسهتان  
 اسداهما له والاخرى تحفظ في ديوان الحكم وإذا حكم باجتهاد بين خلاف نص الكتاب  
 أو السنة أو الاجماع أو قياس جسي نقضه هو وغيره لاختي والقضاء قد طهر الايطان ولا  
 يقضي بخلاف عليه بالاجماع والاطهر انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى ولو رأى ورقة فيها  
 حكمه أو شهدانه أو شهد شاهدان انك حكمت أو شهدتم سألتم يعمل به ولم يشهد حتى  
 يتذكر وجهه أو حتى وورقة صورية عندهما وله الحلف على استحقاق أو أدائه اعتمادا على  
 خط مورثه اذا وثق بخطه وأمانته والصحيح جواز رواية الحديث بفظ محفوظ عنده

(فصل) في استحقاق الخصم في دخول عليه وقام له ما واجبه من طلاق وحده وواب سلام  
 ومجلس والاصح رفع مسلم على ديمنه وإذا جلس له ان يسكت وأن يقول لستكم المدعي  
 فإذا ادعى طالب حقه بالمراب فان أقر بذلك أو أنكره أن يقول للمدعي أنك ستدعي وان  
 يسكت فان قال لي ينسأ وأريد تحليفه فذلك أولا ينسأ على ثم أحضر غايبا في لادع واد  
 اردحم خصوم قدم الاساق فان جهل أو جازا معا قرع وبعدهم مسافر ومنه تتورر  
 وسوسة وان تأخر والم يكتروا ولا يقدم سابق وقارع الابدعوى يحرم اتخاذهم ود  
 مع غير لا يعمل غيرهم واداشهم ودعوى عدالة أو فسقا على بعاء والواجب الاستمرار  
 يكس ما يقره الشاهد المشهود له وعليه وكذا قدر الدين على الصحيح وسعت به من يكتم  
 يشاهده المتزكى علمه وقيل تكفي كاتته ونزطه كشاهد مع معرفته الجرح والاعمال رخرة  
 باطن من يعد له عصمة أو جوار أو معامه والصح اشتراطه تشهدا وتواري يكتفي هو عدل وقيل  
 يريد على ولي ويجب كريب الجرح ويعتمد فيه المعايير أو الاستصاغة يقدم على العدل  
 فان قال العدل عرفت بب الجرح وتاب منه وأصلح قدم والصح ان لا يكتفي التعديل قول  
 المدعي عليه هو عدل وقد عاود

### (باب القضاء على العايب)

هو جازان كان عليه دينه رادى المدعي بجموده فان قال هو مقول لم يسمع يشهد ان اطلق فالدمع  
 انما يسمع وانه لا يلزم القاضي نصب مسعر كمر عن العايب ويحجب ان يحمله هذا اليمين  
 الحق ثابت في دمه وقيل يستحب ويحريان في دعوى على صبي أو مجنون وراد وكيل على  
 العايب ولا تحليف ولو حضر المدعي عليه وقال لو سكيل المأوى اراى وكالك أمرا بالتسليم  
 وادانته مال على عايب وله مال قضاء الحكم منه وان قال سأل المدعي اسم الخال الى راسي  
 بلد العايب أجابه بهي سماع به ليحكم ما نتم يستوى أو حكاية تنوى ولا بها ان يشهد  
 عدلين ببلات ويستحب كإنه يد كرمه ما يقر به المحكوم عليه ويحتمه ويثمدان عليه  
 امكر فان قال است المسعى في الكتاب قد يمينه وعلى المدعي يمينه بان هو المكروه ان يمينه  
 ونه ما فاه اظامها قال لست المحكوم عليه لزمه ان كان لم يكن له ان يمينه رادى ان يمينه













العشرة واقصر عليه ما كل فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة هيزر وبأخذها وإذا  
ادعى ما لامضا الى سبب كافر ضحك كذا كفا في الجواب لا تستحق على شيئا أو شفعة  
كفا لا تستحق على شيئا أو لا تستحق تسلم الشقص ويحلف على حسب جوابه هذا فان  
أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل لحلف بالني المطلق ولو كان يسهه مرهون  
أو مكرى وأدعاه مالكه كفا لا يلزمه تسليمه فلو اعترف بالملك وادعى الرهن والايارة  
فالحجيم أنه لا يقبل الايسة فاسترعتها وحلف أو لا ان اعترف بالملك فله الرهن والايارة  
هليلته أن يقول ان ادعت ملكا مطلقا فلا يلزمه تسليمه وان ادعت مرهونا فاذكر  
لا يجب وادعى عليه عينا فقال لا يرهن لي أو هي لربيل لا أعرفه أرى الطاهر أو وقف  
على الفقراء أو مسدد كذا فالأصح أنه لا ينصرف الخصومة ولا يرعه به بل يخاصه المدعى  
أنه لا يلزمه التسليم ان لم تكن بينة وان أقربه لمعين حاضر يمكن شهادته وتقبلته  
فان صدق صارت التامومة معه وان كذب ترك في يد المقر وقيل يسلم الى الذي وقيل  
يحسب الحاكم ظهور مالك وان أقربه لعائنه الادع انصراف الخصومة عنه ويحلف ادعى  
حتى يقدم الدائب فان كان للمدعى بينة نصيها وهو قضاة على عائده وان كان معها رافقه  
على حاضر وما قبل ادعاء رعيه كعقوبة فالمدعى عليه وعليه ايراد، وما لا يثبت في  
السيد

• (نصل) • تعاطي مدعى عليه في البصر بملك ولا يصح له مال يبيع ما  
زكاة وسحق بيان العلط واللعان ويحلف على البتة له وكذا مدعى عليه ان كان  
اثبا وان كان سببا فعلى نفي العلم ولو ادعى بدينه وتسال أراء حلف من نفي العلم بالبرائة  
ولو قال بنفي عسك على عياوجب كذا فالأصح مداه على التمسك، قلت، ولو قال بنفي  
جميتمك حلف على التمسك قطع والله أعلم ولم يجز رد المدعى مو كديعة مداه أرى  
وتعتبر بنية التناصي المستحلف فلو رد أو تنازل حلالها أرى مدعى بنفي المدعى  
لم يدفع اثم الجيب القادر ومن توجهت عليه يد المدعى لم يقر به الا ان لم يقر به مدعى  
ولا يحلف قاض على تركه التمسك في حكمه ولو شاهد أن لم يكن رزقانه مدعى، قال  
لم يحلف ورفض حتى يبيع واليمين تفيد تلغ الخصومة في حال البرائة والحلف فيه ثم أقام  
حكمها ولو قال المدعى عليه قد حلفي مرة ليلد أنه لم يمسك في المدعى راد  
حلف المدعى وقصده ولا يقضي شكوه والسكول أو يقول أنا كل أرى يقول به فتدعى  
الحلف وقول لأدلف فابسكت حكم القاضي شكوه وقوله "مدعى اسلمكم بسكوله  
واليمين المردود في قول كدية وفي الاظهر كذا المدعى عليه ذلك أقام المدعى عليه دعواه  
بينه ما أراه لم سمع قال لم يحلف المدعى ولم يعلن شيء منه مدعى من الجيب وليس  
مطلوبة الخصم، فاعمل بقامه بينة أو صراجه مدعى أمهل ثلاثة أيام فقبل أن  
استهل المدعى عليه مداه اسلمكم بسكوله أو لا وقيل ثلاثا ولو اختلف في مداه  
الجواب أمهل المدعى ثلاثة أيام ومن ادعى مداه مدعى مداه أو لا وقيل  
والزمن المين فكل وقعه مدعى المدعى عليه مداه أو لا وقيل ثلاثا ولو اختلف في مداه





















صفحة	الموضوع	صفحة
٧١	فصل يصح عقد الإجارة مدة تسع فيها	٥٨
٧١	العمر غالا	٥٩
٧٢	فصل لا تشترط الإجارة بعدد	٦٠
٧٣	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦١
٧٤	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٢
٧٥	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٣
٧٦	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٤
٧٧	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٥
٧٨	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٦
٧٩	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٧
٨٠	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٨
٨١	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٦٩
٨٢	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٠
٨٣	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧١
٨٤	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٢
٨٥	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٣
٨٦	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٤
٨٧	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٥
٨٨	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٦
٨٩	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٧
٩٠	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٨
٩١	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٧٩
٩٢	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٠
٩٣	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨١
٩٤	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٢
٩٥	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٣
٩٦	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٤
٩٧	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٥
٩٨	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٦
٩٩	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٧
١٠٠	فصل لا يشترط الإجارة بعدد	٨٨

٨٢	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	٩٤	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٨٣	فصل اذا اصاب المرض في العالم	٩٥	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٨٤	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	٩٦	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٨٥	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	٩٧	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٨٦	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	٩٨	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٨٧	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	٩٩	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٨٨	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	١٠٠	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٨٩	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	١٠١	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٩٠	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	١٠٢	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٩١	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	١٠٣	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٩٢	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	١٠٤	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث
٩٣	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث	١٠٥	فصل في دفع ان لا يرضى ما اكثره ثلث

- ١٠٥ (كتاب الإبلاء)  
 ١٠٥ فصل يعهل أربعة أشهر الخ  
 ١٠٥ (كتاب الظهار)  
 ١٠٦ فصل على المظاهر كفارة الخ  
 ١٠٦ (كتاب الكفارة)  
 ١٠٧ (كتاب اللعان)  
 ١٠٧ فصل له قذف زوجة علم رناها الخ  
 ١٠٧ فصل لللعان قوله أربع مرار الخ  
 ١٠٨ فصل له اللعان لثني ولدا الخ  
 ١٠٨ (كتاب العدد)  
 ١٠٨ فصل عدة الحامل بوضعه  
 ١٠٩ فصل لزومه عدة نائض الخ  
 ١٠٩ فصل عدة حرة حائل لوفاة الخ  
 ١١٠ فصل يجب سكنى لعدة طلاق الخ  
 ١١٠ باب الاستبراء  
 ١١١ كتاب الرضاع  
 ١١١ فصل تحته صعبه فأرضعت أمته الخ  
 ١١٢ فصل قال هند بن أبي الخ  
 ١١٢ كتاب النفقات  
 ١١٣ فصل الجديد أمهات يجب بالنكاحين الخ  
 ١١٣ فصل أحسبها الخ  
 ١١٤ فصل يلزمه نفقة الوالد وان علا الخ  
 ١١٤ فصل الحصة الخ  
 ١١٥ فصل عليه كفاية ترققه الخ  
 ١١٥ (كتاب الجراح)  
 ١١٦ فصل وجلس شخص الخ  
 ١١٦ فصل قتل مسلما الخ  
 ١١٧ فصل جرح حريا الخ  
 ١١٧ فصل اشترط لقصاص الطرف الخ  
 ١١٧ باب كيفية القصاص وموفيه  
 والاختلاف فيه  
 ١١٨ فصل قدامه فوا الخ

- ١١٨ فصل العصم ثبوت لكل واحد الخ  
 ١١٩ فصل موجب العمد القود والدية بدل  
 عند حرقه  
 ١١٩ (كتاب الديات)  
 ١٢٠ فصل في موضحة الرأس الخ  
 ١٢١ فصل يجب الحكومة الخ  
 ١٢١ باب موجبات الدية والعاقلة  
 والكمارة  
 ١٢٢ فصل اصطليما الخ  
 ١٢٢ فصل دية الخطا وشبهه المصدق تلزم  
 العاقلة الخ  
 ١٢٣ فصل مال بدميه له - دية اقربيت  
 الخ  
 ١٢٣ فصل في الجزية مرة الخ  
 ١٢٣ فصل يجب بالنكاح كدانة الخ  
 ١٢٣ (كتاب دعوى ادم والنساء)  
 ١٢٤ فصل انما يثبت موجب القصاص الخ  
 ١٢٤ (كتاب المعات)  
 ١٢٥ فصل شرط المام كود - مسلما الخ  
 ١٢٥ (كتاب الردة)  
 ١٢٦ (كتاب الزنا)  
 ١٢٦ (كتاب حد القذف)  
 ١٢٦ (كتاب قطع لسرقه)  
 ١٢٧ فصل يقطع موبو الخ  
 ١٢٨ فصل لا يقطع موبو الخ  
 ١٢٨ باب قاطع الطريق  
 ١٢٨ فصل من لزومه قصاص الخ  
 ١٢٩ (كتاب الاشربة)  
 ١٢٩ فصل يعزوي كل معصية الخ  
 ١٢٩ (كتاب اصيل وشمار لردة)  
 ١٣٠ فصل من من مع داب الخ  
 ١٣٠ (كتاب المير)

صفحة	صفحة
١٢١ فصل يكره غزو غير اذن الامام الخ	١٤٥ فصل القائب الذي تسع البيئة
١٣١ فصل نساء الكفار وهداياهم الخ	عليه الخ
١٣٢ فصل يصح من كل مسلم مكلف مختار	باب القسمة ١٤٥
أمان حربي الخ	(كتاب الشهادات) ١٤٦
(كتاب الجزية) ١٣٢	١٤٧ فصل لا يحكمكم بشاهد الا في حلال
١٣٣ فصل أقل الجزية دينار الخ	ومضان الخ
١٣٣ فصل يازننا الكف عنهم الخ	١٤٨ فصل يحمل الشهادة فرض كفاية الخ
١٣٤ باب الهدنة	١٤٨ فصل تقبل الشهادة على الشهادة الخ
(كتاب الصيد والذباح) ١٣٤	١٤٨ فصل رجوعوا عن الشهادة قبل الحكم
١٣٥ فصل يحل ذبح مقدر وعليه الخ	الخ
١٣٦ فصل يملك الصيد بضمه الخ	(كتاب الدعوى والبيات) ١٤٩
(كتاب الانصبة) ١٣٦	١٤٩ فصل أصر المدعى عليه على السكوت
١٣٦ فصل يس ان يعق عن غلام الخ	الخ
(كتاب الاطعمة) ١٣٧	١٥٠ فصل تعاطى بين مدع ومدعى عليه
(كتاب المسابقة والمناضلة) ١٣٧	فيما ليس بحال الخ
(كتاب الايمان) ١٣٨	١٥١ فصل ادعى عينا في يد ثالث الخ
١٣٩ فصل يصح كفاية اليمين الخ	١٥١ فصل قال أبرك البيت الخ
١٣٩ فصل حلف لا يسكنها الخ	١٥٢ فصل شرط العاقب مسلم الخ
١٣٩ فصل حلف لا يأكل الرأس الخ	(كتاب العتق) ١٥٢
١٤٠ فصل حلف لا يأكل هذه القرعة الخ	١٥٢ فصل اذا ملك أهل قمرع الخ
١٤١ فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري الخ	١٥٣ فصل أعق في مرض موته عبدا الخ
(كتاب المدر) ١٤١	١٥٣ فصل من عاق عليه رقيق الخ
١٤٢ فصل نذر المشي الى بيت الله الخ	(كتاب التدبير) ١٥٤
(كتاب انقضاء) ١٤٢	١٥٤ فصل ولدت مذرة الخ
١٤٣ فصل حن فاض أو أعى عليه الخ	(كتاب السكينة) ١٥٤
١٤٣ فصل يكتب الامام لمن يوليه الخ	١٥٥ فصل يلزم السيد ان يحيط الخ
١٤٤ فصل ليسوا بين الخصمين الخ	١٥٦ فصل الكتابة لأرمة من جهة السيد الخ
(كتاب القضاء على العائب) ١٤٤	١٥٦ فصل الكتابة للقاسدة الخ
١٤٥ فصل ادعى عينا غائبة الخ	(كتاب أمهات الاولاد) ١٥٧